doi.org/10.52866/esj.2021.01.17.05

شرح خُطبة القاموس
للعلّامة الشيخ أبي الرَّوح عيسى بن عبد الرحيم الكَجراتي (ت: 982هـ)
دراسة وتحقيق

أ.م.د. محمد هادي محمد عبد الله
جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية - قسم اللغة العربية

المستخلص :

شرحُ «عيسى الكجراتيُّ»، (ت: 982هـ) الشرحُ الثالثُ زمنيًّا من الشروح التي تخصَّصتْ بخطبة «القاموس المحيط» لـ«الفيروزآبادي»، (ت: 817هـ)، والتي عددها (أربعة عشر) شرحًا، أمّا الشرحان اللذان قبله ففي حكم المفقودَين، وهذا التحقيق أوّل تحقيق علميٍّ لأحد هذه الشروح، فجميع الشروح ما زالتْ مخطوطة بحسب علمي، ولكنْ نُشر أحدها من غير تحقيق.

وقد تهيّأتْ لي من شرح «الكجراتيِّ» «خمسُ» نسخ، فعزمتُ على تحقيقه، وقسمتُ التحقيق قسمين، فكان الأوّل لدراسة المخطوط ومؤلِّفه، وقسمته على مطلبين، فالمطلب الأوّل (عيسى الكَجراتيُّ السيرة والعصر)، والمطلب الثاني (شرح خطبة القاموس تعريف وتأصيل)، ثم عُجْتُ على منهج التحقيق، وأثبتُّ صورًا للمخطوطات، أمّا القسم الثاني فجعلتُه للنصِّ المحقّق، واتّبعتُ في تحقيقه الخطوات التي اعتمدها أهلُ علم التحقيق الثقات، ثم ختمتُ ذلك بثبت المصادر والمراجع.

كلمات افتتاحية: (عيسى الكجراتي ، شرح، خطبة، القاموس).

Sharh Khutbet Al-Qamus
For the Sheikh Abi Al-Rouh, Issa bin Abdul Rahim Al-Kajarati (982 AH)
Study and Verification

Prof. Assist. Muhammad Hadi Muhammad Abdullah
University of Fallujah / College of Islamic Sciences - Arabic Language Department

Abstract :

Explanation of "Issa Al-Kajarati" (982 AH), is the third temporal explanation that were devoted to the introduction of the "Qamus Al-Muheet" dictionary for "Al Fairuzabadi" (817 AH),which number (fourteen) explanation, but the explanations that preceded by virtue of missing, and this is the first scientific verification of one of these explanations. All explanations are still manuscript as far as I know, but one of them was published without an verification.

I have collected "five" copies and divided the verification into two sections. The title of the first section is (Issa Al-Kajarati, era and biography). The title of the second section (Explanation of the introduction of the Dictionary), then I turned to the method of the verification, and proved pictures of the manuscripts, while the second section made it for the verified text, and I followed in its verification the steps adopted by the Specialists scholars, I finished this with a list of sources and references..

Keywords: (Issa Al-Kajarati, Explanation, introduction, Dictionary)

المقدّمة

الحمدُ لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه، أمّا بعد فلم تنقطع العنايةُ بـ«القاموس المحيط» منذ أنْ بزغ في فضاء سلسلة المعجمات العربيّة في القرن الثامن الهجريِّ، وتجلّتْ هذه العناية بشرحٍ، أو اختصارٍ أو غير ذلك، وظهر أيضًا اعتناءٌ آخر به تمثّل بشرح مقدّمته فقط، بلْ كانتِ العنايةُ بهذه المقدّمة من أوائل الدراسات التي أقيمتْ عليه، وأوّلُ مَنْ شرحها «ابنُ العَروس»، (ت: 849هـ)، ثم «ابنُ الشّحنة»، (ت: 890هـ)، ولم يصل إلينا شرحُهما، وشرحها ثالثًا «عيسى الكجراتيُّ»، (ت: 982هـ)، ثم توالتْ شروح المقدّمة حتى وصلتْ إلى «أربعة عشر» شرحًا بحسب ما اطلعتُ عليه، وتهيّأتْ لي من شرح «الكَجراتيِّ» «خمسُ» نسخ، فعزمتُ على تحقيقه لأسبابٍ منها: إنّ هذه الشروح لم يُحقَّقْ منها شيء على حدٍّ علمي، بل منها ما يُعد مفقودًا، فظلّتْ هذه الشروح مبهمةً مع كثرة الإحالة عليها عند مَنِ اعتنى بـ«القاموس»، وإنّ شرحَ «الكجراتيِّ» هذا يحملُ ثقافة عصره، فنقف به على مظاهر العناية بدراسة اللغة العربيّة في القرن العاشر الهجريِّ في الهند، زيادةً على أنّه يمثّل شرحًا لنصٍّ مهم من نصوص مقدّمات المعجمات اللغويّة العربيّة، والمعروف أنّ المقدّمة في أكثر الأحيان تمثّل مستوعبًا علميًّا لمنهج الكتاب وفكر مؤلِّفه، وقد قسمتُ التحقيق قسمين، فالأوّل كان لدراسة المخطوط ومؤلِّفه، وكان مطلبين، تناولتُ في الأول (عيسى الكَجراتي السيرة والعصر)، وفي الثاني (شرح خطبة القاموس تعريف وتأصيل)، ثم عُجْتُ على منهج التحقيق، ثم الخاتمة والنتائج، وأثبتُ صورًا من المخطوطات، أمّا القسم الثاني فجعلتُه للنص المحقّق، واتّبعتُ في تحقيقه الخطوات التي سار عليها أهلُ علم التحقيق الثّقات، فحرصتُ على أنْ يظهر الشرحُ بأقرب صورة إلى ما أراده مؤلِّفُه، ثم ختمتُ بثبت المصادر والمراجع.

إنَّ تحقيق تراث الأمّة مَهمّة شريفة تُلقى على أعناق الباحثين النابهين الجادّين، فالتحقيقُ فنٌّ وعلمٌ وإبداع، وبه سنُحيي مخزون أمتنا العلميَّ الكبير، فلا يَدخُلَنّ عليه مَنْ لا يجعل مخطوطَه يحيا حياة جديدة، ويُخرجه إخراجًا علميًّا صحيحا، هذا، وإنّي لم آلُ جهدًا في إخراج هذه النصِّ اللغويِّ المهمِّ، سائلًا الله تعالى أنْ أكون قد وفّقتُ في عملي، فلعله يكون لبنة صالحة في صرح بناء لغتنا العربيّة التي لها في أعناقنا رسالة يجب أنْ نؤدّيها بأمانة، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

المطلب الأوّل :

عيسى الكَجراتي السيرة والعصر

لا يخفى أثرُ عُلماء الهند في العلوم الإسلاميّة[1]، ومنهم «عيسى الكَجراتيُّ»، ومِنْ جهده اللغويِّ شرحُهُ خُطبةَ «القاموس»، وأريد هنا أنْ أعطيَ وصفًا للمؤلِّف وكتابِه، لكنْ ما وقفتُ عليه مِنْ كُتب التراجم لا يشفي غليلَ باحثٍ، بل إنّ «الجابوصيَّ» ناشرَ كتاب «الكَجراتي» (إرشاد أبي الروح في السماع) لم يخط حرفًا واحدًا في ترجمته؛ لذا أحاول أنْ أرسم صورة عنه، فأقولُ وبالله تعالى التوفيق:

أولا: اسم المؤلِّف وسيرته:

يُعرف «الكَجراتي» بأنّه علاءُ الدين عيسى بن عبد الرحيم الهنديُّ الكَجراتيُّ[2]، ولم تذكر كتبُ

(1) ينظر: اللغة العربية في الهند عبر العصور، خورشيد الندوي: 19 -ـ 79، و80 -ـ 97.

(2) ينظر ترجمته في: النور السافر، العيدروس: 466، وشذرات الذهب، ابن العماد: 10: 583، ونزهة الخواطر، عبد الحي اللكنوي: 4: 392، وتأريخ الأدب

التراجم شيئًا عنْ نشأة «الكَجراتي»، ولا عن أسرته، سوى أنّه هنديُّ الأصل، وأبوه اسمه (أبو عيسى عبد الرحيم)، فلعلّ صاحبَنا «عيسى» بِكْرُ أبيه، فكُنِيَ به.

وأمّا كنية «الكَجراتي» فوقفتُ له على «أربع» في غير كُتب التراجم، وهي: (أبو الرَّوح وأبو مهدي وابنُ عبد الرحيم وأبو عيسى)، فأمّا (أبو الرَّوح، وأبو مهدي، وابنُ عبد الرحيم) فقد ذكرها «ابنُ الطيّب»[1]، و«الزَّبيديُّ»[2] في كتابيهما[3]، ولا ندري هل «مهديٌّ» هذا ابنُه أو أنّه على سبيل التَّكْنية فقط، وجاءتْ كنية «أبو الروح» في عنوان مؤلفٍ لـ«الكَجراتيِّ» هو (إرشاد أبي الرَّوح في السماع)، وسيأتي الكلام عليه، وأمّا كنيتُه (أبو عيسى) فوقفتُ عليها عند أحد المُحْدثين، في قوله: (للقاضي أبي عيسى عبد الرحيم الكَجراتي أحد شارحي خطبة القاموس رسالةٌ أخرى)[4]، فهذا إمّا خلل طباعيٌّ، أو وهم منه في أمرين، أحدهما أنّه جعل كنيته «أبا عيسى»، والثانية أنّه جعل اسمه «عبد الرحيم»، وهذان لم يقُلْ بهما أحدٌ ممّنْ ترجم له، فلا يمكنُ عَدُّ هذه الكنية له.

وأمّا ألقابُهُ فقد وقفتُ له على «أربعة عشرَ» لقبًا، ولعلَّ سببَ هذا العددِ أنَّ الإنسان إمّا أنْ يُلقّبَ بأصله أو بمدينته أو بمهنته أو بغيرها ممّا يكون كاشفًا عن شيءٍ ما يخصُّه، وهذه الألقاب، هي: (الأحمدآباديُّ، والشيخُ، والفاضلُ، والعالِمُ، والصالحُ، وعلاءُ الدّينِ، والعلّامةُ، والقاضي، وقاضي الأقضية، وقاضي كَجرات، والكَجراتيُّ، والمتفنّنُ، والمفنَّنُ، والهندي)[5].

وأمّا سيرته العلميّة فلم نعرف شيئًا عن نشأته، ولا عن شيوخه، سوى شيخ واحد، إذ تذكر كتب التراجم أنّ «الكَجراتي» تخرّج على العلّامة (الملّا عماد الدين محمد بن محمود الطارميِّ الخراسانيِّ، ثم الكَجراتيِّ الهنديِّ، ت: 941هـ)[6]، وهذا يدل على أنّ صاحبنا «الكَجراتيَّ» لم يغادر «كجرات»[7]، فتشأ، وتعلّم فيها، فشيخه من أهلها، ولعلّه لازم هذا الشيخ، وتخرج عليه، ويبدو أنّ «الكجراتيَّ» لمّا أحسَّ في نفسه قدرة على الإفادة (تصدّر للتدريس وكان غزير العلم كثير الدرس والإفادة)[8]، حتى أصبح (من أعيان العلماء المشهورين وواحد المشايخ المدرّسين)[9]، وهناك نص في ترجمة أحد تلامذته يُبين اسم المدرسة التي تصدّر فيها «الكَجراتي»، ففيه:

العربي، بروكلمان: 9: 257، والأعلام، الزركلي: 5: 104، ومعجم المؤلفين، كحالة: 8: 26.

(1) أبو عبد الله محمّد بن الطيب محمّد الشَّرَقي الفاسي المغربي، محدِّث علاّمة عصره باللغة والأدب، له مصنفات لغوية مهمة، (ت: 1170هـ)، ينظر: الأعلام، الزركلي: 6: 177 - 178.

(2) أبو الفيض محمَّد بن محمَّد بن محمَّد المرتضى الزَّبيدي، علاّمة بالعلوم الشرعية واللغوية والأنساب، وله مؤلفات كُثُر، (ت: 1205هـ)، ينظر: الأعلام، الزركلي: 7: 70.

(3) ينظر: إضاءة الراموس، ابن الطيب: 1: 97، 101، 2: 29، 121، وتاج العروس، الزبيدي: 1: 3، 98.

(4) نظام الحكومة النبوية، محمد عبد الحي الكتاني: 2: 87.

(5) ينظر: تاج العروس، الزبيدي: 1: 51، 60، والنور السافر، العيدروس: 466، وشذرات الذهب، ابن العماد: 10: 583، ونزهة الخواطر، عبد الحي اللكنوي: 4: 392، وتأريخ الأدب العربي، بروكلمان: 9: 257، والأعلام، الزركلي: 5: 104، ومعجم المؤلفين، كحالة: 8: 26.

(6) ينظر ترجمته في: النور السافر، العيدروس: 276، وشذرات الذهب، ابن العماد: 10: 345 - 346، ونزهة الخواطر، عبد الحي اللكنوي: 4: 416.

(7) سيأتي الكلام عليها لاحقا.

(8) نزهة الخواطر، عبد الحي اللكنوي: 4: 392.

(9) النور السافر، العيدروس: 466.

(لما بلغ «عبد القادر»[1] ... سافر منها إلى «كَجرات» ...، فقرأ بها الفنون الأدبيّة بـ«مدرسة سركهيج» ...، وقرأ الكلام على القاضي علاء الدين عيسى الأحمدآبادي)[2]، فالنص واضحٌ في إثبات تصدّره، ودليل على مكوثه في «كجرات»، ويبدو أيضًا أنّه لّما ذاع ذكر «الكجراتي» العلمي قصَده كثيرٌ من الطلبة، فتذكر كتب التراجم أنّه (تخرّجَ عليه خلقٌ كثيرٌ من العلماء)[3]، لكنْ لم أقفْ إلاّ على ترجمة طالب واحد درس عليه «علم الكلام»، وهو (عبد القادر بن أبي محمد بن أبي أحمد ابن هامون الكرخيُّ البغداديُّ ثم الأجينيُّ الهنديُّ، ت: 1021هـ)[4].

وأمّا مؤلفاتُه فقد ذكرتْ كتب التراجم أنّ «الكَجراتي» كانتْ (له تصانيف نافعة)[5]، ولكنّ كُتب التراجم لم تذكر لنا منها إلّا (أربعة)، وجميعها وصلتْ إلينا، وهي[6]:

1. **(إرشاد أبي الروح في السماع)**، وهي رسالة فقهية في جواز إباحة الغناء، وقد طُبعتْ أوّلا في «الهند» عام (1317هـ)، وطُبعتْ عام (1907م) في (الهند) أيضًا في مطبعة (حيدرآباد) بعنوان (إباحة غناء)، ثم نشرها عن الأصل الأول (أبو فارس وليد بن أنيس الجابوصي) عام (1439هـ - 2018م) في دار اللؤلؤة- مصر، مع كتابه (كفاية الأسماع)، وجعل العنوان (كفاية الأسماع في إرشاد أبي الروح في السماع)، وقد صُرّح باسم (القاضي عيسى ابن عبد الرحيم) على عنوان المطبوع وفي خاتمته.

2. **(انتقال المُقلّد من فقيه الى فقيه آخر)** ما زالتْ مخطوطة، وهناك نسخة منها في مكتبة (خدابخش بتنه) في (الهند) برقم: (2/ 492/ 2625/ 11)، ونسخة في (المكتبة الآصفية) في (حيدرآباد) في (الهند) برقم: (2/ 1072/ 437).

3. **(رسالة في التوكل)**، وهي في التصوف ما زالتْ مخطوطة، وهناك نسخة منها في مكتبة (خدابخش بتنه) في (الهند)، برقم: (13/ 936).

4. **(شرح خطبة القاموس)**، وهو موضوع تحقيقنا هذا، وسيأتي الكلام عليه.

ويبدو أنّ طبيعة التأليف عند «الكجراتي» تميل إلى الرسائل، ولعلَّ سببه أنّ عمله في التدريس جعله يؤلِّف ما عنّتْ له الحاجة ممّا يحتاج إلى توضيح عند الطلبة، وفي هذا فائدة يسيرة الإنتاج عامة النفع مطواعة للحفظ.

أمّا وفاته فعام (982هـ) في مدينة «حيدرآباد»، وهذا مُجمعٌ عليه[7]، لكنّ «الزركليَّ» ذكر أنّ وفاته عام (970هـ)[8]، وأحال في هامشه على «بروكلمان»[9]،

(1) تلميذ أبي الروح، وستأتي ترجمته.
(2) نزهة الخواطر، عبد الحي اللكنوي: 5: 568.
(3) نزهة الخواطر، عبد الحي اللكنوي: 4: 392.
(4) ينظر ترجمته في: نزهة الخواطر، عبد الحي اللكنوي: 5: 567 - 568.
(5) النور السافر، العيدروس: 466.
(6) ينظر فيها: كشف الظنون، حاجي خليفة: 2: 1308، والبلغة في أصول اللغة، محمد صدّيق حسن خان: 146، 148، وتأريخ الأدب العربي، بروكلمان: 9: 257، والمعجم العربي، حسين نصار: 2: 566، والأعلام، الزركلي: 5: 104، ومعجم المؤلفين، كحالة: 8: 26، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط- الفقه وأصوله: 3: 876، ومعجم المعاجم، أحمد الشرقاوي: 222، وجامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي: 3: 509 - 515.
(7) ينظر: النور السافر، العيدروس: 466، وشذرات الذهب، ابن العماد: 10: 583، ونزهة الخواطر، عبد الحي اللكنوي: 4: 392، وتأريخ الأدب العربي، بروكلمان: 9: 257، ومعجم المؤلفين، كحالة: 8: 26.
(8) ينظر: الأعلام، الزركلي: 5: 104.
(9) كارل بروكلمان مستشرق ألماني، أستاذ اللغات السامية والشرقية، وقد ولع بالشرق وأخباره ولغاته منذ مطلع

ولّما رجعتُ إليه وجدتُهُ يُثبتْ وفاته عام (982هـ)[1]، فيبدو أنّ «الزركلي» وهم، وقد تابعه بعضُهم على هذا الوهم[2].

ثانياً: بيئة المؤلِّف وعصره:

«عيسى الكَجراتي» هنديُّ، والهندُ بلادٌ عظيمة شاسعة تقع جنوبَ آسية، وفيها حضارة عريقة عجيبة موغلة في القِدم، حتى لا يكاد يُعرف أوليّتها[3]، وقد أنعم الله تعالى عليها بالإسلام عام (92هـ)[4]، فأقام فيها المسلمون دولةً اتسعتْ، ثم آلتْ إلى ممالك وإمارات[5]، ثم دارتْ على الهند السنون والأيام، حتى أصبحت اليوم دولةً حديثةً تمثّل جزءًا من شبه القارة الهندية[6]، وأمّا «كَجرات» فتقع شمال غرب الهند، يحدّها بحر العرب، وبسببه أصبحتْ مرفأً للقوافل التجارية، فساعد ذلك على امتداد نفوذها التجاري، زيادة على مواردها الطبيعية من زراعة وغيرها[7]، وقد أصبحتْ «كجرات» إمارةً إسلامية امتدتْ من (804هـ) حتى نهايتها عام (889هـ)[8].

أمّا عصرُ المؤلِّف فإنَّ «عيسى الكَجراتي» من أعيان القرن العاشر الهجري، وكانت الهند آنذاك تحت حكم الدولة المغولية التي أسّسها «ظهير الدين محمد بابر» عام (932هـ)[9]، وقد امتاز هذا العصر بنوع من الصراع السياسي، لكنْ كانتْ مظاهر العناية بالجيش والتعليم والعُمران والحضارة محط عناية ملوك هذا العصر وأمرائه[10]، ولاسيّما أنّ مدعاة ذلك كان من أجل التنافس في بسط السيطرة والنفوذ[11]، ولا ننس هنا أنّ للهند حضارةً عريقة اتّسمتْ بكثير من مظاهر النبوغ في العلوم والفنون والآداب، وليس ببعيد عنّا عنايتهم بلغتهم «السنسكريتية»[12]، فخلّفوا تراثًا ضخمًا يُشار إليه بالبنان، فهذا المخزون الحضاريُّ يمثّل شريان تغذية لاستمرار العناية بمنجزاتهم بما جعلهم بيئة علمية وفكرية مستمرة في أدائها ودراستها.

المطلب الثاني :
شرح خطبة القاموس تعريف وتأصيل

لعلّ «خطبة القاموس» من أكثر مقدّمات المعجمات التي نالتْ من عناية العلماء الشيء الكثير، فأفردها غيرُ واحدٍ بشرح مستقل، ومنهم «عيسى الكَجراتي»، زيادة على أنّها شُرحتْ ضمنًا عند مَنْ ألَّفَ عن «القاموس» شرحًا أو غير ذلك، وظهر لي أنّ عناية العلماء بـ«القاموس» كانتْ أولا بشرح خُطبته،

شبابه، له مؤلفات مهمة، ومنها (تأريخ الأدب العربي)، (ت: 1956م)، ينظر: موسوعة المستشرقين، عبد الرحمن بدوي: 98.

(1) ينظر: تأريخ الأدب العربي، بروكلمان: 9: 257.

(2) ينظر: الفهرس الشامل للتراث الإسلامي: 3: 876، وكفاية الأسماع، وليد الجابوصي: 1.

(3) ينظر: حضارات الهند، د. غوستاف، ترجمة: عادل زعيتر: 9، وما بعدها.

(4) ينظر: فتوح البلدان، البلاذري: 424.

(5) ينظر: تأريخ المسلمين في شبه القارة، د. أحمد الساداتي: 1: 55 – 75، والشعوب الإسلامية، د. عبد العزيز سليمان: 505.

(6) ينظر: الأقطار والبلدان، مصطفى فاخوري: 441.

(7) ينظر: الشعوب الإسلامية، د. عبد العزيز سليمان: 507.

(8) ينظر: تأريخ المسلمين في شبه القارة، د. أحمد الساداتي: 1: 209، والشعوب الإسلامية، د. عبد العزيز سليمان: 507.

(9) ينظر: تأريخ دولة أباطرة المغول، د. جمال الدين الشيال: 20، تأريخ المسلمين في شبه القارة، د. أحمد الساداتي: 2: 275.

(10) ينظر: تأريخ دولة أباطرة المغول، د. جمال الدين الشيال: 37 – 40، و52 – 58، و66 – 73.

(11) ينظر: تأريخ المسلمين في شبه القارة، د. أحمد الساداتي: 2: 275، والشعوب الإسلامية، د. عبد العزيز سليمان: 507.

(12) ينظر: البحث اللغوي عند الهنود، د. أحمد مختار عمر: 2، وما بعدها.

ثم توالتْ بعدها شروحه، ودليلنا في ذلك التسلسل الزمني لظهور هذه المؤلفات بمعرفة وفيات مؤلفيها، فأول شرح للخطبة شرحُ «ابن العروس»، (ت: 849هـ)، أي: بعد وفاة «الفيروزآبادي» بنحو (34) عامًا في حين كانتْ أولى دراسة لـ«القاموس» هي لعبد الباسط الملطي، (ت: 920هـ) بعنوان (الإيضاح في زيادة القاموس على الصحاح)[1]، أي: بعد ما يزيد على مائة عام من وفاة «الفيروزآبادي».

وبعد تتبّعي لِمَنْ أفرد هذه الخطبة بالشرح وجدتُ عنوانات «أربعة عشر» شرحًا، ولم يُحقق أيُّ شرح منها بحسب ما وقفتُ عليه، لكنْ هناك شرح واحدٌ مطبوع[2]، وهذه الشروح منها نُسَخٌ مخطوطة موجودة، ومنها مذكورة فقط، وهذه العنوانات تُسمّي «خطبة القاموس» تارةً بالخطبة وتارة بالديباجة وتارة بالمقدمة، وسأسلسلها بحسب وفيات مؤلفيها مبينًا حالها[3]:

1. شرح خطبة القاموس، لابن العروس، محمد بن شعبان بن أبي بكر الديروطي، (ت: 849هـ)، وذكر هذا الشرح بعضُ العلماء، ولم أقف على خبر نُسَخه.
2. شرح خطبة القاموس، لابن الشحنة الصغير، أبو الوليد مُحب الدين عبد الباسط بن محمد الحلبي الحنفي، (ت: 890هـ)، وذكر هذا الشرح بعض العلماء، ولم أقف على خبر نسخه، وقد نقل منه «ابنُ الطيب الفاسيُّ»، و«الزبيديُّ»، و«الشدياق»[4] في أكثر من موطن[5].
3. شرح خطبة القاموس، لأبي الروح عيسى بن عبد الرحيم الكَجراتي، (ت: 982هـ)، وهو موضوع تحقيقنا، وسيأتي الكلام عليه.
4. شرح خطبة القاموس، لزين الدين محمّد بن عبد الرؤوف المناوي القاهري، (ت: 1031هـ)، ومن هذا الشرح نسخة في (دار الكتب المصرية) برقم (6 م) لغة.
5. شرح ديباجة القاموس، لابن أبي الطيب الإصبعي الشاخوري، (ت: 1101هـ)، وذكر هذا الشرح بعض العلماء، ولم أقف على خبر نُسَخه.
6. شرح خطبة القاموس، لسليمان بن عبد الله المحقق البحراني الماحوزي، (ت: 1121هـ)، وذكر هذا الشرح بعض العلماء، ولم أقف على خبر نُسَخه.
7. القبس المأنوس لشرح خطبة القاموس، عبد القادر الدبوسي، (ت : 1172هـ)، وذكر هذا الشرح بعض العلماء، ولم أقف على خبر نُسَخه.
8. شرح خطبة القاموس، لأحمد بن مسعود الهدية

(1) ينظر: معجم المؤلفين، كحالة: 5: 65، وجامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي: 3: 509.

(2) هو (شرح ديباجة القاموس المحيط)، للهوريني، (ت: 1291هـ)، إذ طبع عام (2015م) بدار المقتبس ببيروت، وذكر «الزركلي» قبلًا أنَّه مطبوع مع (فوائد شربفة في معرفة اصطلاحات القاموس)، ينظر: الأعلام، الزركلي: 8: 29.

(3) يُراجع في ذكر هذه الشروح: تاج العروس، الزّبيدي: 1: 3، وكشف الظنون، حاجي خليفة: 2: 1308، والبلغة في أصول اللغة، محمد صدّيق حسن خان: 146، 148، والمعجم العربي، حسين نصار: 2: 566، ومعجم المؤلفين، كحالة: 8: 26، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط – الفقه وأصوله: 3: 876، ومعجم المعاجم، أحمد الشرقاوي: 222، 234 – 241، وجامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي: 3: 509 – 515.

(4) أحمد فارس بن يوسف الشدياق، عالم باللغة والأدب، وله مؤلفات مهمة، كان نصرانيًّا فأسلم، وسمّى نفسه «أحمد»، (ت: 1887م)، ينظر: الأعلام، الزركلي: 1: 193.

(5) ينظر: إضاءة الراموس، ابن الطيب: 1: 97، 101، وتاج العروس، الزبيدي: 1: 51، 60، والجاسوس، الشدياق: 97.

الحسيني الهركامي، (ت: 1173 هـ)، وذكر هذا الشرح بعض العلماء، ولم أقف على خبر نُسَخه.

9. فتح القدوس في شرح خطبة القاموس، لأبي العباس أحمد بن عبد العزيز بن رشيد الهلالي السجلماسي، (ت: 1175 هـ)، ومنه «ثلاث» نُسخ في المملكة المغربية في (المكتبة الوطنية) برقم (905 د)، وفي (الخزانة الصبيحة) في (سلا) برقم (191)، وفي (مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود) في (الدار البيضاء) برقم (26)، ونسخة منه في (دار الكتب المصرية) برقم (24 ش) لغة، وهناك نسخة في (شستربتي) في (إيرلندة) برقم (5022).

10. شرح خطبة القاموس، لميرزا محمد علي الشيرازي، وذكر هذا الشرح بعض العلماء، ولم أقف على خبر نسخه، وقد ذكره «الزّبيدي» في مقدمته، ونقل عنه[1].

11. شرح ديباجة القاموس المحيط، لنصر أبي الوفا الهوريني، (ت: 1291 هـ)، إذ طبع عام (2015م) في دار المقتبس في بيروت، وذكر «الزركلي» قبلًا أنّه مطبوع مع (فوائد شريفة في معرفة اصطلاحات القاموس)[2].

12. شرح خطبة القاموس، لزين العابدين بن محسن الحديدي الأنصاري، من أهل القرن الثالث الهجري، وذكر هذا الشرح بعض العلماء، ولم أقف على خبر نُسَخه.

13. النامُوس في شرح خطبة القاموس، لمحمد بن حنبل الحسني، (ت: 1302 هـ)، وذكر هذا الشرح بعض العلماء، ولم أقف على خبر نُسَخه.

14. حاشية على ديباجة القاموس، لمير عباس التستري، (ت: 1306 هـ)، وذكر هذا الشرح بعض العلماء، ولم أقف على خبر نُسَخه.

(1) ينظر: تاج العروس، الزبيدي: 1: 3، 51، 70، 94، و95.
(2) ينظر: الأعلام، الزركلي: 8: 29.

أبيّن الآن موضوع تحقيقنا، وهو شرح «عيسى الكَجراتي»، وعلى وفق ما يأتي:

أولا: عنوان الشرح:

ذكر المترجمون أنّ لـ«الكَجراتي» شرحًا على خطبة القاموس، وَسَمَهُ بعضُهم بـ(شرح خُطبة القاموس)[3]، لكنّ ناسخَي نسختي («ب»، و«ج»)، وهما نسختا (الظاهرية، والأزهرية) جعلا العنوان (القول المأنوس في شرح خطبة القاموس)، وبعد الموازنة والبحث ظهر لي أنّ هذا العنوان لا يُمكن قبوله بدليل ما يأتي.

1. لم يضع «الكَجراتيُّ» عنوانًا لشرحه، والعنوان الذي ذكره بعض المترجمين هو (شرح خطبة القاموس) أُخذ من كلام «الكجراتي»، إذ قال في مقدّمته: (سَألني بعضُ الإخوانِ من أعْيانِ الزّمانِ أنْ أشرحَ لهم خُطْبةَ «القاموسِ»؛ لِما فيها منَ الغَرابةِ التي بها عَميَتْ على الأذْهانِ واسْتعصَتْ على الأفْهامِ، فهي مَستورةٌ عليها إلى الآن، والناظرُ فيها كالهائمِ الحَيران، لا يَكادُ يَهتدي للمرادِ منها إلّا بشَرحٍ وتِبيانَ، فَكتبْتُ لها شَرْحًا يُزيلُ خَفاءَها بذكْرِ مَعاني غَريبِها واسْتعاراتِها، ونُبَذٍ ممّا يَتعلّقُ بِعِلْمِ البَيان، والله المستعان)[4]، فأُخذ العنوان من قوله: (أنْ أشرحَ لهم خُطْبةَ «القاموسِ»)، ولو كان ثمّة عنوان لذكره مؤلِّفه.

2. لم يذكر أحدٌ ممّنْ ترجم لـ«الكَجراتي» عنوان (القول المأنوس في شرح خطبة القاموس)، وإنّما ذكروا

(3) ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة: 2: 1308، والبلغة في أصول اللغة، محمد صدّيق حسن خان: 146، 148، والمعجم العربي، حسين نصار: 2: 566، والأعلام، الزركلي: 5: 104، ومعجم المعاجم، أحمد الشرقاوي: 222، وجامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي: 3: 509 – 515.
(4) شرح خطبة القاموس، الكجراتي: (و/ 1).

(شرح خطبة القاموس)، زيادة على أنّ عبارة (القول المأنوس) تكرّرتْ في عنوانات شروح أخرى على «القاموس»[1]، فلعلّ الناسخَين وهما في ذلك.

3. إنّ ناسخ نسخة (أ)، وهي نسخة (مكتبة خسرو باشا) أثبت العنوان بـ(شرح ديباجة قاموس اللغة للمولى)، وهي أقرب زمنًا إلى وفاة المؤلِّف من نسختي (الأزهرية، والظاهرية)، فالأزهرية منسوخة بعد (قرن) من وفاة المؤلف، و(الظاهرية) نسخة مكرّرة عنها.

4. إنّ نسختا (د)، و(هـ) فقد خلتا من العنوان، ولكنْ أثبتَ في نهاية نسخة (د) عبارة (تمتْ شرح خطبة القاموس).

5. لم يذكر «الفاسيُّ»، ولا تلميذه «الزَّبيديُّ» أنّ لهذا الشرح عنوانًا، مع العلم أنّ هذا الشرح ممّا اعتمدا عليه، بل ردّا على كثير من فِقره.

6. بناء على ما تقدّم ترجّح عندي أنْ أثبتْ العنوان الذي ذكرته بعض كتب التراجم، وهو (شرح خطبة القاموس)؛ لأنه مستنبطٌ من قول «الكجراتي» نفسه في مقدّمته، زيادة على أنّ نسخة (أ) ذكرت العنوان بـ(شرح ديباجة قاموس اللغة)، والديباجة هي المقدمة، وكذلك جاء في نسخة (د) في خاتمتها عبارة (تمتْ شرح خطبة القاموس)، فكانتْ هذه مرجّحات أقوى ممّا جاء في عنوان (القول المأنوس في شرح خطبة القاموس)، والله أعلم.

ثانيا: نسبة الشرح:

نسبة (شرح خطبة القاموس) هذا إلى «الكجراتي» لا غبار عليها بدليل ما يأتي:

1 – جاء في خاتمة جميع النسخ المخطوطة ما نصُّهُ: (قالَهُ وكتبَهُ الفَقيرُ إلى عَفْوِ مَولاهُ الكريمِ «عيسى بْنُ عَبْدِ الرّحيمِ»)[2]، وهم ينقلون عن أصل الشرح كما صرّحوا.

2 – أطبقت المؤلفات التي ذكرتْ شروح مقدّمة «القاموس» على وجود شرح «الكجراتي» لخطبة «القاموس»، وقد نقل بعضُها أسطرًا مِنْ أوّله وآخره، وهي موافقة لما في المخطوط.

3 – تصريح «ابنُ الطيب الفاسيُّ»، وتلميذه «الزبيديُّ»، و«نصرُ الهوريني» –ـ على ما سأبينه لاحقا –ـ، وغيرهم باسم هذا الشرح، وما نقلوه منه في ردودهم على «الكجراتيِّ» مطابق لما في هذا الشرح.

بقي أنْ أبيّن أنّ المحقّق الفاضل (أ.د. طه محسن) ذكر هذا الشرح، ونقل منه أسطرًا، وهي مطابقة لما في شرحنا هذا، لكنّه نسبه إلى (محمد أمين البخاري، أمين بادشاه، ت: 987هـ)، وذكر تأريخ نسخ المخطوطة، وهو (8 ذو الحجة 1004هـ)[3]، وبعد المراجعة تبيّن أنّه يُشير إلى النسخة (أ)، وهي نسخة (مكتبة خسرو باشا) التي اعتمدتُها في تحقيقي، وعندها اتضح لي أنّ المحقّق الفاضل (أ.د. طه محسن) قد وهم في هذه النسبة، وسبب الوهم أنّ هذه النسخة في ضمن مجموعة من الرسائل، والرسالة الثانية التي بعد رسالة «الكجراتي» عنوانها (المصدر)، وهي لـ(محمد أمين البخاري، أمين بادشاه، ت: 987هـ)، فربّما حدثَ سبق نظر عند محقّقنا الفاضل، فكان هذا الوهم، والله تعالى أعلم.

ثالثا: دوافع «الكَجراتي» إلى تأليف شرحه:

ذكر «الكَجراتي» في مقدّمته سبب تأليف شرحه، فقال: (سَألني بعضُ الإخوانِ من أعْيانِ الزّمانِ أنْ

(1) ينظر: البلغة في أصول اللغة، محمد صدّيق حسن خان: 146 – 147، والمعجم العربي، حسين نصار: 2: 566، ومعجم المعاجم، أحمد الشرقاوي: 234 –ـ 241، وجامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي: 3: 509 – 515.

(2) شرح خطبة القاموس، الكجراتي: (ظ/ 18).

(3) ينظر: مجموعات مخطوطة في مكتبات إستانبول، د. طه محسن: 48.

أشرحَ لهم خُطْبةَ «القاموسِ» ...، فَكتبْتُ لها شَرْحًا يُزيلُ خَفاءَها بذكْرِ مَعاني غَريبِها واسْتعاراتِها، ونُبَذٍ ممّا يَتعلّقُ بِعِلْمِ البَيانِ)، وقد علّل «الكجراتي» طلبهم هذا بقوله: (لِما فيها منَ الغَرابةِ التي بها عَميَتْ على الأذْهانِ، واسْتعصَتْ على الأفْهامِ، فهي مَستورةٌ عليها إلى الآن، والناظرُ فيها كالهائمِ الحَيران، لا يَكادُ يَهتدي للمرادِ منها إلّا بشَرحٍ وتبيان)[1]، فالسبب المباشر للتأليف هو طلبٌ من بعض أعيان زمانه، وهؤلاء الأعيان لهم علاقة به، إذ وصفهم بـ«الإخوان»، فهم مقرّبون منه، ويبدو أنّ هؤلاء الأعيان ربّما كانوا من خارج سلك التعليم والدراسة؛ بمعنى أنّهم ليسوا علماء ولا طلبة علم، وإلّا لقال مثلا (سألني بعض العلماء، أو سألني بعض طلبة العلم)، ولعلّهم من متصدّري «كجرات» من الأمراء أو التجّار أو القوّاد ممّنْ لهم عناية باللغة العربية وآدابها، ولاسيّما أنّ شرحه لم يغص فيه غوصًا علميًّا عميقا.

رابعاً: منهج «الكَجراتي» في شرحه:

حدّد «الكَجراتيُّ» ما يريد أنْ يُبيّنه للأعيان الذين طلبوا منه الشرح، فقال: (فَكتبْتُ لها شَرْحًا يُزيلُ خَفاءَها بذكْرِ مَعاني غَريبِها واسْتعاراتِها، ونُبَذٍ ممّا يَتعلّقُ بِعِلْمِ البَيانِ)[2]، فشرحه لم يكنْ تفصيليًّا عامًّا، وإنّما محدّدًا خاصًّا، حتى قال عنه العلماء: (هو شرحٌ مختصر)[3].

واعتنى «الكَجراتي» في شرحه ببيان معاني ألفاظ خطبة القاموس من جهة اللغة، وبيان الظواهر البلاغية من استعارة أو كناية أو تشبيه، وكذلك بيّن بعضًا من إعراب الألفاظ ومعانيها، وبيان إعراب بعض الجمل، ودلالاتها، زيادة على بيان نوع اللفظ إذا كان جمعًا وبيان مفرده، مع ضبط اللفظ بالمشهور من ألفاظ اللغة، أو أنْ يقول مثلًا: (بالضم، أو بالكسر، أو بالفتح)، وكذلك أكمل الأبيات الشعرية، وبيّن ناظمها، وأوضح ما يراه مبهمًا لدى القارئ، ومنه أنّه قد بيّن بعض المسائل من علم المنطق، وعلم الكيمياء، ونجد أيضًا أنّ «الكجراتي» جعل شرحه متداخلًا بكلام خطبة «القاموس»، وبعد انْ يشرح الفقرة لفظيًّا يُبيّن مجمل معناها بقوله: (والمعنى)، أو (والحاصل)، وهذا مطرد في شرحه، ومال «الكجراتي» إلى الاقتضاب، فلا تجد توضيحًا مسهبًا، وإنّما المعنى القريب من غير عمق في الشرح، ويبدو أنّ هذا مناسبٌ للفئة التي طلبتْ منه الشرح من أولئك الأعيان.

خامساً: مصادر «الكَجراتي» في شرحه:

حوى شرح «الكَجراتي» على قضايا علمية متنوّعة في العلوم الإسلامية واللغوية، وغيرهما، ولم يُفصح عن مصادره على عادة بعض القدماء في الشروح غير الكبيرة، ولعل «الكَجراتي» أراد عدم إثقال شرحه بذلك، ولاسيّما أنّه سعى إلى الاختصار، ولكنّي بعد كثرة الترداد على شرحه، وقراءته بتأنٍ اتضحتْ لي بعضُ أصول نصوصه، فلعله نقل منها مباشرة أو بالوساطة، ولعل «الكَجراتي» أيضًا قد رجع إلى الشرحين اللذين سبقاه، وهما (شرح ابن العروس، وشرح ابن الشحنة)، ولكنّ هذا يستدعي الموازنة بهما، وهذا غير ممكن؛ لأنّ هذين الشرحين لا يوجد لهما نسخ في الوقت الحاضر، ولعل الزمان يجود علينا بهما، فنتحقق من ذلك، ويمكنني الآن أنْ أجمل أهم المؤلفات التي يمكن أنْ يكون «الكَجراتي» قد أفاد منها مباشرة، أو بالوساطة بحسب ما اجتهد به، وهي: (كتاب سيبويه، (ت: 180هـ)، و ديوان أبي تمّام، (ت: 231هـ)، والكامل، للمبرد، (ت: 286هـ)، والخصائص، لابن جني، (ت: 392هـ)، وتاج اللغة

(1) شرح خطبة القاموس، الكجراتي: (و/ 1).
(2) م. ن: (و/ 1).
(3) البلغة في أصول اللغة، محمد صديق حسن خان: 148.

وصحاح العربية، لأبي نصر الجوهري، (ت: 400هـ)، وسِقْط الزَّنْد، لأبي العلاء المعري، (ت: 449هـ)، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، (ت: 458هـ)، ومفتاح العلوم، للسكاكي، (ت: 626هـ)، والعباب الزاخر واللباب الفاخر، للصَّغاني"، (ت: 650هـ)، وشرح التسهيل، لابن مالك، (ت: 672هـ)، والإيضاح، الخطيب القزويني، (ت: 739هـ)، ومغني اللبيب، لابن هشام، (ت: 761هـ)، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، (ت: 817هـ)، والمزهر، السيوطي، (ت: 911هـ))، فهذا ما استنبطته من نصوصه التي ذكرها نصًّا أو بالمعنى، ولعل «الكجراتي» رجع إلى هذه المصادر، أو نقل عنها بوساطة كتب أخرى.

سادسا: أثر شرح «الكَجراتي» في الدرس اللغوي وأهميته:

شرح «عيسى الكَجراتي» هو ثالث شرح لخطبة «القاموس» من جهة التسلسل الزمني، وهو بعد ما يقرب من قرن من وفاة صاحب «القاموس»، وبعده زمنيًّا «أحد عشر» شرحًا خاصًّا بالخطبة، بله الشروح التي درستِ «القاموس» من جهات أخرى، وبهذا نضع أيدينا على شرح يعد ركيزة متقدّمة لا يمكن تجاوزها لَمَنْ جاء بعده، وقد وقفتُ على نص مهم عند «ابن الطيب الفاسي» يُبيّن بجلاء أثر شرح «عيسى الكجراتي» في الخالفين، إذ جاء فيه: (قال شارح الخطبة الشيخ أبو مهدي عيسى بن عبد الرحيم: «الناقع» بالنون والقاف: الدافع ...[1]، كذا قال، ووافقه على ذلك جماعة، ونقلوا كلامه، وأقرّوه)[2]، فنجد أنّ «ابن الطيب الفاسي» قد بينّ أنّ هناك جماعة نقلوا كلام «الكَجراتي»، ووافقوه، وأقروه، ومعنى هذا أنّ شرح «الكجراتي» كان له أثر واضح في الشُّرّاح الخالفين، ومنهم «ابن الطيب الفاسي» نفسه، إذ إنّه اطلع عليه، وأفاد منه كما سيأتي، ومن مظاهر أهمية هذا الشرح أنّه يعد نسخة صحيحة من نسخ خطبة «القاموس»، ولذا اعتمد «الزبيدي» عليه وعلى نسخ بعض الشراح في تثبيت الصحيح، إذ قال: (ثم إنّ قوله: «ولم أذكر ذلك ... إلخ» ثبتَ في نسخة المؤلّف، كما صرّح به المحب ابن الشحنة، وأثبته البدر القرافي أيضًا، وشرح عليه المناوين وابن عبد الرحيم، وغير واحد، وسقط من كثير من النسخ)[3]، وكذلك قال: («اعتماد المدرسين»، كذا في نسخة المناوي والقرافي وميرزا علي الشيرازي، وقاضي كجرات، أي: استنادهم وركونهم ...، وفي نسخة ابن الشحنة «المتدرسين» بزيادة التاء، وهو خطأ)[4]، وقد وقفتُ على إشارات عند بعض الخالفين تبيّن تصريحًا رجوعهم إلى «شرح «الكَجراتي»، وإفادتهم منه، وسأذكرهم على وفق ما يأتي:

1. **المفتي «سعد الله»**[5]، إذ جاء في «كشف الظنون»: (وعلّق «عيسى بن عبد الرحيم» على ديباجته – أي: ديباجة «القاموس» – شرحًا، قال المفتي «سعد الله»: وهذا العبد – يُريد: نفسَه – ظفر بمطالعته، وهو شرحٌ مختصر)[6]، ومن المعلوم أنّ لـ«سعد الله» المفتي حاشيةً على «القاموس»[7].

2. «**ابن الطيّب الفاسي**»، إذ رجع إليه في «ستة عشر» موضعًا[8]، وناقشه في كثير منها، وردّ عليه،

(1) شرح خطبة القاموس، الكجراتي: (و/ 2).
(2) إضاءة الراموس، ابن الطيب: 1: 111 – 112.

(3) تاج العروس، الزَّبيدي: 1: 78.
(4) م. ن: 1: 94.
(5) سعد الله بن عيسى بن أمير خان، الشهير بـ«سعدي جلبي»، «سعدي أفندي»، قاض حنفي تركي الأصل، ثم تولى الإفتاء في «الإستانة» إلى آخر حياته، وله مؤلفات عدّة، (ت: 945هـ)، ينظر: الأعلام، الزركلي: 3: 88.
(6) البلغة في أصول اللغة، محمد صديق حسن خان: 148.
(7) ينظر: معجم المعاجم، أحمد الشرقاوي: 236.
(8) ينظر: إضاءة الراموس، ابن الطيب: 1: 97، 101، 103، 111، 119، 157، 195، 252، 2: 29، 121،

ومن ذلك قوله: (وقول أبي مهدي ابن عبد الرحيم: «إنّه جمعُ «هَوَج» بفتحتين»[1] وإنْ أصاب في تفسيره بالريح، فقد غلط في ضبطه، إذ لا يُعرف في العربية جمعُ «فَعَل» مُحرّكة على «فُعُل» بالضم إلّا شاذًّا في «أسَد وأُسُد»، بل منعه بعضهم)[2]، وإنّ ردود «ابن الطيّب»، ومن بعده ردود تلميذه «الزَّبيدي» على «الكجراتي»، وعلى غيره من شراح مقدمة «القاموس» تحتاج إلى باحث نابه يُفردها في تصنيف؛ لما حوته من مسائل العربية المهمة.

3. «**المرتضى الزّبيدي**»، إذ رجع إليه في «عشرة» مواضع[3]، وناقشه فيها، ومنه قوله: (و«الجادي»، قال قاضي كَجرات: «طالبُ المطرِ، وهو عطفٌ على الطُّغاوةِ، أي: وما أخذَ الجادي الماءَ مِنَ السُّحابِ»[4]، وقيل: هو الخمر، عطفٌ على «رُضاب»، ولا يخفى أنّ في ما ذُكر من المعنين تكلُّفا، والصحيح أنّه نوع من الزهر كالنرجس والياسمين، وهو المناسب)[5]، علماً أنّ «الزَّبيدي» نقل أكثر ردوده من شيخه «الفاسي».

4. «**نصر أبو الوفا الهوريني**»[6]، إذ ذكر في مقدمة شرحه على «ديباجة القاموس» المصادرَ التي رجع إليها، لكنّه قال: (أمّا شرح «عيسى بن عبد الرحيم الكَجراتي» قاضي «كَجرات» فلم أسمعْ به إلّا مِنْ شرح «مرتضى»)[7]، ومعناه أنّه علم به من نقول «المرتضى «الزَّبيدي»، وقد رجع إليه «الهوريني» أكثر من مرة، ومنه قوله: (وفسره قاضي الأقضية بناحية كَجرات بـ«المسترخي»، فأخطأ في تفسيره، وإنّما هو «الخاذي» بمعجمتين)[8]، وقال أيضًا: (وفي بعض النسخ «نَبَعتْ» بـ«العين» المهملة، وعليها شرح القاضي عيسى بن عبد الرحيم الكَجراتي)[9]، وهذان النصان يدلان على أنّه ينقل بالوساطة.

5. «**أحمد فارس الشدياق**» في كتابه «الجاسوس»، ففي خضم بيان شُرّاح خطبة «القاموس» قال: (وعليها شرح القاضي عيسى بن عبد الرحيم الكجراتي[10]، وغيره، وتكلّفوا لمعناه)[11]، وهذا يدل على انّه من مصادره، فقد رد عليهم بجعلهم متكلفين.

سابعا: وصف النسخ المعتمدة:

اعتمدت في تحقيق (شرح خطبة القاموس) للعلامة (عيسى الكَجراتي) على (خمس) نسخ، مختلفة الأزمان والأماكن، وسأبينها على وفق ما يأتي:

1. **نسخة مكتبة خسرو باشا** : رمزتُها بالحرف (أ)، وهي أقدم نسخة وقفتُ عليها، إذ نُسختْ عام (1004 هـ)، أي بعد وفاة الشارح بنحو (ثلاثين) عامًا، وهي من ممتلكات مكتبة (خسرو باشا) في تركيا برقم (754)، وهي من مجموع في (211) صفحة حوى (14) رسالة، وجعل الناسخ الصفحة الأولى فهرسًا لمحتواها بعنوان (ما تحتويه هذه المجلة من الرسائل)، وكانتْ نسخة (شرح خطبة القاموس) أول المجموع، وقد سمّاها الناسخ بـ(شرح ديباجة

126، 128، 143، 178، 207، 238.

(1) شرح خطبة القاموس، الكجراتي: (و/ 9).

(2) إضاءة الراموس، ابن الطيب: 2: 143.

(3) ينظر: تاج العروس، الزَّبيدي: 1: 3، 51، 52، 60، 67، 78، 94، 96، 98، 116.

(4) شرح خطبة القاموس، الكجراتي: (و/ 3)، وفيه (السحب)، وليس (السحاب).

(5) تاج العروس، الزَّبيدي: 1: 60.

(6) نصر أبو الوفا بن الشيخ يونس الهوريني الأزهري، عالم باللغة والأدب، ولي رئاسة تصحيح المطبعة الأميرية، وله تصنيفات متنوعة، (ت: 1291 هـ)، ينظر: الأعلام، الزركلي: 8: 29.

(7) شرح ديباجة القاموس، نصر الهوريني: 1.

(8) م. ن: 9.

(9) م. ن: 19.

(10) في الأصل المطبوع (الكهراتي)، والصواب ما أثبته.

(11) الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق: 97.

قاموس اللغة)، وهي نسخة سليمة بخط نسخي واضح، وعليها تملكات، وعدد صفحاتها (18) ورقة، وفي كل ورقة (صفحتان)، وفي كل صفحة (15) سطرًا، وقد ميّز الناسخ ألفاظ خطبة القاموس بوضع خطٍّ أفقيٍّ فوقها.

2. **النسخة الأزهرية** : رمزتُها بالحرف (ب) نُسختْ عام (1105 هـ)، أي: بعد وفاة الشارح بنحو «قرن»، وفيها سقط مقدار سطرين في الورقة الثانية، وهي من ممتلكات (المكتبة الأزهرية) في مصر برقم (1277/ 96336 / لغة)، وجعل الناسخ عنوانها هو (القول المأنوس في شرح ألفاظ خطبة القاموس)، وهي من مجموع في (24) ورقة، وفي كل ورقة (صفحتان)، وفي كل صفحة (21) سطرا، وحوى تملكات وعنوان الشرح، وقصيدة في مدح «القيروزآبادي»، وشرحًا لسيرته استنفذ (4) أوراق، ثم يأتي الشرح الذي استنفذ (17) ورقة، وهي نسخة سليمة بخط واضح شبيه بالنسخ، وعليها تملكات، وقد ميّز الناسخ ألفاظ خطبة القاموس باللون الأحمر.

3. **نسخة وزارة الأوقاف المصرية** : رمزتُها بالحرف (ج)، وهي نسخة واضحة ليس فيها تأريخ نسخ، وفيها سقط مقدار سطرين في الورقة الثانية، وكأنّها منقولة من نسخة (ب) للتطابق الكبير بينهما.

وهذه النسخة من ممتلكات (المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية) التابعة لوزارة الأوقاف في جمهورية مصر برقم عام (4771)، ورقم خاص (1169)، وهذان الرقمان تبادلا الدلالة في الختم الموجود في داخل المخطوط، ولعله وهم، ومكان النسخة الأصل هو (المرسي أبو العباس)، وقد جُعلتْ بعنوان (شرح خطبة القاموس للكازروني الفيروزداني)، وهي من مجموع في (20) ورقة، وفي كل ورقة (صفحتان)، وحوى تملكات وعنوان الشرح، وقصيدة في مدح «الفيروزآبادي»، وشرحًا لسيرته استنفذ (7) أوراق، ثم يأتي الشرح الذي استنفذ (13) ورقة، وهي نسخة سليمة بخط شبيه بالنسخ واضح، وفي كل صفحة (25) سطرًا، وعليها تملكات، وقد ميّز الناسخ ألفاظ خطبة القاموس باللون الأحمر.

4. **نسخة مركز جمعة الماجد** : رمزتُها بالحرف (د)، وهي نسخة واضحة ليس فيها تأريخ نسخ، وهي من ممتلكات (مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث) في دولة الإمارات العربية المتحدة برقم (696082)، وهي بـ(5) أوراق، وفي كل ورقة (صفحتان)، وفي كل صفحة (37) سطرًا، وفي خاتمتها عبارة (تمتْ شرح خطبة القاموس)، ثم يأتي بعدها بخط التعليق شرح أسماء الشعراء ومعلومات لغوية، وهي نسخة سليمة بخط نسخي جميل واضح مضبوط، وقد ميّز الناسخ ألفاظ خطبة القاموس بخط أفقي فوقها، وباللون الأحمر.

5. **نسخة الظاهرية** : رمزتُها بالحرف (هـ)، وهي نسخة فيها سقط كثير، ولاسيّما ألفاظ خطبة القاموس، ولكنّها تمتاز بالوضوح والضبط ليس فيها تأريخ نسخ، وهي من ممتلكات (دار الكتب الظاهرية) في الجمهورية السورية بالرقم العام (4338)، وبالرقم الخاص (234003)، ورقم الفيلم (1047) وهي بـ(9) أوراق، وفي كل ورقة (صفحتان)، وفي كل صفحة (31) سطرًا، وخاتمتها بخط التعليق، وقد ميّز الناسخ ألفاظ خطبة القاموس بخط أفقي فوقها.

تاسعا: عملي في التحقيق:

اتبعتُ في التحقيق الخطوات العلمية الصحيحة البعيدة عن الاجتهادات، ويمكن إجمالها بما يأتي:

1. جعلتُ نص خطبة «القاموس المحيط» بين قوسي تنصيصٍ مكرّرين، وبخط غامق عريض ((...))، أمّا كلام الشارح فجعلته بخط غير

غامق، ومن غير أقواس.

2. القوسان المعكوفان [...] إشارة إلى الزيادة في النص من النسخ المعتمدة، أو ممّا أثبته «الزبيدي» من نسخة سلطان اليمن الملك الناصر صلاح الدين بن رسول بخط المُحدِّث اللغوي أبي بكر بن يوسف بن عُثمان الحُميدي المغربي، وعليها خط «الفيروزآبادي»، إذ قُرئتْ بين يديه في مدينة «زَبيد» قبل وفاته بـ«سنتين»[1].

3. القوسان المعكوفان المطويان {...} إشارة إلى النص الذي وجد في النسخة الأم وخلتْ منه النسخ الأخرى.

4. قولي: (في النسخ الأربع الباقية) أعني بها النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق.

5. الإحالة على (القاموس المحيط) أعني به تحقيق «العرقسوسي».

6. الإحالة على (تاج العروس) أعني به طبعة دولة الكويت المحقّقة لـ(تاج العروس).

7. إثبات الفروق بين النسخ، والإشارة إليها بحسب تسلسل الأحرف الأبجدية: (أ ، ب ، ج ، د ، هـ)، وسأبينها في فقرة وصف النسخ، وكذلك الإشارة إلى وجه صفحة المخطوط بالحرف (و) وإلى ظهرها بالحرف (ظ)، وجعلتهما في ضمن النص المحقق.

8. عزو النصوص إلى مظانها، وتخريج الأشعار، والتعريف بالأعلام والأماكن والمصطلحات.

9. تفسير الألفاظ التي تحتاج إلى توضيح، وبيان المسائل العلميّة ومسائل العربية.

10. أشرتُ في الهامش إلى مواطن اعتراضات «أبي الطيب الفاسي»، وتلميذه «الزَّبيدي».

عاشرًا: الخاتمة والنتائج والتوصيات:

بعد هذه الرحلة الماتعة وصلتُ إلى خاتمة هذه الدراسة التي أسأل الله تعالى أنْ يجعلها في سبيله، وأدوّن أهم ما تمخضتْ عن من نتائج وتوصيات، وعلى وفق ما يأتي:

أ. النتائج:

1. إنّ «الكَجراتي» هو: (القاضي الفقيه أبو الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتي)، وهو من مدينة «كجرات» الهندية، من أعيان القرن العاشر الهجري، ووفاته عام (982هـ) في حيدرآباد الهندية رحمه الله تعالى.

2. له (ثلاث) كنى: (أبو الروح، وأبو مهدي، وابن عبد الرحيم)، وله (أربعة عشر) لقبًا، وهي: (الأحمدآباديُّ، والشيخُ، والفاضلُ، والعالمُ، والصالحُ، وعلاءُ الدّينِ، والعلّامةُ، والقاضي، وقاضي الأقضية، وقاضي كَجرات، والكَجراتيُّ، والمتفنّنُ، والمفنَّنُ، والهندي).

3. «الكجراتي» كان شيخًا يدرّس الطلبة، وقد لازم ذلك طوال حياته، وكان يدرس في مدرسة «سركهيج»، وكان محمود العلم والسيرة، وذكره مَنْ ترجم له بسعة العلم وكثرة الطلبة وتنوّع التصانيف.

4. لم أقف إلّا على «أربعة» مؤلفات لـ«الكَجراتي» مع العلم أنّ كتب التراجم وصفته بكثرة التصنيف، ومؤلفاته عبارة عن رسائل، وليستْ مؤلفاتْ كبيرة، وكان «اثنان» منها فقهيين، وواحد في التصوف، وآخر في اللغة.

5. هناك (أربعة عشر) شرحًا لخطبة «القاموس»، وجميعها غير محققة بحسب علمي، ومنها موجودة، وأشرتُ إلى مكانها، ومنها مذكور فقط، ولكنْ هناك شرح واحد منشور عام (2015م).

(1) ينظر: تاج العروس، الزبيدي: 1: 56.

6. إنّ العناية بـ«القاموس» كانتْ أولا عن طريق العناية بخطبته شرحًا، وتوضيحًا، ثم توالتْ بعد ذلك العناية بمتن المادة المعجمية في «القاموس» نقدًا واستدراكًا وتعقيبًا وشرحا.
7. تعد رسالته (شرح خطبة القاموس) لـ«الكَجراتي»- موضوع تحقيقنا - ثالثَ شرحٍ لخطبة القاموس زمنيًّا، وهي أول شرح يُحقّق منها بحسب ما وقفتُ عليه.
8. جاء في ورقة الغلاف في نسختي (الظاهرية والأزهرية) عنوان شرح «الكجراتي» هو (القول المأنوس في شرح خطبة القاموس)، وهو وهم من النساخ، فالشارح لم يضع عنوانًا لشرحه لا في المقدمة، ولا في الخاتمة، ولا في أي موضع آخر، ولم تذكر ذلك كتب التراجم، والصحيح ما أثبته، وهو (شرح خطبة القاموس).

ب. التوصيات:

1. تحقيق نصوص التراث غاية علمية رصينة، وعمل سام يجب أنْ لا يُعطى إلّا للطبة النابهين المدركين لأهمية المخطوط وتحقيقه.
2. يجب توجيه الباحثين، ولاسيما طلبة الدراسات العليا في أقسم اللغة العربية إلى تحقيق شروح خطبة القاموس، والدراسات القديمة التي تناولت معجم «القاموس المحيط»؛ لأهميتها العلمية، ولما تحتويه من مسائل اللغة العربية التي تعد خير مراجعة علمية تطبيقية يستفيد منها الباحث.
3. إقامة دراسة علمية خاصة عن الردود والنقاشات التي دراتْ بين شراح خطبة القاموس في توجيه الكلام وشرح الأساليب، فهي زاخرة بمادة علمية مهمة، والاطلاع سريعًا على شرح المقدّمة في معجم (تاج العروس، للزَّبيدي) يُبين ذلك بوضوح.

صور من النسخ المخطوطة المعتمدة

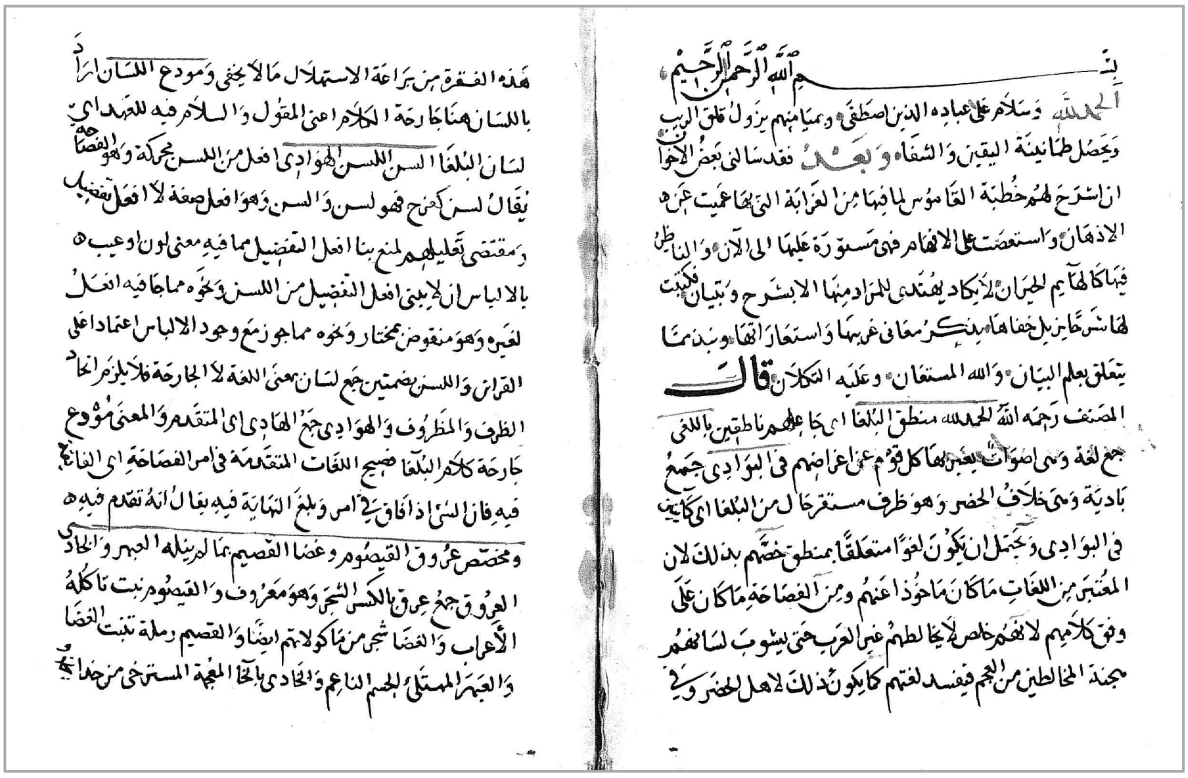

الورقة الأولى من نسخة (أ)

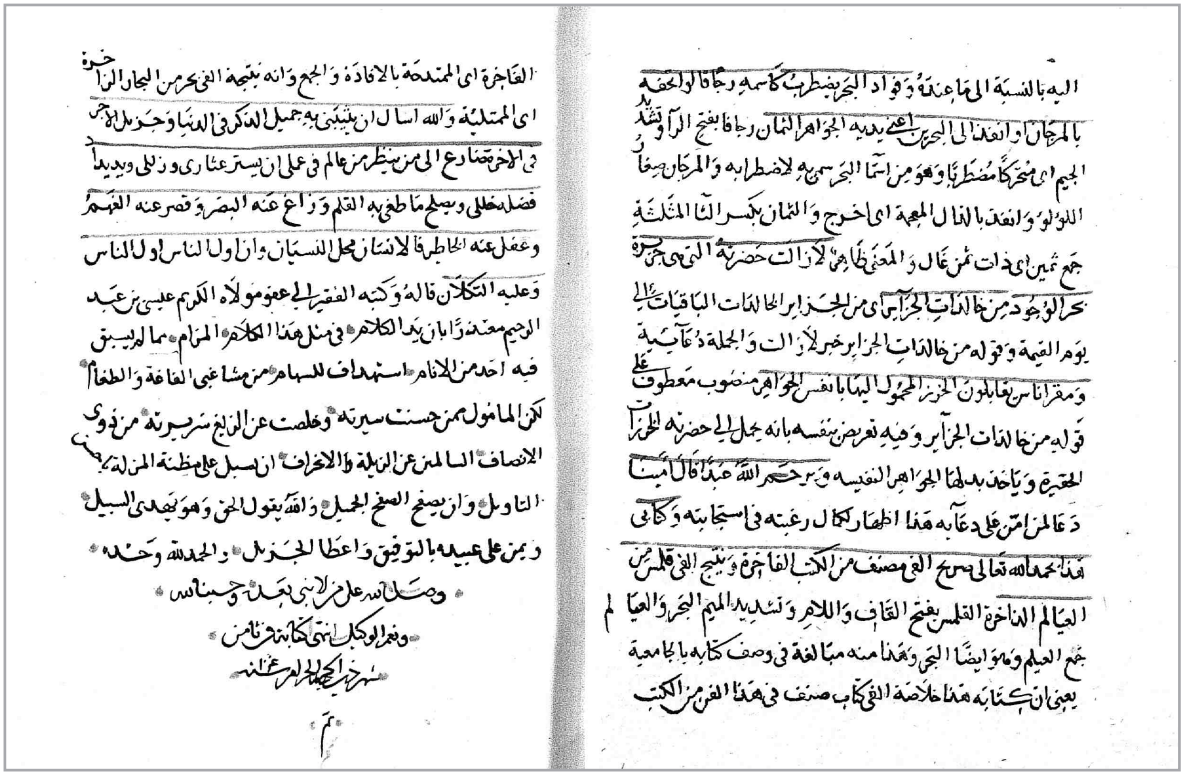

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

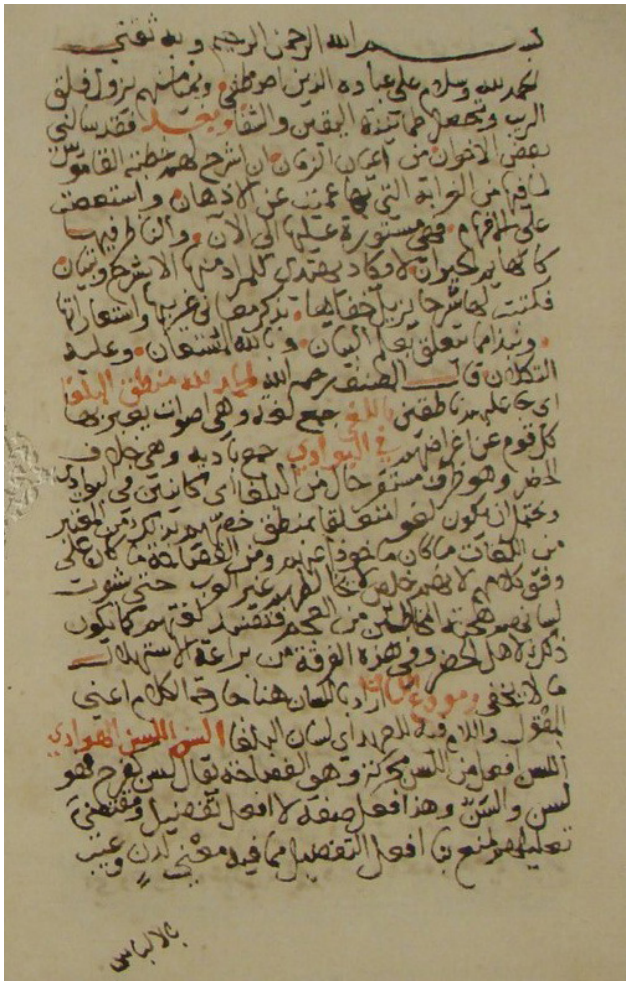

الصفحة الأولى من نسخة (ب)

الصفحة الأولى من نسخة (ج)

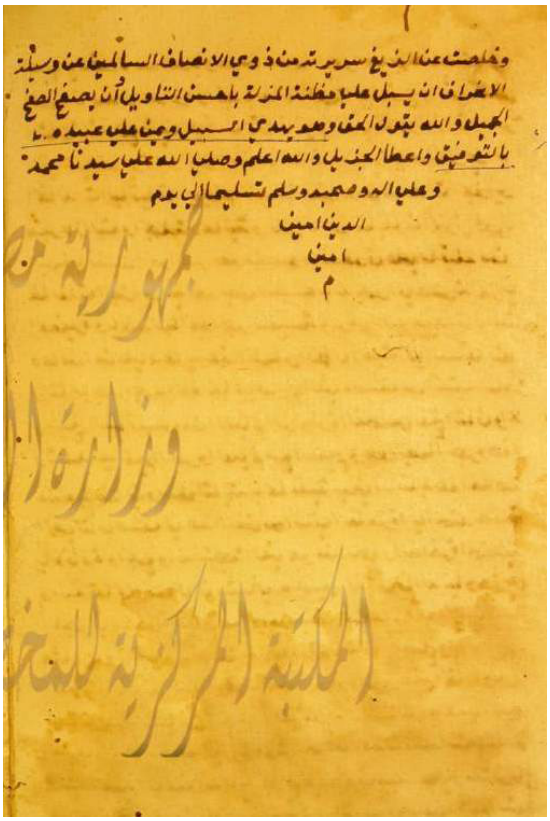

الصفحة الأخيرة من نسخة (ج)

الصفحة الأولى من نسخة (د)

الصفحة الأخيرة من نسخة (د)

الصفحة الأولى من نسخة (هـ)

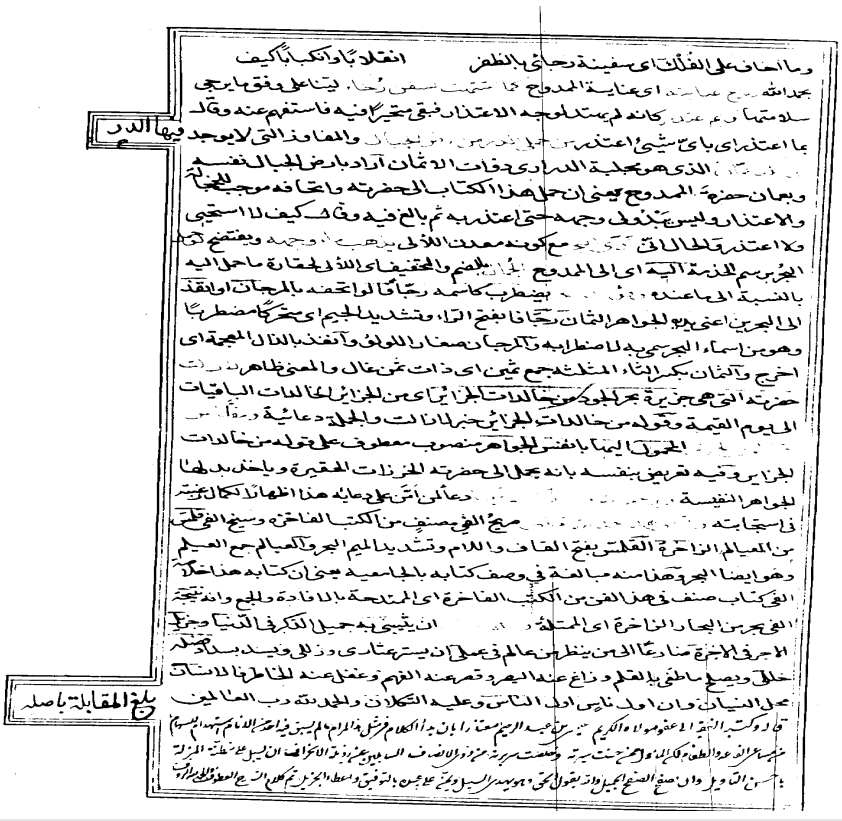

الصفحة الأخيرة من نسخة (هـ)

بسْمِ الله الرّحمنِ الرّحيم[1]

الحمدُ لله، وسَلامٌ على عِبادِهِ الذين اصْطفى، وَبِمَيامِنِهم[2] يَزولُ فَلَقُ الرّيبِ، ويَحصلُ[3] طُمَأنينةُ اليَقينِ والشِّفا[4]، وبعدُ، فقد سَألني بعضُ الإخوانِ من أعْيانِ الزّمانِ أنْ أشرحَ لهم خُطْبةَ «القاموسِ»؛ لِما فيها منَ الغَرابةِ التي بها عَميَتْ [على][5] الأذْهانِ، واسْتعصَتْ على الأفْهامِ، فهي مَستورةٌ عليها إلى الآن، والناظرُ فيها كالهائمِ الحَيران، لا يَكادُ يَهتدي للمرادِ منها إلّا بشَرحٍ وتِبيان، فَكتبْتُ لها شَرْحًا يُزيلُ خَفاءَها بذكْرِ مَعاني غَريبِها واسْتعاراتِها، ونُبَذٍ[6] ممّا يَتعلّقُ بِعِلْمِ البَيانِ، والله المستعانُ، وعليهِ التُّكْلان.

قالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ الله[7]: ((**الحَمْدُ لله مُنْطِقِ البُلَغاء**))، أي: جاعِلِهم ناطقينَ، ((**باللُّغى**)): جَمْعُ «لُغَةٍ»[8]، وهي: (أصواتٌ يُعبِّرُ بها كلُّ قَومٍ عَنْ أغْراضِهم)[9]، ((**في البَوادي**)): جَمْعُ «بادِيةٍ»، وهي خِلافُ الحَضَر، وهو ظَرْفٌ مُسْتقَرٌّ[10] حالٌ مِنَ

(1) بعد البسملة في (ب)، و(ج) عبارة: (وبه ثقتي)، وفي (د) عبارة: (وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلتُ، وصلّى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين)، وفي (هـ) عبارة: (وبه نستعين).

(2) ميامنهم: جمع «ميمنة»، وهي البركة، أي: ببركتهم يزول الشك، ينظر: القاموس المحيط: 1241.

(3) في (ب)، و(ج): (تحصل).

(4) أصله (الشّفاء) ممدود، وإنّما قصره لموافقة السجعة مع (اصطفى).

(5) في (أ)، و(ب)، و(ج)، و(هـ): (عن)، وما أثبته من (د)، وهو الموافق لدلالة تعدية الفعل (عَمِيَ) في الاستعمال الفصيح، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾ - القصص: -66، وتقول: (عميَ فلانٌ عن رشده، وعميَ عليه الأمرُ)، فدلالة (عنْ) لا تناسب هنا، وإنّما دلالة (على)، فتقول: (عميتِ الخطبةُ على الأذهان)، وتقول: (عميتِ الأذهانُ عنِ الخطبة)، ينظر: تاج اللغة، الجوهري: 6: 2439، وتاج العروس: 39: 114.

(6) في (ب)، و(ج): (نبذًا).

(7) في (ج): (قال المصـ)، وفي (هـ): (قال المصـ ره)، فرمز (المصـ): المصنِّف، ورمز ـره): (رحمه الله).

(8) (لُغى) جمع تكسير للكثرة على (فُعَل)، وهو قياسيٌّ في كل اسم مفرد على وزن (فُعْلَة)؛ فـ(لُغة) على (فُعْلَة)؛ وفعلها واوي: (لغا - يلغو، إذا تكلّمَ)، فأصلها (لُغْوَة) على وزن (فُعْلَة)، فحُذفت «الواو» لغير علّة ملزمة، فأصبحتْ (لُغّة)، وفُتح «الغين» لمجاورتها «تاء» التأنيث، ووزنها (فُعَة)، فلمّا جُمعتْ جمع تكسير على وزن (فُعَل) رجعتِ «الواو»؛ لأنّ الجمع يرد الألفاظ إلى أصولها، فكانتْ (لُغَوٌ)، فلمّا تحركت «الواو» وانفتح ما قبلها قُلِبتْ «ألفًا»، فصارتْ (لُغى)، ويرى آخرون أنّها من باب (سنة)، فأصلها (لُغَوٌ)، فحذفتْ «لامها»، وعوِّض منها «تاء» مربوطة، وبهذا يكون جمعُها جمعَ تكسير بحذف «التاء»، وإرجاع «الواو» المتحركة التي ستقلب «ألفًا» في الجمع، لكنّ (لغة) ورد فيها جمع سالم: (لُغات، ولُغون)، والنحويون اشترطوا في باب (سنة) إذا أريد جمعها جمعًا سالما ألّا تجمع جمع تكسير، فلمّا ورد في (لغة) جمعُ تكسير على (لُغى) عُلم أنّها ليستْ من باب (سنة)، وأنّ أصلها (لُغْوَة)، وأنّ «التاء» فيها من أصل البنية، وليستْ عوضًا من «الواو» المحذوفة، ينظر: الخصائص، ابن جني: 1: 33، والقاموس المحيط: 1331، وحاشية الصبان: 1: 163، وإضاءة الراموس، ابن الطيب: 1: 28، 87.

(9) الخصائص، ابن جني: 1: 33.

(10) الظرفُ المُسْتَقَر -بفتح القاف- هو: ما كان فيه المتعلّق المحذوف كونًا عامًّا مفهومًا من غير ذكره كـ(زيدٌ في الدار)، فالكون العام (كائنٌ)، والضمير المستقر في شبه الجملة تقديره (هو) يعود على «زيد»، وهو الرابط، وإنّما سُمّي (ظرفًا مستقرًا)؛ لاستقرار معنى عامله فيه، بمعنى أنّه يُفْهم منه مُقَدّرًا، وشبه الجملة متعلقة بهذا المقدّر الذي لو ظهر حوى الضمير الرابط، وهذا المفهوم مستعمل عند «سيبويه» ونبّه عليه «ابن يعيش»، وقد قدّره الشارحُ هنا بـ(كائنين)، وتعلّق به الجار والمجرور، وهو (في البوادي)، فلمّا حُذف انتقل

«البُلَغاءِ»، أي: «كائنينَ في البَوادي».

وَيَحْتمِلُ أنْ يكونَ لغوًا[1] مُتعلِّقًا بـ«مُنطِق»، خَصَّهُم بِذلكَ؛ لأنَّ[2] المُعْتبَرَ في اللُّغاتِ ما كان مأخوذًا عنهم، ومِنَ الفصاحةِ ما كان على وَفْقِ كلامِهم؛ لأنَّهُم خُلَّصٌ لا يُخالِطُهم غيرُ العَرَبِ حتّى يَشوبَ لِسانَهم هُجْنةُ المُخالطين مِنَ العَجَم، فَيُفْسِدُ[3] لُغَتَهُم كما يكونُ ذلكَ لأهْلِ الحَضَرِ، وفي {و/ 1} هذه الفِقْرةِ[4] مِنْ بَراعةِ الاسْتهلالِ[5] ما لا يَخفى، ((ومودِعِ اللِّسانِ))، أرادَ بـ«اللِّسانِ» هُنا: جارحةَ الكلام، أعْني: المِقْوَلَ، و«اللامُ» فيهِ للعَهْدِ[6]، أي: لسانُ البُلغاءِ ((أَلسَنَ اللُّسُنِ الهَوادي)): [أَلْسن][7] «أفْعَلَ» مِنَ اللَّسِنِ مُحَرّكةً، وهو الفَصاحةُ، يُقالُ: «لَسِنَ» كـ«فَرِحَ»، فهو لَسِنٌ وألسَنُ، وهو[8] «أفْعَلُ» صِفةٍ لا «أفْعَلُ» تَفْضيلٍ، ومُقتضى تعليلِهم لمنْعِ بناءِ «أفْعَل» التفضيل ممّا فيه معنى لونٍ، أو[9] عيبٍ بالإلباسِ، أنْ لا يُبنى «أفْعَلُ» التفضيلِ مِنَ «اللّسِن» ونحوهِ ممّا جاء فيه «أفْعلُ» لغيرِهِ[10]، وهو مَنقوضٌ بـ«مختار» ونحوِهِ ممّا جُوِّزَ معَ وجودِ الإلباسِ اعْتمادًا على القرائنِ[11]، واللُّسُنُ - بضمّتين -:

الضمير الرابط إلى الجار والمجرور، وقد أطلق الشارح مصطلح «الظرف» للدلالة على الجار والمجرور، وهذا مشهور عند النحويين، حتى قال «الرضي»: (ولم يذكره - أي: الجار والمجرور -؛ لجَرْيهِ مجراه - أي: مجرى الظرف - في جميع أحكامه، حتى سمّاه بعضهم ظرفا)، ينظر: الكتاب، سيبويه: 1: 27، وشرح المفصل، ابن يعيش: 7: 207، وموصل الطلاب، خالد الأزهري: 150 بهامشها (2).

(1) اللغو هو: شبه جملة تعلقتْ بكون خاص ظاهر، مثل: (زيد دخل في البيت)، وقد سمّاه «سيبويه» الإلغاء، ومثّل له بـ(فيها زيدٌ قائمٌ)، وإنّما سمّيتْ لغوًا؛ لأنّ أثر وجودها تضاءل لوجود متعلقها، فلا يستقر فيها معنى ذلك المتعلَّق به، ولا تتحمّل ضميره الرابط، فتعيّن أنْ يكون هذا المتعلَّق به هو الخبر، ولا يمكن حذفه، وهنا جعل الشارح شبه الجملة (في البوادي) متعلّقةً بكون خاص هو (مُنطق)، فلا تحتمل معنى المتعلَّق به، ولا ضمير الربط، وعندئذٍ لا يُشترط بـ(في البوادي) أنْ يكون قيدًا على النطق بالفصاحة، أمّا ألسنة البلغاء فيُنطقهم الله تعالى بالفصاحة سواء أكانوا في البوادي أم في الحواضر، فلا ميزة للبوادي، وهذا معنى بعيد؛ لأنّ السياق لا يقتضيه؛ لذا قال الشارح: (ويحتمل)، فيكون إعرابه أنّه متعلِّق بالحال أقرب للمعنى، ينظر: الكتاب، سيبويه: 1: 27، وشرح المفصل، ابن يعيش: 7: 207، وموصل الطلاب، الشيخ خالد الأزهري: 150.

(2) في (ب)، و(ج): (من).

(3) في (ب)، و(ج)، و(هـ): (فتَفسد).

(4) في (ب)، و(ج): (فرقة).

(5) فنٌّ بديعي يحوي فيه مطلعُ الكلام على لُطْفِ إشارةٍ تناسبُ غرَضَ القول، والألفاظ التي دلتْ على براعة الاستهلال في الخطبة هي: (مُنطق البُلغاء باللغى في البوادي)، فهي إشارة منه إلى لغة الفُصَحاء في مواطنهم، ينظر: الإيضاح، الخطيب القزويني: 454، ومعجم المصطلحات البلاغية، د. أحمد مطلوب: 1: 383، والبلاغة العربية، عبد الرحمن حبنكة: 2: 559.

(6) أي: العهد الذكري، وهو: ما تقدّم فيه لمصحوبِ (أل) ذكرٌ، ومصحوبها هنا (البلغاء)، ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: 1: 50، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: 1: 107.

(7) ما بين معكوفين من النسخ الأربع الباقية.

(8) في (ب)، و(ج): (وهذا).

(9) في (ب)، و(ج): (و).

(10) أي: لغير تفضيل، مثل أنْ يصاغ من أفعالها صفة مشبّهة على وزن (أفْعَل)، نحو: (رجُلٌ ألسَنُ).

(11) منع البصريون صوغ «أفعل» التعجب، و«أفعل» التفضيل ممّا دلّ على لون، أو على عيب، أو على حلية؛ لأنّ أفعالها على وزن (افْعَلَّ)، فهو خماسي البنية، ويرى «ابنُ مالك» أنّ علّة المنع هي أنّ الصفة المشبّهة منها تأتي على وزن (أفْعَل)، فستلتبس بالتفضيل، وأجازه

جَمْعُ «لِسانٍ»، بمعنى: اللُّغةِ لا الجارحةِ، فلا يَلزمُ اتّحادُ الظّرْفِ والمَظْروفِ[1]، والهَوادي: جَمْعُ «الهادي» بمعنى: المُتقدِّم. والمعنى: مودِعُ جارحةِ كلامِ البُلغاءِ فَصيحَ[2] اللُّغاتِ المُتقدِّمةِ في أمْرِ الفَصاحةِ، أي: الفائقةِ فيه، فإنّ الشيْءَ إذا فاقَ في أمْرٍ، وَبَلَغَ النِّهايةَ فيه يُقالُ: إنّه تقدّمَ[3] فيه، **((ومُخَصِّصِ عُروقِ القَيصومِ وغَضا القَصيمِ بِما لمْ يَنلْهُ العَبْهَرُ والخادي))**: العُروقُ: جَمْعُ «عِرْقٍ» - بالكسر - الشَّجَرِ[4]، وهو مَعروفٌ، والقَيْصومُ: نَبْتٌ تأكلُهُ الأعْرابُ، والغَضا: شجَرٌ مِنْ مأكولاتِهم أيضًا[5]، والقَصيمُ: رَمْلةٌ تُنْبِتُ الغَضا، والعَبْهرُ: المُمْتلئُ الجِسْمِ، النّاعِمُ، والخادي - بالخاء المُعْجَمة -: المُسْترخي، مِنْ «خَدا يَخْدو». {ظ/1}، والمعنى: أنّهُ تعالى خَصّصَ عُروقَ القَيْصومِ والغَضا التي تَنبتُ في القَصيمِ - وهُما مِنْ أطْعِمةِ أهْلِ الوَبَرِ - بخاصّيَّةٍ[6] من الفَصاحةِ بَليغةٍ لَمْ ينلْها أربابُ الإتْرافِ والتّنعُّمِ مِنْ أهْلِ [المَدَرِ][7]، **((ومُفيضِ الأيادي بالرّوائحِ والغَوادي للمُجْتدي والجادي))**: الإفاضةُ: الإعْطاءُ بكَثْرَةٍ، والأيادي: جَمْعُ «اليد»[8]، بمعنى: النِّعْمةِ، والرّوائحُ: جَمْعُ «رائحةٍ»، وهي: مَطَرُ العَشيِّ، والغَوادي: جَمْعُ «غاديةٍ»، وهي: مَطَرُ الغَداةِ، والمُجْتدي والجادي[9] كِلاهما بمعنى: طالبِ الجَدْوى[10]، أي: المَطَر، فهو مِنْ عَطْفِ التّفسيرِ[11]،

الكوفيون، ومثلُه هنا (ألْسَنُ)، أمّا شارحنا فردّ المانعين؛ لأنّ دعواهم باللبس يمكن أنْ تَحُلَّه قرائنُ السياق، وَضرَبَ لذلك مثلًا بلفظ (مُختار)، فهو يصلح أنْ يكون اسم فاعل واسم مفعول يتميزان بقرائن السياق، فلم يمنع أحدٌ صوغهما من فعلهما بحُجّة عدم أمن اللبس، فيمكن لقرائن السياق أنْ تحدّد دلالة (أفْعَل) إذا كانتْ صفةً أو تفضيلا، ينظر: الكتاب، سيبويه: 2: 250، وشرح التسهيل، ابن مالك: 3: 45، وحاشية الصبان: 3: 31.

(1) (اللسان) الجارحة، أي: آلة النطق، و(اللُّسُنُ) جمع (اللسان) بمعنى اللغة، والظرفُ لغةً وعاء الشيء، والمظروف اسم مفعول، ويريد به: اللغة، فهي من منتجات اللسان، فأصبح في كلمة (لسان) مشترك لفظي بين (الجارحة واللغة)، فأراد الشارح أنْ يُبيّن أنّ اتحادهما في اللفظ لا يقتضي اتحادهما في المعنى.

(2) في (ب)، و(ج): (أفصح).

(3) في (ب)، و(ج): (مُقدّمٌ)، وفي (هـ): (متقدّم).

(4) في النسخ الأربع الباقية: (للشجر).

(5) القيصوم: نبتٌ طيّب الرائحة، والغضا واحده (الغضاة)، وهي شجرة صحراوية، ينظر: النبات، أبو حنيفة الدينوري: 15، 205.

(6) في (ب)، و(ج): (بخاصّته).

(7) في (أ): (المدن)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية، وهو موافق للسياق، إذ يقابل قوله: (الوبر)، و(المَدَر): جَمْعُ «مَدَرَة»، وهي: المدينة، فهو إشارة إلى الحَضَر، و(الوَبَر): صوف الإبل، فهو إشارة إلى البدو، ينظر: القاموس المحيط: 473، و489.

(8) (أيادي) جمع تكسير على وزن (أفاعِل)، وهو ملحق بصيغة منتهى الجموع على وزن (فَعالِل)؛ لأنّه شابهها في عدد الأحرف والهيأة، و(أيادي) جمعٌ للجمع (أيدي) على وزن جمع القلة (أفْعُل) الذي هو جمعٌ قياسيٌّ لـ(يَد)، فأصل (يد) هو (يَدْيٌ) على وزن (فَعْل) بسكون «العين»، فهي محذوفة «اللام»، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 2: 65، 209، والقاموس المحيط: 1347.

(9) في (ب): (المجتدي، الجادي) من غير (واو) العطف.

(10) (المُجتدي والجادي) من الأضداد، فيأتيان بمعنى (المعطي)، و(السائل)، وقول «الكَجَراتي» أنّهما بمعنى (طالب الجدوى) لا يجعلهما من الأضداد، ينظر: الأضداد، أبو الطيّب اللغوي: 127، وإضاءة الراموس، ابن الطيّب: 1: 109، وتاج العروس: 1: 52.

(11) في حاشية نسخة (هـ) عبارة: (العطف التفسيري)، وعطف التفسير: عطف النسق لا يكون إلّا بـ«الواو»، أو «أو»، فيُعطف بهما المترادفان، فجعل الشارح: (المجتدي والجادي) منه، فهما بمعنى: «السائل»، والذي يقول بهذا يرى أنّ «الترادف» قائم في اللغة من غير فوارق، والراجح ألّا ترادف متطابق في المعنى؛ لذا قال «الفاسي»: (فإنْ قُلتَ: إذا كانا بمعنى فكيف عطف الشيء على

والمَعْنى: مُعْطي النِّعَمِ بكَثرةٍ بواسِطةِ الأمطارِ التي تُمْطرُ بالعَشيِّ، والتي تُمْطرُ بالغَداةِ لطالبِها[1]، ((**وناقِعِ غُلّةِ الصّوادي بالأهاضيبِ الثّوادي**))، الناقِعُ - بالنّون والقاف -: الدافعُ[2]، والغُلّةُ - بالضَّمِّ -: العَطَشُ، والصّوادي: النَّخيلُ الطِّوالُ، والأهاضيبُ: جَمْعُ «هِضابٍ»[3] جَمْعُ «هَضْبَةٍ»[4]، وهي الجَبَلُ المُنْبَسِطُ[5] على وجْهِ الأرضِ، والثّوادي: جَمْعُ «ثاديةٍ»، إمّا مِنْ «ثَدِيَ» كـ«رَضِيَ»، أي: ابْتَلّ، وإمّا مِنْ «ثَداهُ» كـ«دَعاهُ»، أي: بَلَّه، والمعنى: {و/ 2} ودافِعُ عَطَشِ النّخيلِ الطِّوالِ بتلكَ الأمطارِ كائنةً[6] بالجبالِ [المُنْبَسِطَةِ][7] على وجْهِ الأرضِ المُبْتلّةِ بتلكَ الأمطارِ، أو البالّةِ بها عُروقَها، ((**ودافِعِ**[8] **مَعَرَّةِ العَوادي بالكرَمِ المُهادي**)): المَعَرّة: الأذى، والعَوادي: الظَّلَمَةُ، والمُهادي: الواسعُ الشامل، والمعنى: ودافعُ أذى الظّالمينَ بكرَمِهِ الواسعِ الشّاملِ، فإنّ الانْتفاعَ بالنِّعْمةِ كما لا يَتمُّ إلّا بجَلْبِ المُلائمِ كذلكَ لا يَتمُّ إلّا بدَفْعِ المُنافِرِ، ((**ومُجْري الأوْداءِ مِنْ عَيْنِ العَطاءِ لِكَلِّ صادي**))، أي: عَطْشان، والأوْداء: جَمْعُ «وادٍ»[9]، وهو المَسيلُ الواسعُ، والمعنى ظاهر، ((**باعثِ النَّبيِّ الهادي مُفْحِمًا باللِّسانِ الضّادي كُلَّ مُضادي**[10])): مُفْحِمًا: مُسْكِتًا مُعْجِزًا، باللسانِ الضّادي، أي: العَربيِّ؛ لاختصاصِهِ بالضّادِ، والمُضادي: المُضادُّ، من «ضاداهُ»، أي: ضادّهُ، ((**مُفَخِّمًا لا تَشينُهُ الهُجْنةُ واللُّكْنةُ والضّوادي**)): التفخيمُ: التعظيمُ، والشَّينُ: العَيبُ، والهُجْنةُ -بالضَّمِّ-: وهي مِنَ الكلامِ {ما تَعيبُهُ، واللُّكْنةُ -أيضًا بالضَّمِّ-: وهي عُجْمَةٌ في اللِّسان، وعِيٌّ، والضّوادي: الكلامُ}[11] القبيحُ، أي: مُعَظِّمًا لا تَعيبُهُ الهُجْنةُ واللُّكنةُ والقبيحُ مِنَ الكلام[12]، ((**مُحَمَّدٍ خيرِ مَنْ حَضَرَ النّوادي**))، أي: المَجالس[13]، ((**وأفْصَحِ مَنْ رَكِبَ الخَوادي**)): المُسْرِعات من الأفْراسِ والنّوقِ، مِنْ «خَدِيَ الفرسُ» كـ«رَمِيَ»: أسْرَعَ وزجَّ بقوائمِهِ، أي: عَدا، وتسكينُ «ياءِ»[14] النّوادي والخوادي معَ أنّهما منصوبانِ بالمفعوليّة؛ ليُطابقَ الفَواصلَ[15]، وكذا تسكينُ آخرِ الفِقْرةِ الآتيةِ من قولِهِ: ((**وأبْلَغِ مَنْ**

نفسه؟، قُلتُ: لمّا كان في صيغة «المجتدي» زيادة تقتضي المبالغة جعلهما كغيرين)، ينظر: إضاءة الراموس، ابن الطيّب: 1: 108.

(1) في (ب)، و(ج)، و(هـ): (لطالبيها).

(2) في (ب)، و(ج): (الرافع).

(3) (جمع هضاب) ساقطة من (د)، أمّا في (ب)، و(ج) فـ(جمع الهضاب) بـ(أل) التعريف.

(4) (أهاضيب) جمع تكسير على (أفاعيل)، وأصلها (أهاضِب) ملحق بصيغة منتهى الجموع على (فَعالِل)، فأُشْبِعتْ كسرة «عينه»، و(أهاضيب) جمعٌ للجمع (هِضاب)، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 2: 100، 209.

(5) في (ب)، و(ج): (الجُبُل المنبسطة)، ولعله وهم؛ لأنّ (جَبَل) تجمع على (أجْبُل، وجِبال، وأجْبال)، ينظر: الكتاب، سيبويه: 2: 177، وشرح المفصل، ابن يعيش: 5: 31، والقاموس المحيط: 974، وتاج العروس: 28: 174.

(6) ساقطة من (ب)، و(ج).

(7) في (أ): (المنبسط)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية، وهو الموافق للسياق.

(8) في (ب)، و(ج): (والدافع).

(9) في (هـ): (وادي)، أمّا (أوداء) فجمع تكسير للقلة على (أفْعال) على غير قياس، لأنّ (واديًا) يجمع على (أوادي)، والمشهور هو (أودية، ووُديان) على غير قياس أيضًا، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 2: 151، والقاموس المحيط: 1342.

(10) (كل مضادي) ساقطة من (ب).

(11) ما بين معكوفتين ساقطٌ من (ب)، و(ج).

(12) في (ج) زيادة عبارة: (والضوادي: معروف في اللغة).

(13) عبارة (أي: المجالس) ساقطة من (ب)، و(ج).

(14) (ياء) ساقطة من (هـ).

(15) في (ج)، و(هـ): (لتَطابُقِ الفواصلِ).

حَلَبَ[1] **العَوادي))**، أي: الإبِلُ التي تَرعى الحَمْضَ[2] وَتَعْدو[3]، وهي أطْيَبُ دَرّا[4]، **((بَسَقَتْ دَوحةُ رسالتِهِ فَظَهَرتْ شَوكةُ**[5] **شَرَكِ الكوادي، واسْتأسدتْ رياضُ نُبوّتِهِ فَغَيَّبَتْ**[6] **في المآسِدِ الليوثَ العَوادي]**[7] **صلّى الله عليهِ [وسلّمَ]**[8]**، وعلى آلِهِ وأصْحابِهِ نجومِ الدَّآدي))** - بهمزة ممدودةٍ بين مُهْمَلتين[9] على وزنِ الخَوادي[10]: جَمعُ «دَأْدَءٍ»[11] كـ«جَعْفَرٍ»، وهي الليلةُ {ظ/ 2} الشديدةُ الظُّلْمةِ، وكانَ آخرُهُ[12] همزةً إلّا أنّهُ خفّفَ الهمزةَ؛ للسَّجَعِ[13]، **((وبُدورِ القَوادي))**: جَمعُ «قاديةٍ»، مِنْ «قَدِيَ» بهِ كـ«رَضِيَ» إذا تَسَنَّنَ، أي: بُدورُ الجَماعاتِ التي تَقتدي بهِ[14]، وتَسْتَنُّ بهِ[15] **((ما ناحَ الحَمامُ الشّادي))**: ناحَ: سَجَعَ[16]، والشّادي[17]: المُتَرَنِّمُ، أي: ما سَجَعَ[18] وهدَرَ الحَمامُ المُتَرَنِّمُ، وذلك يكونُ[19] إلى انقراضِ الدُّنْيا، **((وَساحَ النَّعامُ القادي))**: ساحَ: جَرى وذَهَبَ، والنَّعام: طائرٌ[20] معروفٌ[21]،

---

(1) في (ب): (جلب).

(2) الحمض: ما مَلُحَ وأمَرَّ من النبات، كالرمث والأثل والطرفاء، ينظر: النبات، أبو حنيفة: 7 – 9، والقاموس المحيط: 640.

(3) في (ب)، و(ج): (وتعدوا) بالألف.

(4) في (ب)، و(ج) زيادة عبارة (عند العرب).

(5) في القاموس المحيط: 25: (شوك).

(6) في القاموس المحيط: 25، وفي تاج العروس: 1: 56: (فَغَيَّتْ).

(7) ما بين معكوفين غير موجود في نسخة (أ)، وما أثبته من (ب)، و(ج)، والعبارة نفسها في القاموس المحيط: 25، وإضاءة الراموس، ابن الطيب: 1: 151، وتاج العروس: 1: 56، لكنّ «الزّبيدي» أثبتها، وقال: (ومن قوله «بسقتْ» إلى هنا هي النسخة الصحيحة ...، وهذه النسخة التي نوّهنا بشأنها هي نسخة الملك الناصر «صلاح الدين بن رسول» سلطان اليمن بخط المُحدِّث اللغوي أبي بكر بن يوسف بن عُثمان الحُميدي المغربي، وعليها خط المؤلّف، إذ قُرئتْ بين يديه في مدينة «زَبيد» حماها الله تعالى وسائر بلاد الإسلام قبل وفاته بـ«سنتين»).

(8) زيادة من القاموس المحيط: 25، وتاج العروس: 1: 57.

(9) في (ب)، و(ج)، و(د): (بين دالين مهملتين)، وفي (هـ): (بين دالين مهملين).

(10) في (ب)، و(ج): (الجوادي)، وفي (د)، و(هـ): (الجواري).

(11) في تاج العروس: 1: 57، ضُبط بـ(دأداء)، وهو وجه ثان في مفرده، و(دآدئ) جمع تكسير من جموع الكثرة على وزن (فعالل)، وهو قياسي في جمع (دأدأ) على وزن (فَعْلَل)، ويرى بعضهم أنّه جمع (دأداء)، ينظر: القاموس المحيط: 39، وإضاءة الراموس، ابن الطيب: 1: 170، وشذا العرف، الحملاوي: 142.

(12) أي: آخر (الدآدي)، فالأصل (الدآدئ).

(13) في (ب)، و(ج): (الهمز ليسجع)، وخُففت الهمزة بإبدال حرف مد من جنس حركتها، أمّا السجع فالكلام الذي توافقتْ فِقرُهُ، والسجع في فِقر الخطبة مطرّف، وهو اتفاق لفظي السجعة بالحرف الأخير واختلافهما وزنا، ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 9 : 202، والإيضاح، الخطيب القزويني: 418، ومعجم المصطلحات البلاغية، د. أحمد مطلوب: 2: 144، و3: 36.

(14) (به) ساقطة من النسخ الأربع الباقية.

(15) في (ب)، و(ج): و(تسن به)، وفي(د): (وَتَتَسَنَّنُ) من غير (به)، وفي (هـ): (وتتسنّنُ به).

(16) في (ب)، و(ج): (ناح: شجع المترنم) بـ(الشين) المعجمة.

(17) (الشادي) ساقطة من (ب)، و(ج)، أمّا في (هـ) فقد وضع لفظ (الشادي) أمام السطر في الحاشية.

(18) في (ب)، و(ج): (شجع) بـ(الشين) المعجمة.

(19) في (ب)، و(ج) زيادة: (يكون وكائن من سائر الطيور).

(20) في (ب)، و(ج): (طير).

(21) النعام من ذوات الأجنحة التي لا تطير، و«النعام» اسم جنس، مفرده «نعامة»، وتجمع على «نعامات»، وكنيتها «أم البيض»، وذكرها يُسمّى «الظليم»، ينظر: حياة الحيوان الكبرى، الدميري: 4: 72.

والقادي: المُسرِعُ[1]، ((**وَصاحَ بالأنْغامِ الحادي**)): صاحَ: صَوّتَ، والأنغامُ: جَمْعُ «نَغَم»، مِنْ «نَغَمَ في الغناء»، والحادي: مَعْروفٌ، والمعنى ظاهر.

((**وَرَشَفَتِ الطُّغاوةُ رُضابَ الطَّلِّ مِنْ كِظامِ[2] الجُلِّ والجادي**)): الرَّشْفُ والتّرشيفُ: المَصُّ، والطُّغاوةُ - بالضَّمِّ -: دارةُ الشّمسِ، والرُّضابُ - بالضَّمِّ -: الرّيقُ المرشوفُ، والطَّلُّ: المطرُ الضعيفُ، والإضافةُ بَيانيّةٌ[3]، أي: الرُّضابُ الذي هو الطَّلُّ، وأرادَ بالكِظام: أفْواهَ الوادي والآبارَ المُتَقاربةَ بعضُها[4] مِنْ بعضٍ، وأضافَها إلى الجُلِّ، وهو - بضمِّ الجيم -: مُعظمُ الشيء؛ ليفيدَ أنّ تلك الكِظامَ ذواتُ موادٍّ[5] من الماءِ غيرِ[6] مُنقطعةٍ، والجادي: طالبُ[7] المطرِ، وهو عطفٌ على الطُّغاوةِ، أي: وما أخذَ الجادي الماءَ مِنَ السُّحُبِ، والمعنى: ما أخَذَتِ الشّمسُ الماءَ بالتّبخيرِ مِنْ مواضعِهِ التي هي آبارُ[8] مُعْظمِ الماءِ الذي لهُ موادٌّ لا تنقطِعُ، {و/ 3} وما أخذَهُ الجَادي بالاسْتمطارِ مِنَ السُّحُبِ المملوءةِ الماءِ بالتبخيرِ، وهذا التفصيلُ في أخْذِ الطُّغاوةِ والجادي للماءِ وإنْ لمْ يكنْ مأخوذًا مِنْ هذا الكلامِ لكنّهُ مُستفادٌ مِنْ جَريانِ العادةِ بتقديرِ العزيزِ العَلّامِ، وفي «رَشَفَتْ» استعارةٌ تبعيّةٌ[9]، شَبَّهَ تصعيدَ الشّمسِ الماءَ بالتّبخيرِ مِنْ موادّها وأخْذَها منها بالتّرشيفِ، فأجرى الاسْتعارةَ بينهما، ثُمّ[10] بواسطةِ ذلك أجراهُ بين الفِعْلين، ولمّا كان التّبخيرُ - وما يتبعُهُ - بشُعاعِ الشّمسِ، وتَسْخينُهُ كما عُلِمَ في موضعِهِ نسبَهُ إليها،

(1) في (ب)، و(ج): (والقادي: المدعي).
(2) ضُبطتْ في (د)، و(هـ) بـ(كسر الكاف)، وخلت النُّسخ الأخرى من الضبط.
(3) هي: ما كان فيها المضاف من جنس المضاف إليه على معنى حرف الجر «مِنْ» البيانية، مع صحة إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف، وصحة أنْ يكون خبرًا له، ومثالها: (خاتم فضة)، أي: خاتم من فضة، فالخاتم من جنس الفضة، وبها بان، ويصح أنْ تقول: (الخاتمُ فضةٌ)، فيكون المضاف إليه خبرًا عن المضاف، ويصح أنْ يكون المضاف إليه - أيضًا - بدلًا أو عطف بيان أو حالًا أو تمييزًا، وفي قول الشارح جعل إضافة (رضابُ الطل) بيانية بمعنى (رضاب من الطل)، أي: من جنسه، فأخبر به عنه، فقال: (أي: الرُّضابُ الذي هو الطَّلُّ)، ولم يقل «سيبويه» إنّ عمل الإضافة على إضمار معنى حرف الجر، وإنّما العامل في المضاف إليه عنده هو المضاف، أمّا «المبرّد» فجعل الإضافة بمعنى «اللام»، والعامل عنده معنوي، وهو الإضافة، وقد زاد النحويون تقدير معنى حرف الجر «مِنْ» البينية، ثم «في» الظرفية، ثم «كاف» التشبيه، وزاد الكوفيون معنى «عند»، والجمهور على أنّ المضاف عمل في المضاف إليه على تقدير معنى أحد أحرف الجر المذكورة، وإنّما قدّروه؛ لأنّ الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل، وإنّما العمل للأفعال والحروف، وتابع «ابنُ الحاجب»، و«أبو حيان» قول «سيبويه»، وإليه ذهب «د. فاضل السامرائي» = ينظر: الكتاب، سيبويه: 1: 209، والمقتضب، المبرد: 4: 143، والخصائص، ابن جني: 3: 26، وشرح المفصل، ابن يعيش: 2: 269، وحاشية الصبان: 2: 357، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: 3: 102.
(4) في (هـ): (بعضًا).
(5) في (ب)، و(ج): (مراد).
(6) في (ج): (عير).
(7) (طالب) ساقطة من (ب)، و(ج).
(8) في (ب)، و(ج): (آثار).
(9) الاستعارة التبعية: ما كان فيها اللفظ المستعار فعلاً أو اسمًا مشتقًا أو حرفَ معنى، وسُمّيتْ تبعية؛ لأنّها تابعة للأصلية من جهة أنّ المصادر هي أصل الأفعال والمشتقات، والشاهد هنا (رَشَفتْ)، فهو لفظ الاستعارة التبعية؛ لأنّه مشتق من «الرّشف»، وقد شبّه الشمس عند تبخيرها المطر الضعيف برجل يرشف الريق بجامع أنّ كليهما يُخفي الماء، فحذف المشبّه به، وأشار إليه بأحد لوازمه، وهو الرَّشْفُ، ينظر: الإيضاح، الخطيب القزويني: 321، والبلاغة العربية، عبد الرحمن حبنكة: 2: 238.
(10) في (ب)، و(ج): (ثُمّت).

((وبعدُ، فإنَّ للعلْمِ رِياضًا وحِياضًا وخَمائلَ وغِياضًا وطَرائقَ وشِعابًا وشَواهِقَ وهِضابا)): الرياضُ: جَمْعُ «رَوضةٍ»، والحِياضُ: جَمْعُ «حَوضٍ»، والخَمائلُ: جَمْعُ «خَميلةٍ»، وهي الموضعُ[1] الكثيرُ[2] الشَّجَرِ، والغِياضُ: جَمْعُ «غَيضةٍ»، وهي الأَجَمَةُ[3]، أي: الشَّجَرُ الكثيرُ المُلْتَفُّ، والطرائقُ: جَمْعُ «طريقةٍ»، والشِّعابُ: جَمْعُ «شِعْبٍ» -بالكسر-، وهو الطريقُ الواسعُ[4] في الجَبَلِ، وهذا المعنى هو المناسِبُ في هذا المَقام[5]؛ لِعَطْفِهِ[6] على الطّريق، وإنْ أمْكنَ حملُهُ على مَعانٍ أُخَر[7]، والشَّواهِقُ: جَمْعُ «شاهِقٍ»، وهو المُرتَفِعُ من الجِبالِ والأبنيةِ[8] وغيرِهما[9]، والهِضابُ: جَمْعُ «هَضْبَةٍ»، وهو الجَبَلُ المُنْبَسِطُ على الأرض، أثبتَ هذه الأمورَ[10] المذكورةَ للعِلْمِ على سبيلِ تَشبيهِ[11] المَعْقولِ بالمَحْسوس، يعني: كما أنّ هذهِ الأمورَ {ظ/3} المَذْكورةَ المَحْسوسةَ تشتملُ على أنواعٍ ممّا يَتضمّنُهُ، وصُنوفٍ[12] كثيرةٍ، كذلك[13] الأمورُ المَذْكورةُ المَعْقولةُ للعِلْمِ تشتملُ على أصْنافٍ كثيرةٍ، وفُنونٍ شَتّى مُتفاوتةِ المَراتبِ، كما يُنْبِئُ عنهُ قولُهُ: **((يَتفرّعُ عَنْ[14] كُلِّ أصْلٍ منهُ أفنانٍ وفُنون، وتَنْشَقُّ[15] مِنْ كُلِّ دوحةٍ مِنْهُ خِيطانٌ[16] وغُصون))**: الأفْنانُ: جَمْعُ «فَنَنٍ» بالتّحْريكِ، وهو الغُصْنُ، والفُنونُ: جَمْعُ «فَنٍّ»، وهو الضَّرْبُ، أي: النَّوعُ، والدَّوحةُ: الشَّجَرةُ العظيمةُ، والخِيطانُ: جَمْعُ «خُوطٍ» - بالضّمِّ -[17]، وهو الغُصْنُ النّاعِمُ، والغُصونُ معطوفٌ عليه عَطْفَ العامِّ على الخاصِّ، وإذا كان فُنونُ العِلْمِ مُتفاوتةً فلا جَرَمَ يكونُ بعضُها نافعًا، وبعضُها أنفعَ، وبعضُها بيْنَ ذلك، **((وإنّ عِلْمَ اللُّغةِ هو الكافِلُ بإبْرازِ أسْرارِ الجَميعِ، الحافلُ[18] بِما يَتضلَّعُ مِنْهُ[19] القاحِلُ))** -بالقاف[20]-، **((والكاهِلُ والفاقِعُ والرَّضيعُ))**: الكافِلُ: الضّامنُ، والإبرازُ: الإظهارُ، والحافِلُ: الجامِعُ، ويتضلّعُ: يَمْتلِئُ شِبْعًا وريًّا، والقاحِلُ[21] - بالقاف والحاء المهملة -: الذي يَبِسَ[22] جِلْدُهُ على عَظْمِهِ، أرادَ بهِ هنا: الضّعيفَ، والكاهِلُ: القويُّ، والفاقِعُ: الغلامُ الذي تَحَرَّكَ وَنَشَأ، والرَّضيعُ دونَه، **((وإنّ بَيانَ الشَّريعةِ لّما كانَ مَصْدرُهُ عَنْ لِسانِ العَرَبِ، وكانَ العَمَلُ بِمُوجِبِهِ لا يَصِحُّ إلّا بإحْكامِ العِلْمِ بمَقدّمتِهِ وَجَبَ على رُوّامِ**

(1) في (د): (المواضع).
(2) في (ب): (الكبيرة).
(3) في (ب)، و(ج): (الأكمة).
(4) (الواسع) ساقطة من النسخ الباقية.
(5) (في هذا المقام) ساقطة من (ب)، و(ج).
(6) في (ب)، و(ج): (بعطفه).
(7) في (د): (أخرى)، والمعاني الأخر يريد بها مثلا: الطريق عمومًا، أو الانفراج بين الجبلين، أو مجرى الماء تحت الأرض، أو سِمَةٌ للإبل، ينظر: القاموس المحيط: 101، وإضاءة الراموس، أبن الطيّب: 1: 207، وتاج العروس: 1: 62.
(8) في (ب)، و(ج): (أو الأبنية).
(9) في (ب)، و(ج)، و(د): (وغيرها).
(10) (الأمور) ساقطة من (د).
(11) في (ب): (يشبه).
(12) في (ب)، و(ج): (وضُرب).
(13) في (هـ): (كذلك هذه).
(14) في (ب)، و(ج): (على).
(15) في (ب)، و(ج): (ينشق)، وكذا في القاموس المحيط: 26، وتاج العروس: 1: 62.
(16) في (ب)، و(ج): (حيطان)، وهو وهمٌ، إذ قال «الزّبيدي»: (وفي بعض الحواشي «حيطان» بالحاء المهملة، وهو البُستان، وفيه تكلُّفٌ، ومخالَفَةُ السَّماع)، تاج العروس: 1: 62، ويُنظر: القاموس المحيط: 26.
(17) (بالضم) ساقطة من (هـ).
(18) في (ب)، و(ج): (والحافل)، وفي تاج العروس: 1: 62 من غير «واو»، وأشار «الزَّبيدي» إلى رواية «الواو».
(19) (منه) ساقطة من (ب)، و(ج).
(20) (بالقاف) ساقطة من (ب)، و(ج)، و(د).
(21) في (ج): (القلص).
(22) في (هـ): (يبس الذي).

العِلْمِ))، أي: طُلّابِهِ، {و/ 4} **((وطُلّابِ الأَثَرِ أنْ يَجْعَلوا عُظْمَ[1]))**، -بالضّمِّ-: الاسْمُ مِنْ «عَظُمَ عُظماً[2]»، **((اجْتهادِهِم واعْتمادِهِم، وأنْ يَصْرفوا جُلَّ عِنايَتِهِم))**، أي: مُعْظَمَها، **((في ارْتيادِهِم))**: طَلَبِهِم، **((إلى عِلْمِ اللُّغةِ، والمَعْرفةِ بِوجوهِها، والوقوفِ[3] على مُثُلِها ورُسومِها))**: المُثُلُ: جَمْعُ «مِثالٍ»، وهو صِفَةُ الشّيءِ ومِقْدارُهُ، والرُّسومُ: جَمْعُ «رَسْمٍ»، وهو الأثرُ والعَلامة، **((وقد عُنِيَ بِهِ))**، - بضمِّ العينِ -: على بناءِ المَجْهولِ، أي: اهْتمّ بِهِ، **((مِنَ الخَلَفِ والسَّلَفِ[4] في [كلِّ][5] عَصْرٍ عِصابةٌ))**: جَماعةٌ، **((هُم أهْلُ الإصابةِ))**، أي: مِنْ شأنِهم إصابةُ الحقِّ[6]، **((أحْرزوا دَقائقَهُ))**، أي: جَميعها[7]، **((وأبْرزوا حَقائقَهُ))**، أي: أظْهروها، وفَسَّروها، **((وَعَمَروا[8] دِمَنَها[9]))**، - بالكسر -: وهي أثَرُ الدّارِ، أي[10]: جَعلوها آهِلَةً مَعْمورةً، **((وفَرَعوا قُنَنَهُ))**: فَرَعَ كـ«مَنَعَ»، أي: صَعَدَ، والقُنَنُ: جَمْعُ «قُنّةٍ» - بالضمِّ -، وهي القُلّةُ، أي[11]: أعْلى الجَبلِ، **((وَقنَصوا شَواردَهُ))**، أي: صادوا نَوافِرَهُ الغَريبةَ[12] الغيرَ المأنوسة، **((وَنَظَموا))**: ألّفوا[13]، **((قَلائدَهُ))**: جَمعُ «قِلادةٍ»، وهو[14] ما يُجعَلُ في العُنُقِ مِنَ الحُلِّي، **((وأرْهَفوا [مَخاذِمَ](15) البَراعَةِ))**: أرْهَفوا: رَقَّقوا، و[المَخاذِمُ: جَمعُ «مِخْذَمٍ»] -بالكسر-: السّيفُ القاطعُ، والبَراعةُ: مَصْدرُ «بَرَعَ»: فاقَ في العِلْمِ[16]، أو تَمَّ في كلِّ فَضيلة، **((وأرْعفوا مَخاطِمَ اليَراعةِ))**، أي: أسالوا دِماءَ أنوفِ الحَمْقى بإزالةِ ما حَرّفوا وغَيّروا، **((فألّفوا وَأفادوا))** الطَّلَبةَ، **((وَصَنّفوا وأجادوا[17]))**، أي: {ظ/ 4} جَعَلوهُ جَيّدًا ضدَّ الرَّديءِ، **((وبَلَغوا مِنَ المَقاصِدِ قاصيَتها))**، أي: غايَتَها، **((ومَلَكوا مِنَ المَحاسِنِ ناصيَتها))**، أي: قُصاصَ شَعْرِها، وهو عِبارةٌ عنِ اسْتيلائهم عليها، وتصرُّفِهم[18] فيها كيفَ شاؤوا، **((جَزاهم اللهُ رِضوانَهُ، وأحَلَّهم مِنْ[19] رياضِ القُدْسِ[20] مِيطانَهُ))** - بالكسر -، أي: وسَطَهُ وأعْلاه، وأصلُهُ: الجَبل، هذا **((وإنّي قد نَبَعْتُ في هذا الفنِّ))**: نَبَعْتُ - بالعين المُهملة -، أي: خرجْتُ من[21] يُنبوعِ هذا الفنِّ **((قديمًا))**، أي: زمانًا

(1) في (ب)، و(ج): (أعظم)، وقد أشار «الزَّبيدي» إلى هذه الرواية، ينظر: تاج العروس: 1: 64.
(2) في (ب)، (ج): (عظيما).
(3) في (ب)، و(ج): (أو الوقوف).
(4) كذا في النسخ جميعها، وفي القاموس المحيط: 26، أمّا في تاج العروس: 1: 65 فعبارة: (من السَّلَف والخلف).
(5) زيادة من (ب)، و(ج)، و(د) مناسبة للسياق، وهي في القاموس المحيط: 26، وتاج العروس: 1: 65.
(6) في (ب)، و(ج): (الحسن).
(7) في النسخ الأربع الباقية: (جمعوها).
(8) بتخفيف «الميم»، كذا نصَّ الزَّبيديُّ: 1: 65، وكذا ضُبط في القاموس المحيط: 26.
(9) في (ب)، و(ج)، و(د): (دمنه) بدلا من (دمنها)، وفي القاموس المحيط: 26، وتاج العروس: 1: 65: (دمنه) أيضا.
(10) (أي) ساقطة من (ب)، و(ج)، و(هـ).
(11) (أي) ساقطة من (ب)، و(ج).
(12) في (ب)، و(ج): (الغبية).
(13) في (ب): (ألقوا).
(14) في النسخ الأربع الباقية: (وهي)، وكذا في تاج العروس: 1: 66.
(15) في (أ)، و(ب)، و(ج): (مخادم) بالدال المهملة، وما أثبته من (د)، و(هـ)، ومعناه (السيف القاطع)، وكذا في القاموس المحيط: 26، وتاج العروس: 1: 66، و32: 61 - 64، وينظر: تاج اللغة، الجوهري: 5: 1910.
(16) في (ب)، و(ج): (فأوفى العلم) بدلا من (فاق في العلم).
(17) في (ب)، و(ج)، و(هـ): (فأجادوا)، وما أثبته في القاموس المحيط: 26، وتاج العروس: 1: 66.
(18) في (ب)، و(ج): (وتصرفاتهم)، وفي (د): (وتصّرفوا).
(19) في (ب)، و(ج): (بين).
(20) في (د): (وأحلهم بالقدس) بدلا من (وأحلهم من رياض القدس).
(21) في (ب)، و(ج): (التي خرجتْ عن) بدلا من (أي: خرجتُ من).

طويـلًا، وفي بعـضِ النُّسَـخِ بالغـين المُعْجَمَـة[1]، أي: ظَهـرْتُ، وهـو أيضًـا مستقيمٌ هنـا، بـلْ هـو الأقـربُ بقرينـةٍ[2] مِـنَ الفِقْـرةِ الآتيـةِ[3]، وبِوَصْلِـهِ[4] بكلمـةِ «في»[5]، ((**وصَبَغْـتُ بـهِ أديْـماً**))، [أي:][6] ولوّنـتُ[7] بهـذا الفـنِّ جِلْـدًا، يَعنـي: تَشرّبتُـهُ[8] في باطـنِ[9] جِلْـدي، والأَدَمَـةُ: باطِـنُ الجِلْـدَةِ التـي تـلي اللَّحْـمَ، ((**ولمْ أزَلْ في خِدْمتِـهِ مُسْـتديما**))، ((**وكنْـتُ بُرْهَـةً**)) - بالضّـمِّ -، أي: زمانًـا طويـلًا، ((**مِـنَ الدَّهْـرِ ألتمِسُ كِتابًا جامِعا بَسيطًا، ومُصَنَّفًـا عـلى [الفُصُـحِ][10] والشّـوارِدِ مُحيطًـا**))، الفُصُـح -بضمّتين-: جَمْـعُ «فَصيـحٍ»، أي: عـلى الألفـاظِ الفُصُح الكثـيرةِ الاسـتعمالِ المأنوسـةِ في الطّبـاع، والشّـواردُ: جَمْـعُ[11] «شـارِدةٍ»، أي: نافـرةٌ غريبـةٌ[12] عندَ الأسْـماعِ[13]؛ لقلّـةِ اسْـتعمالِها، ((**ولّمـا أعْيـاني الطِّـلابُ**))، فلـمْ أجـدْ ذلـكَ الكِتـابَ الـذي الْتَمَسْـتُهُ ((**شَرَعْـتُ في كِتـابي الموسـومِ بـ«اللامـعِ المُعْلَـمِ[14] العُجـابِ الجامِـعِ بيْنَ المُحْكَمِ والعُبـاب[15]**»)، **وهُمـا[16] غُرّتـا الكُتُـبِ المُصنّفـةِ {و/ 5} في هـذا البـابِ، ونَـيّرا براقـعِ الفَضائـلِ والآداب[17]**))، يعنـي: أنّ الكتابَـينِ المَذْكورَيـنِ كالنَّيّريـنِ، أي: كالشَّـمْسِ والقَمَـرِ يُسْـتضاءُ[18] بِهِـما مـا اسْـتَتَرَ[19] تحـتَ براقـعِ الفَضْـلِ وعُلـومِ الأدَب، ((**وضَمَمْـتُ إليهـا [فَوائـدَ][20]**))، وفي بعـضِ النُّسَـخِ: «زيـاداتٍ» ((**امْتـلأ بهـا الوِطـابُ**)) -بكسـر الـواو-: سِـقاءُ اللبَـن، ((**واعْتـلى**))، أي: ارتفـعَ، ((**منهـا**))، أي: مِـنْ تلـكَ الفَوائـدِ المضمومـةِ[21] ((**الخِطـابُ**)) قـدْرًا؛ لأنّهـا لا توجـدُ في غـيرِهِ مِـنْ كُتُـبِ الفـنِّ، وشَرَفُ الخِطـابِ عـلى حَسَـبِ[22] إفادةِ الـكلامِ[23]

(1) في القامـوس المحيـط: 26، وتـاج العـروس: 1: 66: (نبغـتُ) بـ«الغـين» المعجمـة.

(2) في (ب)، و(ج): (بـل هـذا الأنسـب بطريقـة) بـدلا مـن (بـل هـو الأقـرب بقرينـة)، وفي (هـ): (بـل هـو الأنسـب بقرينـة).

(3) القرينة هي قولـه: (صبغْـتُ)، فهي موافقـة لـ(نبغـتُ) من جهـة حـرف «الغين».

(4) في (ب)، و(ج): (ويوصله).

(5) حـرف الجـر (في) سـاقط مـن (ب)، و(ج)، و(هـ)، وهـو وهـم مـن الناسـخ؛ لأنّ الشـارح يريـد أنْ يُبـيّن أنّ وصـل لفـظ (نبغـتُ) بحـرف الجـر (في) يـدل عـلى أنّـه بـ«الغـين» المعجمـة، وعليـه لـو كان بـ«العين» المهملة لوصلـه بحـرف الجـر (مِـنْ).

(6) زيادة من (د)، و(هـ) يقتضيها السياق.

(7) في (ب)، و(ج): (ولزمتْ).

(8) في (ب)، و(ج): (نشْرتُهُ).

(9) في (ب)، و(ج): (مواطـن جلـدي)، وفي (د): (بعـض جلـدي)، ووضـع فـوق (بعـض) لفـظ (باطـن).

(10) في (أ): (الفصيح)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(11) في (ب): (جمل شاردة).

(12) في (د): (أي: غريبة).

(13) في (ج): (عـن الأسـماع)، وفي (ب): (عـن الاسـتماع)، وفي (د)، و(هـ): (عنـد الاسـتماع).

(14) في (ب)، و(ج): (باللامـع للعلـم العجـاب)، وفي (هـ): (باللامـع العجـاب)، وقـد كُتـب في الحاشـية أمـام السـطر لفـظ (المُعْلـم).

(15) (المُحكـم) عنوانـه (المحكـم والمحيـط الأعظـم)، معجـم لغـوي ألفـه «ابـن سيـده»، (ت: 458هـ)، وطُبـع بالقاهـرة عـام (1958م) بتحقيـق مصطفـى السـقا وآخريـن، و(العُبـاب) عنوانـه (العبـاب الزاخـر واللبـاب الفاخـر)، معجـم لغـوي ألّفـه «الصَّغـاني»، لكنّـه مـات عـام (650هـ)، قبـل إتمامـه، وقـد طبـع قسـم منـه في المجمـع العلمـي العراقـي بتحقيـق (د. فيـر محمـد حسـن) عـام (1978م)، وقـام أيضًـا (الشـيخ محمـد حسـن آل ياسـين) بتحقيـق أجـزاء منـه، وطُبعـتْ في دار الرشـيد في بغـداد عـام (1980م).

(16) في (ب)، و(ج): (فهـما)، وقـد أشـار «الزَّبيـدي» إلى هـذه الروايـة: 1: 69.

(17) في (ب)، و(ج): (الادا).

(18) في (هـ): (بستضيء).

(19) في (ب): (تَسَتَّرَ).

(20) في (أ): (فرائد)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(21) في (ب)، و(ج): (المضمونة).

(22) (حسب) ساقطة من: (ب)، و(ج).

(23) في (ب)، و(ج): (الكلام في).

الـذي يُخاطَـبُ [بـهِ][1]، ((**ففـاقَ كلَّ مؤلِّـفٍ**[2] **هـذا الكِتـابُ**)) كذلـكَ ((**غيرَ أنّي**))، وفي بعـضِ النُّسَـخِ: «أنّـه» ((**ضمّنْتُهُ**(3) **في سِـتّين سِـفْرًا**))، أي: جَعَلْتُـهُ في ضِمْـنِ سِـتّينَ سِـفْرًا، فـأدّى ذلـكَ إلى إسْـهابٍ[4] ((**يُعْجِـزُ تَحْصيلُـهُ الطّـلابَ**))، فصـارَ مَظَنّـةَ[5] أنْ يَهْجُـرَ لأجْلِـهِ الكِتـاب، ((**وسُـئلْتُ**))؛ لأجْـل ذلـكِ ((**تقديـمَ كِتـابٍ وَجيـزٍ**)) بالنِّسْـبةِ إلى «اللامـع»[6]، مُرَتَّـبٍ ((**عـلى ذلـكَ النِّظـام، وعَمَـلٍ مُفَـرَّغٍ**)): مَصْبـوبٍ ((**في قالَـبِ الإيجـازِ والإحْـكام**))، أي: الإتْقـانِ ((**مَـعَ الْتِـزامِ إتْـمامِ المَعـاني وإبْـرامِ المَبـاني**))، أي: إحكامِهـا، ((**فَصَرَفْـتُ صَـوْبَ هـذا القَصْـدِ**))، أي: نحـوَه ((**عِنـاني، وألّفـتُ هـذا الكِتـابَ مَحْذوفَ الشّـواهدِ مَطْـروحَ الزّوائـدِ مُعْرِبًـا عـنِ الفَصيـحِ**[7] **والشّـواردِ، وجعَلْـتُ**[8] **بتوفيـقِ الله**[9] **زُفَـرًا في زِفْـرٍ**))، الزُّفَـرُ – بضـمِّ الـزاي وفتـح الفـاء –: البَحْـرُ، والزِّفْـرُ –بكسر الـزاي وسـكون الفاء –: القِربـةُ[10]، أي: {ظ/ 5} جَعلْتُ وادّخـرتُ بحْـرًا[11] في قِرْبـة[12]، ((**ولخّصْـتُ**))، أي: بيّنْتُ ((**كُلَّ ثلاثـين سِـفْرًا في سِـفْرٍ، وضَمّنْتُـهُ**))، أي: جَعلْـتُ في ضِمْنِـهِ، وأدْرجْـتُ فيـه ((**خُلاصَـةَ مـا في «العُبـابِ» و«المُحْكـمِ»، فأضفـتُ إليهـا**[13] **زيـاداتٍ مَـنَّ الله تعـالى بهـا عَـلَيَّ، وأنْعـمَ، وَرَزَقَنيهـا عنـدَ غَـوصي عليهـا مِـنْ بُطـونِ الكُتُـبِ الفاخـرةِ**)): المُمْتَدَحَـةِ بِكَـمالِ الإفـادةِ[14]، ((**الدّأمـاءَ**[15] **الغَطَمْطَـم**)): الغـوصُ: النُّـزولُ[16] تحـتَ المـاءِ، وهـو يَتعـدّى بـ«في»، لكنّـهُ حَذفَهـا؛ توَسُّـعًا، وأوصـلَ الفِعْـلَ بِنَفسـهِ إلى مفعولِـهِ، أعنـي: الدّأمـاءَ[17]، وقولُـهُ: «مِـنْ بُطـونِ الكُتُـبِ» حـالٌ مـن «الدّأمـاء»[18] قُدّمـتْ[19] عليـه، والدّأمـاءُ[20]: البحـرُ، والغَطَمْطَـمُ: أيضًـا البحـرُ، لكنّـهُ اعْتـبرَ في «الغَطَمْطَـم» معنـى التوسُّـعِ والانْبسـاطِ؛ لأنّـهُ لازِمُـهُ، فوَصَـفَ بـهِ البحـرَ، والمعنـى: رَزَقَنيهـا عنـدَ غَـوصي[21] في البحـرِ الواسـعِ[22] المنبسـطِ كائنًـا مِـنْ بُطـونِ الكُتُـبِ الفاخـرة، ((**وأسْـميتُهُ**[23])))، أي: سَـمّيتُهُ: ((**القامـوسَ المُحيـطَ؛ لأنّـهُ البحـرُ الأعْظَـمُ**))، القامـوسُ: مُعظـمُ مـاءِ البَحـر، ((**ولّما رأيـتُ إقبـالَ النّـاسِ عـلى صَحـاحِ الجَوهـريِّ**[24])، **وهـو جَديـرٌ بذلـك غيـرَ أنّـهُ قـد فاتَـهُ نِصْـفُ اللُّغـةِ أو أكثـرُ، إمّـا**

(1) زيادة من النسخ الأربع الباقية يقتضيها السياق.
(2) في (ب)، و(ج): (مؤلـف في هـذا الفـنِّ هـذا الكتـاب)، وكـذا في القامـوس المحيـط: 27، وتـاج العـروس: 1: 70.
(3) في (ب)، و(ج): (خمّنته).
(4) في (ب)، و(ج): (انتهـاء كثـير) بـدلا مـن (إسـهاب)، وفي (د): (أسـباب).
(5) في (ب)، و(ج): (مظنّته).
(6) في (ب)، و(ج): (القاري والسامع) بدلا من (اللامع).
(7) في النسـخ الأربـع الباقيـة: (الفُصُـح)، وكـذا في القامـوس المحيـط: 27، وفي تـاج العـروس: 1: 72.
(8) في (ب)، و(ج): (وجعلته).
(9) في النسـخ الأربـع الباقيـة: (الله تعـالى)، وكـذا في القامـوس المحيـط: 27.
(10) في (ب): (القرية).
(11) في (هـ): (أبحرًا).
(12) في (ب): (قرية).
(13) في النسـخ الأربـع الباقيـة: (وأضفـتُ إليـه)، وكـذا في القامـوس المحيـط: 27، وفي تـاج العـروس: 1: 72.
(14) في (ب)، و(ج): (المتمدحة بكمال الإدارة).
(15) في (ب)، و(ج): (الدماء).
(16) في (هـ): (التنزّل).
(17) في (ب)، و(ج): (الدماء).
(18) في (ب)، و(ج): (الدماء).
(19) في (ب)، و(ج): (تَقدَّمتْ).
(20) في (ب)، و(ج): (الدماء).
(21) في (ب)، و(ج): (عـرضي ونـزولي)، وفي (د)، و(هـ): (غـوصي ونـزولي).
(22) في (ب)، و(ج): (الواسط).
(23) في (ب)، و(ج): (سمّيتُهُ).
(24) الصحـاح هـو (تـاج اللغـة وصحـاح العربيـة)، طُبـع عـام (1956م) بتحقيق أحمـد عبـد الغفـور، أمّـا الجوهـري فإسـماعيل بـن حمّـاد، أبـو نـصر الجوهـري الفـارابي، إمـام في العربيـة، (ت: 400هـ)، ينظـر: نزهـة الألبـاء، الأنبـاري: 252، وإنبـاه الـرواة، القفطـي: 1: 229.

بإهْمالِ المادّةِ، أو بِتركِ المعاني الغَريبةِ النّادّة[1]))، أي: الشّاردةِ النّافرة، **((أردْتُ أنْ يَظهرَ[2] بادِئَ بَدْءٍ[3]))**، أي: أوّلَ شيءٍ **((فضْلُ كِتابي هذا عليه، فكتبْتُ بالحُمْرةِ المادّةَ المُهْملَةَ لدَيهِ، وفي سائرِ التّركيبِ[4] يتّضِحُ[5] المزِيَّةُ))** لكِتابي[6] **((بالتّوجُّهِ إليهِ))**، فيُعْلَمُ بهِ أنّه كمْ تركَ مِنْ مَعانيها المذكورةِ {و/ 6} في كتابي، **((ولمْ أذكرْ ذلكَ إشاعةً للمفاخِرِ، بلْ إذاعةً))** ونشْرًا **((لقولِ الشّاعر[7]))**:

لا زِلْتَ مِنْ شُكْرِيَ في حُلّةٍ
لابسُها ذو[8] سَلَبٍ فاخِرِ
تَقولُ: مَنْ يَقْرَعُ أسْماعَهُ[9]؟!،
((كمْ تَرَكَ الأوّلُ للآخِرِ؟!))[10]

((وأنتِ أيُّها اليَلْمَعُ العَروفُ))، اليَلْمَعُ[11]: الذكيُّ المتوقّدُ، والعَروفُ كـ«صَبور»: مبالغةُ العارفِ، **((والمَعْمَعُ اليَهْفوفُ))**، المَعْمَعُ: الصَّبْرُ على الأمورِ ومُزاولتِها[12]، وهو على تقديرِ مُضافٍ، أي: ذو المَعْمَعِ[13]، واليَهْفوفُ: الحَديدُ القَلْبِ **((إذا تأمّلْتَ صَنيعي هذا وجدْتَهُ مُشتملًا على فرائدَ[14] أثيرةٍ))**: خالصةٍ مُختارةٍ، **((وفوائدَ كثيرةٍ مِنْ حُسْنِ[15] الاختصارِ وتَقريبِ العِبارةِ وتَهذيبِ الكلامِ وإيرادِ المعاني[16] الكثيرةِ في الألفاظِ اليَسيرةِ، ومِنْ أحْسنِ ما اختصَّ[17] هذا الكِتابَ تخليصُ الواوِ من الياءِ، وذلكَ قِسْمٌ يَسِمُ المُصنِّفينَ بالعِيِّ والإعْياءِ))**، الوَسْمُ: أثَرُ الكَيِّ، والمراد: يَظهرُ عليهم العَجْزُ عن التّمييزِ

(1) في (هـ): (النادرة).
(2) في (ب)، و(ج): (يظهر للناظر)، وكذا في القاموس المحيط: 27، وتاج العروس: 1: 76.
(3) في تاج العروس: 1: 76: (بادي بدا).
(4) في (ب)، و(ج)، و(هـ): (تتضح)، وكذا في القاموس المحيط: 27، وتاج العروس: 1: 77.
(5) في (د)، و(هـ): (التراكيب)، وكذا في القاموس المحيط: 27، وتاج العروس: 1: 77.
(6) في (ب)، و(ج): (كتابي).
(7) أبو تمّام حبيب بن أوس بن الحارث بن قبيس الطائي، و«تمّامٌ» ابنُهُ، و«أبو تمّام» من رؤوس الشعراء في العصر العباسيِّ، (ت: 231هـ)، ينظر: طبقات الشعراء، ابن المعتز: 282، وديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: 2: 161.
(8) في (ب)، و(ج): (ذوا).
(9) في (ب)، و(ج)، و(د): (يقولُ حين يقْرَعُ أسْماعَهُ)، والصحيح ما أثبتّهُ؛ لأنّ الوزن العَروضي لا يستقيم مع (حين)، وفي نسخة (هـ): (يقولُ مَنْ تقرعُ أسماعَهُ)، وفي تاج العروس: 1: 77: فـ(يقول) بدلا من (تقول)، و(تقرعُ) بدلا من (يقرع)، ورواية الديون بشرح الخطيب التبريزي: 2: 161: (يقولُ مَنْ تقرعُ أسماعَهُ).
(10) البيتان لأبي تمام، وهما من البحر السريع، والقافية مطلقة مؤسّسة متداركة، والرويُّ حرفُ (الراء) المكسور، وهما في ديوانه مع اختلاف في الرواية كما بينته آنفا، ينظر: ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: 2: 161.
(11) في (ب)، و(ج): (البليغ) بدلا من (اليلمع).
(12) في (ب)، و(ج): (ومنْ أدلتها) بدلا من (ومزاولتها).
(13) أصل الكلام: (أنتَ أيُّها الرّجلُ المَعْمَعُ) بمعنى: (أنتَ أيُّها الرّجلُ الصَّبْرُ)، فـ(الصَّبْرُ) مصدر، ولا توصف الذات بالمصدر؛ ولا يُخبر به عنها؛ لذا قدّر لها مضافًا هو (ذو) التي بمعنى (صاحب)، فتصبح (أنتَ أيُّها الرّجلُ ذو الصبرِ)، فمجيء (ذو) كان وصلةً إلى وصف الذات بالمصدر، علمًا أنّ حذف المضاف إذا احتمله السياق استعمال مشهور، والمحقّقون في مثل هذا المثال لا يُقدّرون مضافًا، ويجعلونه من باب المبالغة، ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 2: 296، و3: 41، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: 1: 179، و3: 122 – 123، 164.
(14) في (ب)، و(ج): (فوائد).
(15) لفظ (حسْن) ساقط من (ب)، و(ج).
(16) في (ب)، و(ج): (المقاصد).
(17) في النسخ الأربع الباقية: (اختص به)، وكذا القاموس المحيط: 27، وتاج العروس: 1: 78.

بينهما، ((**ومنها أنّي لا أذكرُ ما جاءَ مِنْ جَمْعٍ**[1] «**فاعِلٍ**» **مُعتلِّ العينِ على «فَعَلَةٍ» إلّا أنْ يَصحَّ موضعُ العينِ منه كـ«جَوَلَةٍ» و«خَوَلَةٍ»، وأمّا ما جاءَ منْهُ مُعْتلًّا كـ«باعَةٍ» و«سادَةٍ»، فلا أذكرُهُ؛ لاطّرادِهِ**[2]، **وَمِنْ بديعِ اخْتصارِهِ وحُسْنِ تقصيرِ**[3] **تِقصارِهِ**))، أي: تزيينِ قلادةِ التَّرَصيعِ المُتركِّب على وجْهٍ يورِثُ الزّينةَ، والتِّقصارُ - بكسر التاء -: القِلادةُ، ((**أنّي إذا ذكرْتُ {ظ/ 6} صيغةَ المُذكّرِ أتبعْتُها المؤنّثَ بِقَولي: وهي بها، ولا أُعيدُ الصيغةَ، وإذا ذكرْتُ المَصْدرَ مُطْلَقًا أو الماضي بِدونِ الآتي**))، أي: المضارع، ((**ولا مانِعَ**)) مِنْ ذكرِهِ؛ لِعدَمِ تصرُّفِ الفعلِ مثلًا، ((**فالفعلُ على مثال «كَتَبَ»، وإذا ذكرتُ آتيَهُ بلا تقييدٍ**)) لحركة عينِهِ ((**فهو**)) مكسورُ العينِ ((**على مثالِ «ضَرَبَ»، على أنّي ذاهبٌ**[4])) إلى التخييرِ فيه بيْنَ الضَّمِّ والكسرِ فيما عدا ما اشْتُهِرَ بأحدِهما، ((**إلى ما قالَ «أبو زيدٍ»**[5]: **إذا جاوزتَ المشاهيرَ مِنَ الأفعالِ التي يأتي ماضيها على «فَعَلَ»**)) - بفتح العين- ((**فأنتَ في المُستقبلِ بالخِيارِ إنْ شئتَ قُلْتَ: «يَفْعُلُ» - بضمِّ العين - وإنْ شئتَ قلتَ: «يَفعِلُ» -بكسرها-، وما سوى ذلكَ فأقيّدُهُ بصريحِ الكَلامِ غيرَ مُقتَنِعٍ بتوشيحِ الأقلامِ**[6]))، التوشيحُ: تعليقُ الوِشاحِ، وهو حَلْيٌ معروفٌ للعُنُقِ، والمرادُ هنا: الرَّقْم[7]، وليسَ هذا منه مبالغةً في الدَّعْوى، يَعرفُهُ مَنْ مارسَ كتابَهُ باسْتحضارِ بعضِ الضّوابطِ التي راعاها، ويوجدُ في بعضِ «النُّسَخِ» قبلَ قولِهِ: ((**وما سوى ذلك**)) زيادةٌ، قولُهُ: (وكلُّ كَلمةٍ عَرّيْتَها مَنْ الضَّبْطِ فإنّها بالفتحِ إلّا ما اشْتهرَ بِخلافِهِ اشتهارًا رافعًا للنّزاعِ من البَيْنِ)[8]، ((**مُكتفيًا بكتابةِ ع د ة ج م عن قَوْلي: مَوْضعٌ، وبَلَدٌ، وقَريَةٌ، والجَمْعُ، ومَعْروفٌ، فتلخّصَ، وكُلُّ غَثٍّ**)) لا يَليقُ ((**إنْ شاءَ الله تَعالى عَنهُ مَصْروفٌ**))، وقد نُقِلَ عن المُصنِّفِ بيتانِ ضابطانِ {و/ 7} لهذهِ الأمورِ الخَمْسةِ، حيثُ قال[9]:

---

(1) ساقط من (د).

(2) في (ب)، و(ج): (لاضطراده).

(3) (تقصير) ساقط من (ب)، و(ج)، أمّا في (د)، و(هـ) فلفظ (ترصيع) مكانه، وكذا في القاموس المحيط: 28، وتاج العروس: 1: 80، ويبدو لي أنّ لفظ (تقصير) أولى؛ لأنّ (التقصار) بكسر «التاء» معناه: (القلادة)، والذي يُناسب الاختصار فيها هو التقصير، وليس الترصيع؛ لأنّ (الترصيع) زيادة عليها، والزيادة غير مرادة عند المؤلّف، وإنّما المراد الاختصار.

(4) في (ب)، و(ج)، و(هـ): (أذهب)، وكذا في القاموس المحيط: 28، وفي تاج العروس: 1: 83.

(5) (أبو زيد) هذا اختُلف فيه هل هو «الأنصاري» أم «البلخي»، ويبدو لي أنّه أبو زيد الأنصاري؛ إذ وقفتُ على نص عند «الرعيني» يؤيد نسبته إلى «الأنصاري»، إذ قال: (حُكيَ عن «أبي زيد» أنّه قال: طُفتُ في سافلة «قيس»، وعَلياء «تميم»، فما رأيتُ أحدًا فصَلَ بينهما -ـ أي: بين حركة عين المضارع -، ولم أجد لذلك حصرا)، والمعروف في كتب التراجم أنّ الذي روى عن العَرَب هو «الأنصاري»، ينظر: نزهة الألباء، الأنباري: 101، وإنباه الرواة، القفطي: 2: 30، واقتطاف الأزاهر، الرعيني: 47.

(6) في (ب)، و(ج): (القِلام)، وهو جمع: (قلم)، وكذا في القاموس المحيط: 28، وتاج العروس: 1: 85.

(7) هو: ضَربٌ مخطّطٌ من الوشي أو الخَزِّ أو البرُود، ينظر: القاموس المحيط: 1115.

(8) هذه العبارة مثبتة في (ج) بعد قوله: (قلتَ: «يَفعِلُ» - بكسرها -)، وأشار إليها «الزبيدي»، فقال في تاج العروس: 1: 85: (ثم إنّه قد وجد بعد هذا الكلام زيادة، وهي في نسخة شيخنا، وشرح عليها كما شرح المناوي وغيره ...، وهذه النسخة ساقطة عندنا من بعض الأصول، ولذا أهملها المحب بن الشحنة والبدر القرافي وغيرهما، كما قاله شيخنا، قلتُ: ولو أهملها مَنْ أهمل فلا خلاف أنّها من اصطلاح المصنِّف وقاعدته كما هو مشهور)، وهي مثبتة في القاموس المحيط: 28.

(9) البيتان من البحر الطويل، والقافية مطلقة متداركة، والرويُّ حرفُ (العين) المكسور، وقد نسبهما الشارح إلى «الفيروزآبادي»، وكذلك فعل «ابنُ الطيب الفاسي»،

وَما فيهِ مِنْ رَمْزٍ بِحَرْفٍ فَخَمْسَةٌ
فَميمٌ لِمَعْروفٍ، وَعَينٌ لِمَوْضِعِ
وجيمٌ لِجَمْعٍ، ثمَّ هاءٌ لِقَرْيَةٍ
وللبَلَدِ الدّالُ التي أُهْمِلتْ، [فَعِ][1]

((**ثُمَّ إنّي نَبَّهْتُ فيهِ**))، أي: في كِتابي هذا ((**على أَشْياءَ رَكِبَ الجَوهريُّ فيها[2] خِلافَ الصّوابِ غيرَ طاعِنٍ ولا قاصِدٍ**(3) **بِذلكَ تَنديدًا لَهُ**))، أي: إظهارَ عَيْبٍ عليهِ، ((**وإزراءً**))، أي: تحْقيرًا عليهِ، ((**وَغَضًّا**))، أي: نقْصًا ((**منْهُ، بلْ اسْتيضاحًا للصّوابِ، واسْتِرْباحًا للثّوابِ**)) بإظهارِ الحَقِّ ((**وتَحرُّزًا وَحِذارًا**[4] **مِنْ أنْ يُنْمَى لي**[5] **التَّصْحيفُ أو يُعْزى**))، ويُنسَبُ ((**إليَّ الغَلَطُ والتّحْريفُ، على أنّي لو رُمْتُ**))، أي: قَصَدْتُ [سماك][6] ((**للنِّضالِ**))، أي: للترّامي بطَريقِ المُغالبةِ[7] ((**إيتارَ القَوسِ**))، أي: شَدَّ وترِها؛ ((**لأنشدْتُ**)) في مَقامِ المُفاخرةِ ((**بَيْتَي**[8] **الطّائيِّ حَبيبِ بْنِ أوسٍ، ولو لمْ أخشَ ما يَلْحَقُ المُزكِّيَ نفسَهُ مِنَ المَعَرّة**))، أي: الإثْم، ((**والدَّمانِ**))، أي: القَباحةِ الحاصِلةِ مِنْ تزكيةِ النَّفْسِ المَذمومة، ((**لَتَمَثّلْتُ بِقَولِ أحْمدِ بْنِ سُليمانَ**[9] **أديبِ مَعَرَّةِ النُّعْمان**)) - بفتح الميم[10] -: بَلَدٌ مَعروفٌ[11]،

و«الزَّبيدي»، ينظر: إضاءة القاموس، ابن الطيب: 2: 61، وتاج العروس: 1: 86.

(1) ما أثبته من (د)، و(هـ)، وإضاءة القاموس، ابن الطيب: 2: 61، وأمّا النسخ الباقية، وتاج العروس: 1: 86: فـ(فعي).

(2) في القاموس المحيط: 28 لفظ (فيها) مقدم بعد الفعل (ركب) السابق، أي: (ركب فيها).

(3) في (ب)، و(ج): (قاصدًا).

(4) في (ب)، و(ج): (حذرًا)، وكذا في تاج العروس: 1: 89، وأشار «الزَّبيدي» إلى الرواية الثانية.

(5) في (ب)، و(ج)، و(د): (إلّي)، وكذا في القاموس المحيط: 28، وفي تاج العروس: 1: 89.

(6) في (أ): (صال)، وكُتب أمامها في الحاشية (سمال)، وما أثبته من (ب)، و(هـ)، وهي ساقطة من (د)، و(ج)، و(سماك).

(7) عبارة (بطريق المغالبة) ساقطة من (ب)، و(ج)، وفي (د): (بطريق المبالغة).

(8) البيتان قال عنهما «الزَّبيدي»: 1: 90 - 91: (والبيتان اللذان أشار إليهما المُصنِّفُ قد قدّمنا الإشارة إليهما آنفًا - يُشير إلى قول أبي تمّام: (لا زلتَ مِنْ شِكريَ في حُلّةٍ ...) -، هذا هو الظاهر المشهور على ألسنة الناس، وهكذا قرّر لنا مشايخنا، قال شيخُنا: ويقال إنّ المراد بالبيتين قول أبي تمّام:

فلو كانَ يَفنى الشِّعْرُ أفناهُ ما قَرَتْ
حياضُكَ مِنْهُ في العُصورِ الذّواهبِ
ولكنّهُ صَوبُ العُقولِ إذا انْجَلتْ
سَحائبُ مِنْهُ أُعْقِبَتْ بِسحائبِ

ثم قال: وهذا الي كان يُرجّحه شيخنا الإمام أبو عبد الله محمّد بن الشّاذلي رضي الله عنه، ويَسْتبعِدُ الأوّل، ويقول: يَقبح أنْ يتمثّل به أوّلا صريحًا، ثمّ يُشير إليه ثانيا تقديرًا وتلويحًا، وهو في غاية الوضوح؛ لأنّه يؤدّي إلى التناقض الظاهر، وارتضاه شيخنا الإمام ابن المسناوي، وعليه كان يقتصر الشيخ أبو العبّاس شهاب الدين أحمد بن علي الوجاري)، وممّا يقوّي هذا أنّ الشارح عيسى بن عبد الرحيم نسي البيتين على ما سيأتي، إذ قال: (وأمّا بيتا الطائي فلا أستحضرهما الآن)، فلو كان البيتان: (لا زلتَ مِنْ شكري في حلة ...) هما المرادين فمن غير المعقول أنّه لا يستحضرهما، وقد ذكرهما في شرحه قبل سطور، وعليه - والله أعلم - يكون البيتان كما ذكر «الزبيدي» عن شيخه، وهما في ديوان أبي تمّام بشرح التبريزي: 1: 214.

(9) أبو العلاء المعرّي أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، أديب شاعر عالم باللغة، وكان أعمى، وله مصنفات كثيرة ومتنوعة تدل على سعة علم واطلاع، وحدثتْ له لوثة في عقيدته، قيل: إنّه تاب منها، (ت: 449هـ)، ينظر: نزهة الألباء، الأنباري: 257، وإنباه الرواة، القفطي: 1: 81.

(10) في (ب)، و(ج): (بفتح الميم والعين وتشديد الراء).

(11) في (ب)، و(ج) عبارة: (هو أبو العلاء المعري الأديب الشاعر المفلق) بعد قوله: (معروف)، والبلد المعروف مَعَرّةُ النُّعمان: مدينة كبيرة قديمة مشهورة من أعمال

حيثُ قال: (شِعْر):

وَإنّي، وَإنْ كُنْتُ الأخيْرَ زمانُهُ

لآتٍ بما لَمْ تَسْتطعْهُ الأوائلُ[1]

وأمّا بيتا الطائيِّ فلا أستحْضِرُهما الآنَ، ((**ولكنْ أقولُ كما قالَ {ظ/ 7} أبو العَبّاسِ**[2] **في «الكامل»**[3] **- وهو القائلُ المُحِقُّ -: «ليسَ لِقِدَمِ العَهْدِ يُفَضَّلُ**[4] **الفائلُ**[5])), أي: ليس الشأنُ يُفَضَّلُ الفائلُ - هو بـ«الفاء»، أي: المُخْطِئ - لِقِدَمِ العَهْدِ، أي: لِطولِ زَمانِهِ، وكونِهِ شَيخًا كبيرًا، ((**ولا لِحِدْثانِهِ يُهتضَمُ المُصيبُ**))، أي: ولا يُظلَمُ المُصيبُ لِحِدْثانِهِ، أي: لِكونِهِ شابًّا صغيرًا، وهو - بكسر الحاء وسكون الدّال-، يُقالُ: حِدْثانُ الأمرِ لأوّلِهِ، والاهتضامُ: الظلمُ، ((**ولكنْ يُعطى كُلٌّ ما يَستحِقُّ**)) بحيثُ لا يَميلُ[6] عن قانونِ العَدالةِ المَحْمودةِ إلى أحدِ الطَّرَفينِ المَذْمومين، ((**واخْتَصَصْتُ كتابَ الجَوهريِّ مِنْ بين الكُتُبِ اللغويَّةِ**)) بإيرادِ كِتابي على مِنوالِهِ ((**مع ما في غالبِها مِنَ الأوهامِ الواضحةِ والأغلاطِ الفاضحةِ؛ لِتداولِهِ واشْتهارِهِ بِخُصوصِهِ، واعْتمادِ المُدَرّسينَ على نُقولِهِ ونُصوصِه، وهذه اللغةُ الشّريفةُ التي لَمْ تَزلْ تَرفعِ العَقيرةَ**)) - بفتح العين -، أي: الصوتُ، ((**غِرِّيدةُ بانِها**)): الغِرّيدة - بكسر الغين المُعجمة وتشديد الراء المُهملة -: المُطرِبُ في الصوتِ، والبانُ: [شَجَرٌ دُهْنُهُ][7] طَيِّبٌ، أي: تُصوّتُ بأعلى الصوتِ الطيورُ المُطربةُ المُتَرَنِّمةُ على بانِها، ((**وتصوغُ ذاتُ طَوقِها بِقَدْرِ القُدْرَةِ [صُنوفَ][8] ألْحانِها**))، أي: تَصنعُ وتهُيّئ الطَّيورُ المُسْتحْسَنةُ التي لها طوقٌ حَسَنُ المَنْظرِ - وهي على العُنُقِ - صنوفَ ألحانِها، أي: أنواعَ {و/ 8} أصواتِها المصنوعةِ المُطربةِ بِقَدْرِ قُدرتِها، شَبَّهَ اللغةَ العربيّةَ بالبُستانِ المُشتملِ على أنواعِ الأشْجارِ المُلْتفّةِ عليها أصنافُ الطّيورِ المُسْتحْسَنةِ [مِنْ حيث النَّظَرُ والصّوتُ، وتَرَكَ ذِكْرَ المشبّه به في الكلام، ودلَّ عليه بإيرادِ بعضِ روادفِهِ، أعني: الغرّيدةَ وذاتَ الطّوقِ[9]

حمص بين حلب وحماة، وهي اليوم إحدى مدن البلد العربي السوري الشقيق، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: 8: 287، والأقطار والبلدان، مصطفى فاخوري: 245.

(1) في (ب)، و(ج) بعد لفظ (الأوائل) عبارة: (البيت، وهو مشهور من قصيدة من ديوانه سقط الزند)، والبيت من البحر الطويل، والقافية مطلقة مؤسسة متداركة، والرويُّ حرفُ (اللام) المضموم، ينظر: سِقْط الزَّنْد، أبو العلاء المعري: 193.

(2) في القاموس المحيط: 28، وتاج العروس: 1: 92 بعد (أبو العباس) لفظ (المبرد)، وهو: محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، إمام في العربية، ورأس في اللغة والأدب، وأحد أعمدة البصريين، له مؤلفات متنوعة، ومنها «المقتضب»، و«الكامل»، (ت: 285هـ)، ينظر: نزهة الألباء، الأنباري: 164.

(3) ينظر: الكامل، المبرد: 1: 43.

(4) ضُبط في تاج العروس: 1: 93 بالبناء للمعلوم من غير تشديد (الضاد)، وبيّنه «الزَّبيدي» بقوله: («يَفْضُلُ، أي: يزيد ويكْمُل)، وضبطه القاموس المحيط: 28 بالبناء لما لم يُسمّ فاعله مع تشديد الضاد، أمّا كتاب «الكامل» فقد ضُبط بالبناء لما لم يُسمّ فاعله مع تشديد الضاد، والذي يبدو أنّ ضبط «الزَّبيدي» بعيدٌ عن المراد؛ لأنّه عدّه من (كمال الصفات)، أي: صار فاضلًا، و«المبرّد» لا يريد هذا، وإنّما يريد تفضيله من جهة العلم، أي: تقديمه في مرتبته، والله أعلم، ينظر: الكامل، المبرد: 1: 43.

(5) في (ب)، و(ج): (القائل) بالقاف، وقد عدّها «الزَّبيدي» غلطًا؛ لأنّ السياق يقتضي (الفالي) بـ«الفاء» الذي معناه: (المخطئ)، وهو يُقابل (المصيب) الذي ذكره «المبرد».

(6) في (ب)، و(ج): (يميل) بدلا من (لا يميل).

(7) في (أ): (نتجر دمنه)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(8) في (أ): (صوت)، وما أثبته من (ب)، و(ج)، و(د)، أمّا في القاموس المحيط: 29، وتاج العروس: 1: 95 فلفظ (فنون).

(9) نوع من الحَمام، والحمامُ أنواع، ومنه (القُمري، والقطا)، وغيرهما، و(ذات الطوق) يقع على الذكر والأنثى،

مـن الطيـور المُستحسـنة][1]، ففيـهِ اسْـتعارةٌ بالكِنايَـةِ، وتَخْييليّـة[2]، ((**وإنْ دارَتِ الدّوائـرُ عـلى [ذَويهـا]**[3]))، أي: وإنْ أحاطـتِ المصائـبُ والبلايـا عـلى أهْلِهـا، ((**وأنْحَـتْ**)) - بالحـاء المُهْمَلـة -، أي: أقبلـتْ تلـكَ المَصائـبُ ((**عـلى نَضـارةِ ريـاضِ عَيْشِـهِم**))، أي: رَونقِهـا وحُسْـنِها ((**تُذْويهـا**))، أي: تُذْبِلُهـا، والجُمْلـةُ حـالٌ مِـنْ فاعـلِ «أنْحَـتْ»، ((**حَتّـى لا لهـا اليـومَ دارِسٌ سِـوى الطَّلَـلِ في المَـدارسِ، ولا مُجـاوبٌ إلّا الصّـدى مـا بـينَ أعْلامِهـا**[4]))، أي: بلَـغَ أمْـرُ إحاطـةِ البلايـا [و][5] إقبالهَـا[6] عـلى تَنْغيـصِ عَيْشِـهم إلى حَـدٍّ[7] لَمْ يَبْـقَ اليـومَ دارسٌ لهـا يَدرُسُـها سِـوى الآثـارِ في المَـدارسِ، ولا أحَـدَ يُجـاوبُ عَـنْ سُـؤالِها إلّا الصّـدى، وهـو الصّـوتُ الـذي يَـردُّهُ الجَبَـلُ عـلى مَـنْ يُصـوِّتُ فيـهِ، مـا بـينَ أعلامِهـا، أي: جبالِهـا، ((**الـدّوارسِ**))، أي: المُنْمَحيَـة[8]، ((**لكـنْ لَمْ يَتَصـوّحْ**)) - بالصـاد والحـاء المُهْمَلتـين -، أي: لَمْ يَتَشَـقَّقْ، ولَمْ يذهـبْ ((**في عَصْـفِ تلـكَ البَـوارحِ**))، أي: في اشْـتدادِ[9] هُبـوبِ تلـكَ الرّيـاحِ الحـارّةِ ((**نبْـتٌ تلـكَ الأباطِحِ**))، أي: المسـايلِ الواسِـعَةِ التـي لهـا[10] ((**أصـلًا ورأسًـا**))، بـل بقـيَ منهـا عـلى سَـبيلِ النُّـدْرَةِ شيءٌ يُعْتـدُّ[11] بـهِ، ولا يُنـافي هـذا مـا تَقَـدَّمَ مـن النّفـي {ظ/ 8} العـامِّ[12]؛ لأنّـهُ عـلى سـبيلِ الغَلَبَـة، ((**ولَمْ يَتَسـلَّبِ**[13] **الأعْـوادُ المورِقـةُ عـنْ آخرِهـا، وإنْ أذْوتِ الليـالي المُضـادّةُ**[14] **غِراسـا**))، أي: ولَمْ يَـضُرّ[15] الأعـوادَ المورِقَـةَ[16] -أي: ذاتَ[17] الـوَرَقِ- لهـا بأسْرِهـا سَـلْبُ الأوراقِ[18] عليهـا[19]، وإنْ أذْوتْ، أي: أذبلـتْ مـرورُ[20] تلـكَ الليـالي المُضـادّةِ غِراسًـا، أي: أشـجارًا مغروسـةً لذلـكَ العِلْـمِ، وهـو جَمْـعُ «غَـرْسٍ»[21] -بفتـح الغـين- بمعنـى: مَغْـروس، ((**ولا يَتسـاقَطُ عَـنْ عَذَبـاتِ أفْنـانِ الألسِـنَةِ**))، أي: عَـنْ[22] أطْـرافِ غُصونِهـا ((**ثِـمارُ اللسـانِ العَـرَبِيِّ**))، أي: اللغـةِ العربيّـةِ ((**مـا اتَّقَـتْ**))،

والمراد بـ«الطوق»: الحمرةُ أو الخضرةُ أو السواد المحيط بعُنُقِ الحمامة، ينظر: حياة الحيوان الكبرى، الدميري: 2: 104 - 130.

(1) مـا بـين معكوفـين سـاقط مـن (أ)، وقـد أثبتـه مـن (د)، و(هـ).

(2) في (ب)، و(ج): (بالكنايـة التخييليـة)، وفي (هـ): (بالكنايـة تخيليـة)، وهنـا اسـتعارتان، إحداهمـا: الاسـتعارة بالكنايـة أو المكنيـة، ففـي قـول الشـارح الاسـتعارة المكنيـة أنّ «الفيروزآبـاي» شـبّه اللغـة العربيـة بالبسـتان الكثـير الشـجر، وحذفـه، وأشـار إليـه بـلازم مـن لوازمـه، وهـو (الغرّيـدة، وذات الطـوق)، والثانيـة: الاسـتعارة التخييليـة، وهـي في قـول الشـارح أنّ «الفيروزآبـاي» لمّـا قـال: (غرّيـدة بانهـا، وذات طوقهـا) كان شـيئًا متخيَّـلًا لا وجـود لـه، أي: لا وجـودَ لبـانِ اللغـة العربيـة في الواقـع ولا لحمامهـا، ينظـر: الإيضـاح، الخطيـب القزوينـي: 301، و333، والبلاغـة العربيـة، عبـد الرحمـن حبنكـة: 2: 242.

(3) في (أ) (دونهـا)، ومـا أثبتـه مـن النسـخ الأربـع الباقيـة، وكـذا في القامـوس المحيـط: 29، وتـاج العـروس: 1: 96.

(4) عبارة (ما بين أعْلامِها) ساقطة من (ب)، و(ج).

(5) زيادة يقتضيها السياق من (د)، و(هـ).

(6) في (ب)، و(ج): (راقبا منها) بدلا من (إقبالها).

(7) في (ب)، و(ج): (أي: حتّى) بدلا من (إلى حدٍّ).

(8) في (ب)، و(ج): (الممنحتة).

(9) في (ب)، و(ج): (امتداد).

(10) في (ب)، و(ج): (التي ليس لها).

(11) في (ب)، و(ج): (يُغتّر).

(12) في (ب)، و(ج): (نفي العلم).

(13) في (ب)، و(ج): (تنسـلب)، أمّـا في القامـوس المحيـط: 29، وفي تـاج العـروس: 1: 98: فـ(تُسْـتَلب).

(14) (المضـادة) سـاقطة مـن النسـخ المعتمدة جميعهـا المخطوطة والمطبوعة.

(15) في (د): (يتسلب).

(16) في (ب)، و(ج): (الوريقة).

(17) في (ب)، و(ج): (التي ذات).

(18) في (ب)، و(ج)، و(د)، و(هـ): (سلبًا لا ورق).

(19) في (د): (ولا حُمل).

(20) في (ب)، و(ج): (مهر).

(21) في (ب)، و(ج): (غرسي).

(22) في (ب)، و(ج): (من).

وَسَلِمَتْ[1]، أي: بأنْ صِينَتْ وحُفِظَتْ ((**مُصادَمَةَ هُوْجِ الزّعازِعِ**)): المُصادَمةُ: الضَّرْبُ والدَّفْعُ[2] بشِدّةٍ، والهُوْجُ: جَمْعُ «الهَوَج» بالتَّحْريكِ، وهي الرّيحُ التي تَقْتَلِعُ البيوتَ، والزَّعازِعُ: شَدائدُ الدَّهْرِ ((**بِمُناسَبةِ الكِتابِ**))، أي: صِينَتْ بسببِ مُشاكلةِ القُرآنِ منْ حيثُ إنّهُ عَربيٌّ أيضًا، ((**ودَوْلَةِ النَّبيِّ [عليه السلامُ]**[3])): الباقي دِينُهُ إلى يومِ الدّين، يعني: أنّ هذهِ اللغةَ الشّريفةَ وإنْ أصابتْ [ذَويها][4] المصائبُ والبلايا لا تَفْنى ولا تَضْمَحِلُّ عنِ الألسُنِ إلى نَفْخِ الصُّورِ؛ لِوَعْدِ[5] الله تَعالى بإبْقاءِ القُرآنِ الذي هو عربيٌّ، وَتَأْبيدِ[6] دِينِ النَّبيِّ صلّى الله عليهِ وسلّمَ الموقوفِ على ذلكَ إلى ذلكَ[7] اليوم، ((**ولا يَشْنأُ هذهِ اللغةَ الشّريفةَ**))، أي: لا يُبْغِضُها ((**إلّا مَنِ اهْتافَ {و/9} بهِ ريحُ الشّقاءِ**)): إلّا مَنْ عَصَفَتْ بهِ تلكَ الرّيحُ لِشِدَّةِ[8] عَطَشٍ وَحَرٍّ، وهو «افْتَعَلَ» من «الهَيْفِ»، وهو ريحٌ حارّةٌ منْ شَأنِها أنْ[9] تُيَبِّسَ النّباتَ وتُعْطِشَ الحيوانَ وتُنَشِّفَ المياهَ، والشّقاءُ: الشِّدَّةُ والعُسْرُ، ((**ولا يَخْتارُ عليها**)) غَيْرَها ((**إلّا مَنِ اعْتاضَ السّافيَةَ بالشّحْواءِ**))، السّافيَةُ - بالسين المُهملة والفاء -: الرّيحُ التي تَحْمِلُ التُّرابَ، والشَّحْواءُ - بالشين المُعْجمة والحاء المُهملة والواو ممدودًا[10] - كـ«الصَّحْراء»، هي: البئرُ الواسِعَة، {يَعني: لا يَخارُ عليها غيرَها إلّا مَنِ اسْتبدلَ الرّيحَ التي تَحْمِلُ التُّرابَ وتُلقيهِ على وَجْهِهِ وتذريهِ في عَينِهِ بالبئرِ الواسِعَةِ}[11] الكَثيرةِ الماءِ الذي هو مادّةُ الحَياة، ((**أفادَتْها**[12])) لنا وأعطتْها[13] ((**مَيامِنُ**))، أي: بَرَكاتُ ((**أنْفاسِ المُسْتَجِنِّ**))، أي: الأنْفاسُ الحاصلةُ مِنْ خيرِ البَشرِ [صلّى الله عليه وسلّم][14]، المُسْتَجِنُّ: المَدْفونُ ((بـ«طَيْبَةَ»))، أي: بـ«المَدينةِ»[15] حال كونِهِ ((طيْبًا))، وهو مصْدَرٌ وُصِفَ بهِ[16] مبالغَةً[17]،

(1) في (ب)، و(ج): (سلبتْ).
(2) في (ب)، و(ج): (والزّيْغ).
(3) ما بين معكوفين زيادة من (ب)، و(ج).
(4) في (أ) لفظ (دونها)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.
(5) في (ب): (لوحد).
(6) في (ب)، و(ج)، و(هـ): (وتأييد).
(7) في (ب)، و(ج): (على ذلك) بدلا من (على ذلك إلى ذلكَ).
(8) في (ب)، و(ج)، و(هـ): (بشدة).
(9) (أنْ) ساقطة من (هـ).
(10) في (ب)، و(ج): (ممدود)، وفي (هـ): (الممدود).
(11) ما بين معكوفتين ساقط من (ب)، و(ج).
(12) في (ب)، و(ج): (أفادتنا).
(13) في (ب)، و(ج): (أعطتنا).
(14) ما بين معكوفين زيادة من (ب)، و(ج)، وهي أولى بالمقام.
(15) في (ب)، و(ج): (المدينة المنوّرة)، أمّا (طَيْبَة) فاسمٌ للمدينة المنورة، وكان اسمها «يثرب»، وأصبح لفظ (المدينة) علمًا بالغلبة على (طيبة)، فإذا أُطلق بين المسلمين فالمراد به (المدينة المنورة)، وهي بحمد الله تعالى عامرة اليوم بأهلها في المملكة العربية السعودية، ينظر: معجم البلدان، الحموي: 6: 275، والأقطار والبلدان، مصطفى فاخوري: 257.
(16) اشترط النحويون في الحال أنْ تكون مشتقّةً، والمصدر من الجوامد، فأوّل النحويون الشواهد التي جاء فيها المصدر حالًا بوصف مشتق، وقالوا: تُحفظ ولا يُقاس عليها، وذهب «المبرِّد» إلى جواز قياسه إذا كانت الحال نوعًا من عاملها، مثل: (أقبلَ رَكْضًا)، فإنْ لم يكنْ كذلك منع القياس عليه، على أنّ منهم مَنْ جعل المصدر في كلا الأمرين مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف، وقيل: غير ذلك، وفي قول الشارح نجد أنّ عامل المصدر (طيْبًا) هو الفعل (أفاد)، والمصدر ليس من نوعه؛ إلّا أنْ نتكلف تأويلًا بعيدًا؛ لذا عَدَّ «أبو الطيب الفاسي» المصدر (طيبا) مفعولًا به ثانيا للفعل (أفاد)، وهو قول وجيه، فالمعنى يؤيّده، يُنظر: الكتاب، سيبويه: 1: 186، والمقتضب، المبرد: 3: 234، وشرح المفصل، ابن يعيش: 2: 144، وإضاءة الراموس، أبو الطيّب الفاسي: 2: 149.
(17) يُريد بـ«المبالغة» هنا: أنّ الأصل في مجيء الحال أنْ يكون وصفًا مشتقًّا؛ أي: دالًّا على الحدث وصاحبه، أي: ذاته، نحو: (جاء زيدٌ راكضًا)، فـ(راكضًا) يدل على حدث (الركض)، ويدل على الذات؛ لأنّه اسم فاعل،

وإسنادُ الإفادةِ إلى مَيامِنِهِ صلّى الله عليه وسلّم[1] [مجازٌ][2]، والمُعطي بالحقيقةِ[3] هو الله تعالى، [لكنْ لّما كانَ إعطاؤهُ تعالى][4] بِواسِطةِ النّبيِّ {المُبارَكِ صلّى الله عليه وسلّم}[5]؛ - لأنّهُ المقصودُ أصالةً؛ إذْ أُنْزِلَ عليهِ القُرآنُ المُعْجِزُ الباقي بِلسانٍ عربيٍّ - أُسْنِدَ إليهِ مَجازا، ((**فَشَدَتْ بها أيكيَّةُ النُّطْقِ على فَنَنِ اللسانِ رَطيبًا**)): «شَدَتْ» بالشّين المُعْجمة والدّال المُهملة المُخفّفة مَنْقوصًا[6] كـ«رَعَتْ»، أي: غَنَّتْ وتَرَنّمتْ بتلكَ اللغةِ أيْكيَّةُ [النُّطقِ][7]، أي: الطيورُ {ظ/ 9} النّاطقةُ بالألحانِ المَنْسوبةِ إلى الأيكةِ، أي: الغَيْضةُ الكثيرةُ الأشجارِ الغَزيرةُ الثِّمارِ كائنةً على فَنَنٍ[8]، أي: غُصْنِ شَجَرةِ اللسانِ رَطيبًا، أي: طريًّا، وهو «حال» من فَنَنِ اللسانِ، قَيَّدَهُ بِذلكَ؛ لأنّهُ أحسنُ منْظَرًا وأكثرُ رَونَقا، أرادَ بها الكلماتِ العَرَبيّةَ الطَّيِّبَةَ الجاريَةَ على اللِّسانِ؛ تَشْبيهًا بالطّيورِ المَذْكورةِ بِجامعِ تَطريبِ الطِّباعِ وتَنْشيطِ الأسْماعِ، فاسْتعارَ لها لفظَ الأيكيَّةِ، ورشَّحَ الاسْتعارة بِذِكْرِ الفَنَنِ المُثْبِتِ للسانِ بعدَ تَشْبيهها بالشّجرةِ على سَبيلِ الاسْتعارةِ بالكِنايةِ، والمُتَرَنِّمُ -بكسر النّون- هو: الكلماتُ الجُزْئيّةُ، والمُتَرَنَّمُ - بفتحها - هو: اللُّغةُ العَربيّةُ، وهو أمْرٌ كُلِّيٌّ[9]، فلا اتِّحادَ بين المُتَرنِّمِ والمُتَرنَّمِ

فإذا جيء بالمصدر - والمصدر جامدٌ - كان ذلك مبالغةً من جهة أنّ المصدر يدلُّ على الحدث فقط، فإذا قلتُ: (جاء زيدٌ ركْضًا) جعلت (زيدًا) يتحوّل إلى (ركض)، فلم يبق فيه ما يُثقله من عنصر المادة، أي: لم يبق شيء من ذاته، بل تحوّل إلى حدثٍ مجرّد من الذات، فصار عبارة عن ركض، وهذا لا شكّ مبالغة، ينظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي: 2: 251.

(1) في (د): (صلى الله عليه وآله)، وفي (هـ): (عليه وسلم)، وفوقها حرف (م)، وأمامها في الحاشية عبارة (صلى الله).

(2) في (أ): (مجازًا)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية، والمجاز هنا مجازٌ عقليٌّ، ويُسمّى أيضًا المجاز الإسنادي، أو المجاز الحُكْمي، فهو يُعرف بالعقل فَسُمي عقليًّا، وهو في حكم الإسناد فَسُمّي إسناديًّا، أو حُكميًّا، وهو من أصناف علم البيان، ووضعه بعضهم في علم المعاني؛ لأنّه يتعلّق بمباحث الإسناد، وتعريفه: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له في العقل؛ لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة من الإسناد الحقيقي، ومثاله: (عَمّرَ الخليفةُ المساجد)، والخليفة لم يقم بالتعمير، وإنّما أمَرَ، والذي عمّر العُمّالُ، فأُسند الفعل إلى غير فاعله الصحيح عقلًا، والعلاقة بين المسند والمسند إليه السببية، أي: كان الخليفة سببًا في التعمير، والقرينة التي منعتْ منْ إرادة المعنى الحقيقي قرينة فكرية، فمن غير المعقول أنْ يترك الخليفة شؤون الأمة ويقوم هو بالتعمير، والمجاز الذي ذكره الشارح هو في قول «الفيروزآبادي»: (أفادَتْها مَيامِنُ أنْفاسِ المُسْتَجِنِّ بـ«طَيْبَة»)، فالذي أفاد ليس ميامن النبيِّ ﷺ، وإنّما الذي يُفيد ويُعطي ويمنع هو الله تعالى، ولكنْ لّما كان النبيُّ ﷺ سببًا في هذا العطاء أسْند إليه الفعل، فهو ﷺ تلقّى القرآن الكريم، وتكلّم باللغة العربية، فأعطاها طيبًا ملازمًا لها ببركة أنفاسه ﷺ التي تكلم بها، فلذا لا تذبل، ولذا غنّتْ حمائمها على أغصان ألسنتها بمدحها وبقائها رطبةً ناعمة، ينظر: الإيضاح، الخطيب القزويني: 33، وإضاءة الراموس، أبو الطيّب الفاسي: 2: 148، والبلاغة العربية، عبد الرحمن حبنكة: 2: 295.

(3) في (ب)، و(ج): (في الحقيقة).

(4) ما بين معكوفين ساقط من (أ)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(5) ما بين معكوفتين ساقطة من (د)، أمّا (هـ) فساقطة منها (صلى الله عليه وسلم) فقط.

(6) ساقطة من (د)، أمّا في (هـ) فـ(منقوص).

(7) في (أ): (المنطق)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(8) في (د): (ألحان).

(9) قوله: (الكلمات الجزئية)، و(أمر كلي) من مسائل علم المنطق، فالاسم المفرد ينقسم من جهة معناه الموضوع له على قسمين، هما (جُزئيٌّ، وكُلِّيٌّ)، فالجزئي: ما يمنعُ نفسُ تصوّر مفهومه من وقوع الشِّرْكة فيه، نحو (زيد)، فهو موضوع لمعنى يمنع العقل اشتراكه بغيره، والكلّيُّ: ما لا يمنع نفسُ تصوّر مفهومه من وقوع الشِّرْكة فيه بين كثير، نحو (إنسان)، فهو موضوع لمعنى لا يمنع العقل صدقها على أفراد كثير، وعليه يدل قوله: (المترنِّم) بكسر النون - أي: اسم فاعل - على كلمات اللغة العربية، فهي التي

بـهِ، ولا يَصِـحُّ أنْ يُـرادَ بـ»أيكيّـة النُّطـق» اللِّسـانَ؛ لأنَّ قولَـهُ: «عـلى فَنَـنِ اللِّسـانِ» يأبـاه، ((**يتداولُهـا القـومُ مـا ثَنَـتِ الشِّـمالُ مَعاطِـفَ غُصْـنٍ**))، الجُمْلـةُ حـالٌ أو استئنافٌ، ثَنَـتْ: عَطَفَـتْ وأمالـتْ، والشَّـمالُ - بفتـح الشـين -: ريـحٌ مَعْـروفٌ، أي: يأخُـذُ هـذه اللغـةَ قَـومٌ بعـدَ قَـوم، كُلٌّ في وَقْتِـهِ ونَوبَتِـه مـا دامـتْ ريـحُ الشَّـمالِ تَميـلُ وتَعْطِـفُ، مَعاطِـفَ غُصْـنٍ، أي: قِطَعًـا مائـلاتٍ مـنَ الغُصْـنِ، وهـي عبـارة عـنْ دَوامِهـا مـا دامـتِ الدُّنيـا قائمـةً، ((**وَمَـرَتِ الجَنـوبُ لِقْحَـةَ مُـزْنٍ**))، مَـرَتْ: منقـوصٌ مـن «المَـري»، وهـو: مسْـحُ الـضَّرْعِ للحَلْـب، والجَنـوبُ {و/ 10} - بفتـح الجيـم -: الرّيـحُ المقابـلُ للشِّـمالِ، واللِّقْحـةُ: الناقـةُ الحَلـوبُ، والمُـزْنُ -بالضـمِّ-: السَّـحاب، والمعنـى: مـا مَسَـحَتْ ريـحُ الجَنـوبِ ضَرْعَ المُـزْنِ الـذي هـو كاللِّقْحَـةِ، فأضـافَ اللِّقْحَـةَ إلى المُـزْنِ كـما في «لُجَيْنِ المـاء»[1]، وهـذا أيضًـا عبـارةٌ عـنِ الـدّوام؛ لأنّ هذيـن الوَضْعَـين لِتَيْنِـكَ الرِّيْحَـينِ لا يَنْقطعـانِ إلى انْـصرامِ الدُّنيـا، فكـذا تَـداولُ الأقـوامِ[2] لتلـكَ اللغـةِ الشَّريفـةِ المُقيّـدة[3] بهـا.

((**اسْـتِظلالًا بِدَوْلـةِ مَـنْ رَفَـعَ مَنارَهـا فأعْـلى**))، أي: حـالَ كـونِ تلـك الأقـوامِ مُسْـتظلّين بدَولـةِ مَـنْ رفـعَ مَنارَهـا، أي: رَفَـعَ عَلَـمَ تَلـكَ اللغـةِ الشّريفـةِ، فأعـلى أمرَهـا وشـهرها، ويحتمـلُ أنْ يكـونَ «اسـتظلالًا» مفعـولًا لـه، ولكـنْ في الوجـهِ الأوّلِ مِـنْ جَزالـةِ المعنـى مـا ليـسَ في الثـاني[4]، كـما لا يخْفـى عـلى مَـنْ لديـهِ ذوقٌ سـليم، ((**وَدَلَّ عـلى شَـجَرةِ الخُلْـدِ ومُلْـكٍ لا يَبـلى**))، هـو عطـفٌ عـلى «رَفَـع»، والمعنـى: دَلَّ عـلى أسـبابِ[5] نيـلِ شَـجَرةِ الخُلْـدِ، وعـلى [طُـرُقٍ][6] توصِـلُ إلى مُلْـكٍ لا يَبـلى، والظاهـرُ أنّـه أرادَ بـهِ النبـيَّ صـلّى الله عليـه وسـلّم، ((**وكيـفَ لا؟!**)) تُقـدِّمُ شُـكرَهُ وَثَنـاءَهُ صـلّى الله عليـه وسـلّم[7]، ((**والفَصاحَـةُ أرَجٌ**)) - بالتحريـك -، أي: طيْـبٌ شـديدُ الرّائحـةِ ((**بِغَـيْرِ ثَنائِـهِ**(8) **لا يَعْبَـقُ**))،

تترنّـم باللغـة، ودلالـة الكلـمات عـلى الأشـياء دلالـة جزئيـة، فمثـلًا الضمائـر تـدل عـلى معـانٍ لا تشـترك فيهـا مـع غيرهـا، وأمّـا المترنَّـم بـه بفتـح النـون - أي: اسـم مفعـول - فهـو اللغـة العربيـة، ودلالتهـا كليّـة؛ لأنّهـا تمثـل عمـوم الألفـاظ، فـلا يمكـن حصرهـا بـشيء معـين، وإنّـما هـي عامـة يُحددهـا السـياق، ينظـر: إضـاءة الراموس، أبـو الطيـب الفـاسي: 2: 149، وعلـم المنطـق، د. محمـد رمضـان: 50.

(1) عبـارة (لجـين المـاء) جـزء مـن بيـت شـعري مـن البحـر الكامـل لـ(ابـن خفاجـة) مـن مقطوعـة في وصـف نهـر، وهـو:

والرّيـحُ تَعْبَـثُ بالغُصـونِ، وقـد جرى
ذَهَـبُ الأصيـلِ عـلى لُـجَيْنِ المـاءِ

واللُّجَينُ: الفضـة، وهـو مـن إضافـة المشـبّه بـه إلى المشـبّه، وأصلـه (مـاء كاللُّجـين)، أي: (مـاءٌ كالفضـة)، فقلبهـا، وحـذف الأداة وأضافـه، فهـو مـن التشـبيه المؤكّـد، وعليـه تكـون الإضافـة عـلى معنـى حـرف الجـر «الـكاف»، ينظـر: الإيضـاح القزوينـي: 284، وإضـاءة الراموس، أبـو الطيّـب الفـاسي: 1: 197، وديـوان ابـن خفاجـة: 357.

(2) في (ج)، و(د): (تنـاول الأقـوام)، وفي (ب): (الأقـوام تنـاول).

(3) في (ب)، و(د)، و(هـ): (ألمقيد)، وفي (ج): (المعتد).

(4) وجـهُ هـذه الجزالـة أنّ الأول كان حـالاً، أي: يتداولـون هـذه اللغـة مسـتظلين بهـذه الدولـة، فـكان تداولهـا مـن خيـرات الاسـتظلال، أمّـا الثـاني فيكـون مفعـولًا مـن أجلـه، فهـم يتداولـون هـذه اللغـة ليسـتظلوا بهـذه الدولـة، فهـم مُرغمـون عـلى هـذا التـداول، وهـذا معيـب.

(5) في (ب)، و(ج): (أسلوب).

(6) في (أ): (ظـرف)، ومـا أثبتـه مـن (ج)، و(د)، و(هـ)، وهـو الأقـرب إلى المـراد، أمّـا في (ب) فـ(طـرف).

(7) في (د): (صلى الله عليه وآله).

(8) في (ب)، و(ج): (ثيابـه)، كـذا في القامـوس المحيـط: 29، أمّـا في تـاج العـروس: 1: 101: فـ(ثنائـه)، لكـنّ «الزبيـدي» قـال: (هكـذا في سـائر النسـخ بـ»الثـاء» و»النـون»، وفي الأصـل «بغـير ثيابـه»، "جَمْـعُ" «ثـوبٍ»، وهـو الصـواب)، قلـتُ: بـل مـا أثبتـه هـو الصـواب؛ لأنّ الشـارح قـال قبلـه: (نُقـدّمُ شُـكرَهُ وَثَنـاءَهُ صـلّى الله عليـه وسـلّم)، فـلاءم بـين الـشرح والمتـن، فـ(الثيـاب) لا ميـزة بلاغيـة فيهـا، فهـو يريـد أنَّ فصاحـة اللغـة

أي: لا يَلْزَقُ[1]؛ لأنّه القائلُ لهُ: ((**والسّعادةُ صَبٌّ سوى تُرابِ بابِهِ لا يَعْشَقُ**))، أي: كيف لا؟!، والحالُ أنّ جِنْسَ السّعادة صَبٌّ عاشِقٌ لا يَعشَقُ إلّا تُرابَ بابِهِ [صلّى الله عليه وسلّم][2]؛ لأنّهُ المقصودُ الأصْليُّ، والباقي[3] مُقدِّماتُهُ أو مُتمّماتُهُ، فلا جرَمَ يكونُ كُلُّ طالبٍ {ظ/ 10} فَصاحَةٍ وسَعادةٍ مُسْتَظِلًّا بدَولتِهِ مُقْتَبسًا مِنْ مَشْكاةِ نورِهِ، فَيَجِبُ عليهِ شُكرُهُ وثناؤهُ[4]، ((شِعْرٌ)):

((**إذا تَنَفَّسَ مِنْ واديكَ رَيْحانُ**
تَأَرَّجَتْ مِنْ قَميصِ الصُّبْحِ أَرْدانُ))[5]

الوادي: معروفٌ، والريحانُ: نبتٌ طيّبٌ، وتأرّجتْ: تّوهّجتْ ريحُ الطّيبِ، والأردانُ: جَمْعُ «رُدْنٍ» -بالضم-، وهو: الكُمُّ، يعني: أنّ فوحانَ ريحِ أكْمامِ[6] قميصِ الصُّبْحِ [وَتَوَهجَهُ مُعَلّقٌ على تَنَفّسِ رَيحانٍ مِنْ وادِيكَ، والظاهرُ أنّهُ مِنْ قَبيلِ مَجاز الحَذفِ[7]، أي: قميصُ أهلِ الصُّبحِ][8]، وهو العالَمُ كلُّهُ، إذ لا يَخْرجُ عن حيْطتِهِ شيءٌ من العالم، والمعنى: أنَّ وجودَ العالمِ وكمالاتِهِ حاصلٌ مِنْ وجودكَ وكمالاتِهِ[9]، وفي بعضِ النُّسخ (مِنْ ناديكَ) مكانَ (مِنْ واديكَ) وهو أيضًا مُستقيمٌ، والنادي: المجلس. ((**وما أَجْدرَ هذا اللسانَ**)): ما أَلْيقَهُ، ((**وهو حَبيبُ النَّفْسِ**))، أي: والحالُ أنّه محبوبُها، ((**وَعَشيقُ الطَّبْعِ**))، أي: مَعْشوقُهُ، ((**وسَميرُ ضميرِ الجَمْعِ**))، السَّميرُ: مَنْ يُسامَرُ معَهُ، وأرادَ بالضميرِ: القلبَ، وأضافَهُ إلى «الجمع»؛ تَنبيهًا على أنّ القلبَ - حالَ المُسامَرةِ - يَنبغي أنْ يكونَ على صفةِ جَمْعٍ وحضورٍ دونَ تَشَتُّتٍ وَتَوزُّعٍ، ((**وقَدْ وَقَفَ على ثَنيّةِ الوداعِ**)) حالٌ أخرى، ((**وَهَمَّ قِبْلِيُّ مُزْنِهِ بالإقلاعِ**))، {أي: قَصَدَ مُزنَهُ، أي: [سَحابَهُ][10] الذي يستقبلُ ويتوجّهُ بالإقلاع}[11]، أي: الكفُّ عنِ الأمطارِ[12] ((**بأنْ يُعْتَنَقَ ضَماًّ والتِزامًا**)) مُتَعَلِّقٌ بقولِهِ:

العربية يعبق عطرها بالثناء على النبيِّ ﷺ، وليس تعبق الفصاحة بثيابه ﷺ.

(1) في (هـ): (لا يلزم)، أمّا (يلزقُ) فهي (يلصق)، والتعاقب بين (السين والصاد والزاي) ظاهرة صوتية لهجية، فـ(يلصق) لهجة «تميم»، و(يلسق) لهجة «قيس»، و(يلزق) لهجة «ربيعة»، ووردتْ فيها قراءة قرآنية في لفظ (صراط)، وسببه التقارب الصوتي، فالثلاثة من أحرف الصفير، ينظر: التذكرة، ابن غلبون: 1: 65، وفقه اللغة العربية، د. كاصد الزيدي: 258.

(2) ما بين معكوفين زيادة من (ب)، و(ج)، وهي مناسبة للمقام.

(3) في (ب)، و(ج): (المقصود الأعلى، والبافي)، وفي (هـ): (المقصود الأصلي على والباقي).

(4) في (ب)، و(ج) عبارة: (كما قال المؤلِّف شعرَه، حيث قال)، فنُسبَ البيت إلى «الفيروزآبادي».

(5) في نسبة البيت قال «ابن الطيّب»: (هذا بيت من البسيط تمثّل به المصنِّف في إملائه أو أنشده من إنشائه)، إضاءة الراموس، ابن الطيب: 2: 156، والبيت من البحر البسيط، والقافية مطلقة مردوفة متواتر، والرويُّ حرف (النون) المضموم.

(6) في (ب)، و(ج): (أنّ نفحات ريح أحلام).

(7) أي: حذف المضاف، وصّرح هنا أنّه من مجاز الحذف؛ لذا قال علماء البلاغة: (واعلم أنّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي ... توصف به أيضًا لنقلها عن إعرابها الأصلي)، ولكنّ «الفاسيَّ» جعله استعارة، فقال: (جعل الصبح كأنّه شخص، وما ينتشر عنه من أضوائه، وينتشر من أنواره عند صدوع الفجر كأنّه ثيابٌ يلبسها، وجعل الثياب قميصًا له أكمام متفرقة)، ينظر: الإيضاح، القزويني: 343، وإضاءة الراموس، ابن الطيب: 2: 156 -157، وتاج العروس: 1: 102.

(8) ما بين معكوفين زيادة من النسخ الأربع الباقية، وهي منه؛ لأنّ (معلق) خبر (أنّ) المتقدمة، وبهذا يتم معنى الجملة.

(9) في (ب)، و(ج): (حاصل في وجودك وكمالك)، وفي (د)، و(هـ): (وكمالاتك).

(10) في (أ): (أصحابه الذي)، وما أثبته من (د)، وفي (هـ): (سحابه التي)، والعبارة كلها ساقطة من (ب)، و(ج).

(11) ما بين معكوفتين ساقطة من (ب)، و(ج).

(12) في (ب)، و(ج): (عن الأمطار فان بأنْ).

«مـا أجْـدرَ»، أي: مـا أَلْيَـقَ هـذا اللسـانَ بالاعْتنـاقِ[1] بالضَّـمِّ والالتـزامِ، {أو مَضْمومًـا ومُلتَزَمًـا، {و/ 11} والحـالُ مـا ذَكَـرَ مِـنْ كونِـهِ عـلى الصّفـاتِ المَرْغوبـةِ، وإقبالِـهِ عـلى الرّحيـلِ، وذلـكَ يوجِبُ الاعْتناقَ بالضّـمِّ والالتـزامِ ((**كالأحِبَّةِ لـدى التّوديـعِ**))، أي: كـما يَعتَنِـقُ}[2] الأحبّـةُ بالضّـمِّ والالتـزام وَقْـتَ التوديـع، ((**ويُكْـرَمَ بِنَقْـلِ الخُطُـواتِ عـلى [آثـارِهِ][3] حالـةَ التّشْـييعِ**))، عَطْـفٌ عـلى قولـهِ: [«يُعْتَنَـقَ»][4]، أي: مـا أليَقَـهُ بـأنْ يُكْـرَمَ بِنقْـل الخُطُـواتِ عـلى آثـارِهِ حـالَ الإتْبـاعِ لـهُ وَقْـتَ رَحيلِـه، ((**وإلى اليـوم نـالَ القـومُ بـهِ المراتِـبَ والحُظـوظَ، وَجَعلـوا حَماطَـةَ [جُلْجُلانِهِـم لَوْحَـهُ][5] المَحْفـوظَ**))، الحَماطَـةُ: صَميـمُ القَلْـبِ، والجُلجُـلانُ - بالضـم -: حَبَّـةُ القَلْـب، يعنـي: أنّ القـومَ لَمْ يَزالـوا إلى الآنَ يُحَصِّلـون بخدْمـةِ هـذا العلْـمِ الشَّريـفِ المراتِـبَ العَليّـةَ مِـنَ الفَضْـلِ والـشَّرفِ، والحُظـوظَ السَّـنيَّةَ مِـنَ المـالِ والجـاهِ؛ ولذلـكَ جَعلـوا صَميـمَ قُلوبِهِـم لَـوْحَ هـذا العِلْـمِ الـذي يَحفظونَـهُ ويُدارسـونَهُ، والرَّجُـلُ إذا أكْثـرَ ذِكْـرَ شَيءٍ ولازَمَهُ وسَـلّطَ قَلْبَـهُ عـلى حِفْظِـهِ ورِعايتِـهِ يُقـالُ: إنّـهُ جَعَـلَ قَلْبَـهَ لَـوْحَ ذلـكَ الـشَّيء، ((**وَفـاحَ مِـنْ زَهْـرِ تِلـكَ الخَمائـلِ وإنْ أخْطـأَهُ صَـوبُ الغُيـوثِ الهَواطِـلِ**))، فـاحَ: عَطـفٌ عـلى «نـالَ»، والفـوحُ: انتشـارُ الرّائحـةِ، والزَّهْـرُ: جَمْـعُ «زهْـرةٍ»، وهـي النَّـورُ - بفتـح النـون -، والخَمائـلُ: جَمْـعُ «خَميلـةٍ»، وهـو الموضـعُ الكثـيرُ الشَّـجَرِ، والصَّـوبُ: الانصبـابُ، والغُيـوثُ: جَمْـعُ «غيـثٍ»، والهَواطـلُ: المُتتابِعَـةُ الغَليظـةُ القَطْـرِ، وفاعِـلُ «فـاحَ» «مـا» في قولِـهِ: {ظ/ 11} ((مـا يَتولّـعُ بـهِ))، أي: يُغـري بـهِ، ويَعشـق ((**الأرواحُ لا الرّيـاحُ، وتُزْهـى بـهِ الألسُـنُ لا الأغْصُـنُ**))، تُزهـى: بصيغـةِ المَجهـولِ، أي: تَتكـبّرُ وتَفْتخـرُ، ((**وَيُطْلِـعُ طَلْعَـهُ البَـشَرُ لا الشَّـجَرُ**))، يُطْلِـعُ - بضـمِّ اليـاء وسـكون الطـاء وكسر الـلام - مـن الأفعـال، أي: يُظْهِـرُ ويُخـرِجُ، والطَّلَـعُ: مـا يَخـرجُ مـن الشَّـجَرِ حامِـلًا للثَّمَـرِ مَنْضـودًا فيـهِ، وهـو مَفعـولُ «يُطْلِـعُ»، وفاعلُـهُ «البـشر»، ((**ويَجْلـوهُ**)): يُظهـرُهُ ويَكشـفُ عنـه ((**المَنْطِـقُ السَّـحارُ**)): مبالغـةُ السّـاحرِ ((**لا الأسْـحارُ**)): جَمْـعُ «سَـحَرٍ»، وهـو الوقـتُ المعـروف، يعنـي: إلى الآنَ فـاحَ مِـنْ أنـوارِ تلـكَ الخَمائـلِ، يُريـدُ بهـا: كلـماتِ ذلـك العِلْـمِ الشّريـفِ، وهـو بيـانُ مـا في «[مـا][6] يتولّـعُ بـه»، أي: يَعشـقُهُ الأرواحُ لا الرّيـاحُ؛ لأنهّـا زَهْـرٌ مَعْنويّـةٌ لا يَلتَـذُّ بهـا إلّا مَـنْ كانَ ذا قلْـبٍ سَـليم، وتُزهـى بهـا الألسُـنُ؛ لِصدورِهـا عنهـا لا الأغصـنُ؛ لأنّهـا ليسـتْ زَهْـرًا حِسِّـيَّةً، حتّـى يكـونُ لهـا نَصيـبٌ في ذلـكَ، ويُطْلِـعُ طَلْعَـهُ البـشَرُ مِـنْ أغْصـانِ لِسـانِهِ لا الشَّـجَرُ مِـنْ أفنانِـهِ وحيطانِـهِ وَيَجْلـوهُ وَيَكْشِـفُ عنـهُ المَنْطِـقُ الفَصيـحُ الـذي يُسْـحِرُ القلـوبَ ويَجْذبُهـا لا الأسْـحار، كلُّ ذلـكَ لِما ذكرْنـا مِـنْ كونِهـا زَهْـرًا مَعْنويّـةً لا حِسِّـيَّة، وهـذا الـذي ذكرنـاهُ - {«كونهـا زَهْـرًا مَعْنويّـةً لا حِسِّـيَّةً»}[7] - مِـنْ فَـوْحِ زَهْـرِهِ عـلى الوَجْـهِ المَذْكـورِ حاصِـلٌ مـعَ أنّـهُ أخطـأ ذلـك العِلْـمَ الشَّريـفَ صَـوبُ الغُيـوثِ الهَواطـلِ، يَعنـي: لَمْ يُصبْـهُ {و/ 12} تَربيـةُ المُرَبّـين مِـنْ أولي الأمْـرِ وغيرِهـم، بـلْ قـد أقْبَلَـتْ نَوائـبُ الدّهْـرِ عـلى هَـدْمِ بُنيانِـهِ وقلْـعِ أصولِـه، ((**يُصـانُ عَـنِ**

(1) في (ب)، و(ج): (بالإعشاق).
(2) ما بين معكوفتين ساقط من (د)، و(هـ).
(3) في نسـخ (أ، ب، ج): (أثـارة)، ومـا أثبتـه مـن (د)، و(هـ)، وهـو مـا موجـود في القامـوس المحيـط: 29، وتـاج العـروس: 1: 103.
(4) في (أ): (العتيـق)، وفي (ب): (يعتـق)، ومـا أثبتـه مـن (ج، د، هـ)، وهـو الصـواب؛ لأنّ (يعتنـق) موجـودة قبلهـا، فعُطفـتْ عليهـا.
(5) في (أ): (جلجلاتهـم لوجـه)، وفي (ب): (جلجلاتهـم لوحـه)، ومـا أثبتـه مـن (ج)، و(د)، و(هـ)، وهـو الصـواب بدليـل أنّ الشـارح نفسـه يذكـر لفظـي (الجُلجُـلان، واللـوح)، وهـو مـا في القامـوس المحيـط: (29)، وتـاج العـروس: 1: 103.
(6) (ما) ساقطة من (أ)، و(ب)، و(ج)، وما أثبته من (د)، و(هـ).
(7) ما بين معكوفتين ساقطة من النسخ الأربع الباقية.

الخَبْطِ أوراقٌ عَليها اشْتَمَلَتْ، [وَيَتَرَفّعُ][1] عَنِ السّقوطِ نَضيجُ ثَمَرٍ أشْجارُهُ احْتَمَلَتْ))، يعني: أنَّ الأوراقَ التي اشْتَملَتْ على تلكَ الزَّهْرِ مصونةٌ عنِ الخَبْطِ محفوظةٌ عنِ الكَسْرِ؛ لِعِزَّتِها عندَ صاحبِها، وإنّ الثَّمَرَ النَّضيجَ الذي احْتَملتْهُ أشجارُهُ تُرفَعُ عنِ السُّقوطِ؛ لِكمالِها وبُعْدِها عنِ الأسْبابِ الموجِبَةِ لاختلالِها، والحاصِلُ أنَّ الأمورَ المُعْتبرةَ في تَحْصيلِ تلكَ اللُّغةِ الشَّريفةِ، وفي حفْظِها مصونةٌ عنِ [الإضاعة][2]؛ لاهتمامِهم بها [غايةَ الاهتمام، وإنّ الفائدةَ الحاصلةَ لهم منها بالفعلِ تترفّع وتتعزّز عنِ الزوالِ لِرسوخِها عندهم، وإذا كانَ اهتمامُهم بها][3]، وحصولُها لهم بهذهِ المثابةِ، فبالحريِّ أنْ يُبالغَ في وَصْفِهم بالبلاغة، ويُقالُ: **((مِنْ لُطْفِ بَلاغةِ لِسانِهم ما يَفْضَحُ فُروعَ الآسِ رَجَّلَ جَعْدَها ماشطةُ الصَّبا، وَمِنْ حُسْنِ بَيانِهم ما اسْتَلَبَ الغُصْنَ رَشاقَتَهُ، فَقَلِق اضْطرابًا شاءَ أو أبى))**، فضَحَهُ: كشَفَ مَساوئهُ، والآسُ: شَجَرٌ مَعْروفٌ، وفُروعُهُ: أعاليه، والتّرجيلُ: الامْتِشاطُ، والجَعْدُ مِنَ الشَّعَرِ: خِلافُ البَسْطِ، والماشِطَةُ: التي تُحْسِنُ المَشْطَ، والصَّبا: ريحٌ مَعْروفٌ، وإضافةُ الصَّبا كما في «لُجَينِ الماءِ»، وَجُمْلةُ «رَجَّلَ جَعْدَها» صِفَةُ «الآسِ»، و«اللامُ» فيهِ مثلُها في قولِه: {ظ/ 12}

وَلَقَدْ أمَرُّ عَلى اللَّئيمِ يَسُبُّني[4]

وَ«ما»[5] في (ما يَفْضَحُ) موصوفةٌ أو موصولةٌ، وَقَعَتْ مُبْتدأً خَبرُهُ الظّرْفُ المُتقدِّمُ، أي: مِنْ لُطْفِ بَلاغةِ لِسانِهم شيءٌ، أو الشّيءُ الذي يَفْضَحُ ذلكَ فُروعَ الآسِ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ مَصْدريّةً[6]، وفاعل «يَفْضَحُ» ضَميرُ «لسانِهم»[7]، و«مِنْ» على هذا سَبَبيّة[8]، والمعنى: أنّ كشْفَ مَساوئ فُروعِ آسٍ

(1) ما بين معكوفين ساقط من (أ)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية، ومن القاموس المحيط: 29، وتاج العروس: 1: 105.

(2) في (أ): (الأصالة)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(3) زيادة يقتضيها السياق، وهي من النسخ الأربع الباقية.

(4) هذا صدر بيت وعَجُزه: (فَمَضَيْتُ، ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعنيني) هذه رواية «سيبويه»، وهي المشهورة، ويستشهد به النحويون على ثلاثة أمور، أحدها – وهي استشهاد «سيبويه» –: أنّ الفعل المضارع قد يأتي بمعنى الماضي، وهو هنا (أمرُّ) بمعنى (مررْتُ)، والشاهد الثاني في جملة (يسبُّني)، فتعرب في محل جر صفة لـ(اللئيم)؛ لأنّ (أل) في (اللئيم) جنسية، أي: أمر على جنس اللئيم، فهو قريب من النكرة، فلم تفده (أل) التعريف التام، فهي لتعريف العهد الذهني، أي: بيّنتْ لك ما في ذهنك عن هذا الجنس من الناس، وقال بعضهم: إنّ الجملة في محل نصب حال؛ لأنّ (اللئيم) معرفة، وقد رجّح بعضهم كون جملة (يسبُّني) في محل نصب حالًا، ورجّح آخرون أنّها في محل جر صفة، أمّا الشاهد الثالث فدخول «التاء» اللمفتوحة على حرف العطف (ثُمَّ)، والبيت من البحر الكامل، والقافية مطلقة مردوفة من نوع المتواتر، ورَويُّه حرف (النون) المكسورة، والشاهد هنا أنّ الشارح جعل (أل) في لفظ (الآس) جنسيةً، فهي تدل على العموم، فيكون لفظ (الآس) بسبب هذا الشيوع قريبًا من النكرة، وليس مُعرَّفًا بـ(أل)، وعندئذٍ تُعرب جملة (رجَّلَ جعدها ماشطة الصبا) في محل جرٍّ صفة له؛ لأنّ الجُمل بعد النكرات صفات، وهذا هو عين ما بيّنه العلماء ممّنْ ذهب إلى عدِّ (أل) جنسيّة في لفظ (اللئيم)، ينظر: الكتاب، سيبويه: 1: 416، وما يجوز للشاعر، القزاز: 222 – 223، ومعجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون: 532.

(5) ساقطة من (ب)، و(ج).

(6) أي: أنْ تكون «ما» مصدرية، فتكون عبارة (ما يفضح) مؤولة بمصدر، وهو (فَضْحُ).

(7) أي: إنّه إذا كانت «ما» مصدرية فيكون تأويل المصدر (فضح) مضافًا إلى فاعله، وهو الضمير (هم) في (لسانهم)، فتكون العبارة: (مِنْ لُطْفِ بَلاغةِ لِسانِهم فَضْحُهم فُروعَ الآس).

(8) أي: «مِنْ» في قوله: (من لُطف بلاغة لسانهم)، ومعنى (السببية) في حرف الجر (مِنْ) لم أقف عليه عند متقدّمي النحويين، والذي وقفتُ عليه عند المتأخّرين منهم هو معنى التعليل بـ«اللام»، ولو رجعنا إلى قول الشارح لوجدنا أنّ (لطف بلاغة لسانهم) مقدّمة على (افتضاح الآس)، فـ(مِنْ)

امْتُشِطَ جَعْدُها وحَسَّنَها ريحُ الصَّبا التي هي كالماشِطَةِ في التّحْسينِ والتّزْيينِ، وهو مَثَلٌ في الحُسْنِ والبَهاءِ، إنّما حَصَلَ بِسَبَبِ لُطْفِ بَلاغةِ لسانِهم، والرّشاقةُ: حُسْنُ القَدِّ، والقَلَقُ: الانزعاجُ، وفاعِلُ «اسْتلبَ» ضَميرُ «بيانِهم» أو «لسانِهم»[1]، والغُصْنُ مفعولُهُ، ورَشاقتُهُ بَدَلٌ منهُ، وباقي الكَلام كما في الأوّل، والمعنى: أنّ اسْتلابَ غُصْنِ الآسِ رَشاقَتَهُ، أي: كونُهُ مَسْلوبًا عنْهُ حُسْنُ قَدِّهِ وتَزيينُهُ بحيثُ صارَ مُنْزَعجًا مُضْطربًا مِنَ الخَجالةِ[2] شاءَ أو أبى، مِنْ غيرِ أنْ يَبقى لهُ اخْتيارٌ في ذلكَ، إنّما جاءَ مِنْ جِهَةِ حُسْنِ بَيانِهم، والمعنى: على تقديرِ «ما» موصوفةً أو موصولةً أيضًا ظاهر، ((**ولله صُبابةٌ**)) - بالضمِّ -، أي: بَقيّةٌ ((**مِنَ الخُلَفاءِ الحُنَفاءِ**))، أي: المائلين عن الباطل إلى الصّواب، ((**والملوكِ العُظَماءِ الذين تقلّبوا في أعْطافِ الفَضْلِ**))، أي: تصَرّفوا فيها {و/ 13} بالتّربية، ((**وأعْجبوا بالمَنْطِقِ الفَصْلِ**))، أي: سُرّوا بهِ، ((**وتَفَكَّهوا**))، معنى تَفَكَّهوا: أكلوا الفاكهةَ، والمُراد هنا: أكلوا على التَّجْريدِ ((**بِثِمارِ الأدَبِ الغَضِّ**))، أي: الطَّري، ((**وأُولعوا بِأبْكارِ المَعاني**))، أي: [أُغْروا][3] بها، وعَشِقوا ((**وَلَعَ المُفْتَرِعِ المُفْتَضِّ**))، أي: مِثْلَ وَلَعِهِ وَعِشْقِهِ، والمُفْتَرِعُ والمُفْتَضُ كِلاهُما بـ«الفاء» في موضعِ «الفاء»[4] بمعنى واحدٍ، وهو: مُزيلُ بِكارَةِ البِكْرِ، والثاني تأكيدٌ للأوّل، ((**شَمِلَ القومَ اصْطناعُهُم**))، أي: إحْسانُهم، ((**وَطَرِبَتْ لِكَلِمِهِم الغُرُّ**))، أي: الواضِحةِ المُعْجِبَةِ]، ((**أسْماعُهُم، بل انْعَشَ**)): رَفَعَ ((**الجُدودَ**)): جَمْعُ «جَدٍّ» - بفتحِ الجيم -، وهو البَخْتُ والحَظُّ ((**العَواثِرِ**)): الهوالِكِ ((**ألْطافُهُم، واهْتَزَّتْ لاكْتِساءِ حُلَلِ الحَمْدِ أعْطافُهُم**))، أي: تَحَرَّكَتْ لِلُبْسِ حُلَلِ الحَمْدِ مَناكِبُهُم، يَعني: ارتاحوا بذلكَ، واشْتاقوا إلى اكْتسابِ الأخْلاقِ الحَميدةِ الموجِبَةِ للمَحامد، ((**راموا تَخْليدَ الذِّكْرِ بالإنْعامِ على الأغْلامِ، وأرادوا أنْ يَعيشوا بِعُمُرٍ ثانٍ بعْدَ مُشارَفةِ الحِمامِ**))، راموا: استئناف، والحِمامُ -بالكسر-: الموتُ، أي: قَصَدوا بقاءَ ذِكْرِهم بواسطة الإنْعامِ والإحْسانِ على السّادةِ، وأرادوا أنْ يَعيشوا بعُمُرٍ ثانٍ: بِذِكْرِ جَميلِ أوصافِهم وتَمَنّي جزيلِ ألطافِهم بعدَ موتِهم، ((**طَواهُمُ الدَّهْرُ**))، أي: أهْلَكَهم، {ظ/ 13} ((**فلمْ يَبقَ لأغْلامِ العُلوم**))، أي: راياتُها ((**رافِعٌ**)) يرفعُها، ((**ولا عَنْ حَريمِها**))، أي: ما حَرُمَ تَعَرُّضُهُ منها ((**الذي هَتَكَتْهُ**))، أي: قطَّعَتْهُ ((**الليالي**))، أي، نوائبُ الدَّهْرِ ((**مُدافِعٌ**)): يُدافِعُ المُتَعرِّض، ((**بلْ زَعَمَ الشَّامتونَ بِالعِلْمِ وَطُلّابِهِ**))، أي: الذينَ يَفْرحون بإصابةِ الآفاتِ لِلعِلْمِ وَطُلّابِهِ ((**القائلون**))، أي: المُتقيّلون أو المُستريحون ((**بِدولةِ الجَهْلِ وأحْزابِهِ أنّ الزَّمانَ بِمثْلِهِم لا يَجودُ، وَأنّ وقتًا قد مَضى لا يَعودُ، فَرَدَّ عليه الدَّهْرُ مُراغِمًا أُنوفَهُم**))، أي: مُلْصِقًا بالتُّرابِ أُنوفَ الشّامتين، ((**وَتَبيّنَ الأمْر**)) بِرَفْعِ «الأمر» ونَصْبِهِ، على أنّ «تَبيَّنَ» إمّا لازمٌ مُسْنَدٌ إلى «الأمر»، أي: ظَهَرَ، أو مُتَعَدٍّ مُسْنَدٌ إلى ضَميرِ

سببيّة، ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: 3: 134، و150، ومغني اللبيب، ابن هشام: 1: 320، وحاشية الصبّان: 2: 329، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: 3: 68.

(1) أي: في قوله: (وَمِنْ حُسْنِ بَيانِهم ما اسْتَلَبَ الغُصْنَ) تكون «ما» مصدرية، وهي تسبك مع الفعل (استلب) بمصدر مؤول يُضاف إلى فاعله الذي هو الضمير (هم) من قوله: (لسانهم، أو بيانهم)، فتكون العبارة: (وَمِنْ حُسْنِ بَيانِهم اسْتَلابهم الغُصْنَ).

(2) في (أ): (الحجالة) بالحاء المهملة، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية، وقد نبه «المطرّزي على أنّ هذا الاستعمال خطا، فقال: («الخجالة» من خطأ العامة، والصواب: «الخَجْلَة»، أو «الخَجَل»): المُغْرِب، المطرزي: 1: 246.

(3) في (أ): (أعروا) بالعين المهملة، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(4) في (ب)، و(ج): (ولعا)، ومعنى قوله: (كِلاهُما بـ«الفاء» في موضع «الفاء») أنّ الحرف الأول من البناء الصرفي للفظي (المُفْتَرِعُ والمُفْتَضُ) هو حرف «القاء».

[الدَّهْرِ][1]، و»الأمرُ» مفعولُهُ، أي: أظْهرَ الدَّهْرُ الأمْرَ ((**بِالضدِّ**))، أي: بِضِدِّ ما زَعَموه، وخلافِ ما تخيَّلوه ((**جالبًا حُتوفَهم**))، أي: سائقًا إليهم مناياهم، ((**وطَلَعَ صُبْحُ النُّجْحِ**))، أي: ظَفَرَ بِالمَطلوبِ ((**مِنْ آفاقِ حُسْنِ الاتفاقِ**))، أي: مِنْ مَطالعِ الاتّفاقِ الحَسَن، يَعني: مِنْ غيرِ سَبْقِ إماراتٍ تَهدي إليه، ولا تَقدُّمِ آثارٍ تَدُلُّ عليه، ومِثلُهُ يكونُ أَلَذَّ؛ لكونِهِ نِعْمةً غيرَ مُرْتَقَبة، ((**وَتَباشَرَ أربابُ تلكَ السِّلَعِ**))، أي: صاروا ذوي بشارةٍ ((**بِنَفاقِ الأسْواقِ**))، أي: بِرَواجِها وقيامِها، وأرادَ بتلكَ السِّلَع أسبابَ تَحصيلِ تلكَ العُلوم وإحيائها بعدَ انْدراسِها، ((**وناهضَ مُلوكَ العَهْدِ {و/ 14} [لتنفيذ][2] الأحكام**))، أي: قاومَهم لذلك، ((**مالكُ رقِّ العُلوم**)): كأنّ العُلومَ بأسرِها في تَصرُّفِهِ يَتَصرَّفُ فيها تَصرُّفَ المالكِ في مَملوكِهِ، ((**وربْقةِ الكلام**))، الرِّبْقُ - بكسر الراء -: حَبْلٌ فيه عِدّةُ عُرى يُشَدُّ بها البَهَمُ[3]، كُلُّ عُروةٍ ربقةٌ، وهذا كالأوّل في إفادة كونِهِ مالكًا لها ((**بُرهانُ الأساطينِ**))، أي: حُجّةُ الملوكِ الذين هم كالأساطين في قِوامِ المَملكة بهم ((**الأعلام**))، أي: السادة أو الجبال الطِّوال، ((**سُلطانُ سلاطينِ الإسلام، غُرَّةُ وجْهِ الليالي**))، أي: ضوؤها ((**قَمَرُ براقعِ الترَّافُعِ والتّعالي**))، أي: مُنير سماوات البراقع في الأخلاق، والتعالي في الأفعال مثلًا، فالبرقع هنا بمعنى: السماء، وهو ظاهر، وحَمْلُهُ على المعنى المشهور، وَجَعْلُ المَمدوحِ قَمرَها - بمعنى: أنّه يُزيلُ الخفاءَ والاستتارَ الحاصلَ منها على وجْهِ الترافع والتعالي - لا يَخلو عنْ تكلّف، ((**عاقِدُ ألويةِ فُنونِ العُلومِ كلِّها**))، أي: جامعُ الفُنونِ مِنَ العُلوم بأسرِها، ((**شاهِرُ سُيوفِ العَدْلِ رَدَّ الغِرارَ إلى الأجفانِ بِسَلِّها**)) فيه غرابة ((**مُقلّدُ أعناقِ البرايا بالتّحقيقِ طَوقَ امْتنانِهِ، مُقَرِّطُ آذانِ الليالي على ما بَلَغَ المَسامِعَ شُنوفُ بَيانِه**))، الطوقُ: حُلى العُنُقِ، وتقليدُ الأعناقِ إيّاهُ: تعليقُهُ عليها وجعْلُهُ فيها، وتقريطُ الآذان: إلباسُها القُرْطِ، وهو حُلى يُعلّقُ في شَحْمةِ الأُذُنِ، والمرادُ هنا: مُلْبِسُ الآذان على التجريدِ؛ {ظ/ 14} لذكر «الشُّنوفِ» بعدَهُ، وهو جَمْعُ «شَنَفٍ»، وهو ما يُعلّق في أعلى الأُذُن، بمعنى: أنّه علّقَ طَوقَ امْتنانِهِ وإنْعامِهِ على أعْناقِ الخَلائقِ، وألْبسَ آذانَ أهْلِ اللّيالي -أي: الزّمان- شُنوفَ بَيانِه، والحاصلُ أنّه مفيدُ الخَلْقِ بتحقيقِ المُشكلاتِ وَحَلِّ المُبهماتِ مِنْ الفرائد العِلميَّةِ المطلوبةِ، ومُسْمعُهم على وجْهٍ يَبلُغُ مسامِعَهم كلماتُهُ الحسنةُ المرغوبةُ، شبّهَ الفوائدَ العِلْميَّةَ التي أفادها الممدوحُ بتحقيقِ المُشكلاتِ بالحُلى التي تُعلَّقُ على الأعْناقِ، فاسْتعارَ لها لفظ «الطوق» ورشّحَ الاستعارةَ بإيقاع مُقلّدِ الأعناقِ عليها، وكذا شبّهَ الكلماتِ التي أسْمَعَها إيّاهم بالحُلى التي تعلّقُ في الآذان، فاسْتعارَ لها لفظ «الشَّنوف»، ورشّحَ الاسْتعارةَ بإيقاعِ مَقْرطِ الآذانِ عليها، وقولُهُ: «على ما بَلَغَ المسامع» تكميلٌ[4]، فإنّ تقريطَ الشّنوفِ وإلباسَهُ ربّما لا يَبلُغُ المسامعَ، ولا يكونُ مُفيدًا إلّا إذا أبلغَها، فأزالَ ذلك بقولِهِ: «على ما بلَغَ المسامع»، ((**مُمَهِّدُ الدّينِ**))، أي: باسطُ طُرُقِهِ سَليمةً عنِ الاعْوجاج لِيَسلكوهُ على سُننِ الصّواب، ((**ومؤيِّدُهُ**)) ليُمكّنَ لهم الثباتَ عليه ((**مُسدِّدُ المُلْكِ**)): مقوّمُهُ عنِ الخللِ، ((**ومُشيِّدُهُ**)):

(1) في (أ): (الدهور)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية، وهو مثبت في القاموس المحيط: 30، وتاج العروس: 1: 108.

(2) في (أ): (لتقييد)، وما أثبته من النسخ الأربع، وهو مثبت في القاموس المحيط: 30، وتاج العروس: 1: 109.

(3) البَهَمُ، واحدها (البَهْمَة)، وهي: صغار الغنم والبقر، وغيرهما، ينظر: حياة الحيوان الكبرى، الدميري: 1: 516.

(4) التكميل، ويُسمّى: الاحتراس: فن بلاغي من تفرعات الإطناب في علم المعاني يكون بزيادة في الكلام يدفع بها المتكلّم إيهامًا قد يرد عليه، ينظر: الإيضاح، الخطيب القزويني: 220، ومعجم المصطلحات البلاغية، د. أحمد مطلوب: 1: 238، و2: 340.

مُحْكِمُهُ على وَجْهٍ يَصفو عَيشُهم عنْ شائبةِ الجَورِ

والاعْتسافِ: (شعر)[1]

((مَولى[2] مُلوكِ الأرضِ مَنْ في وجْههِ

مِقباسُ {و/ 15} نورٍ أيُّما مِقْباسِ[3]

بَدْرٌ مُحَيّا وجْهِهِ الأسْنى لنا

مُغْنٍ عنِ القَمَرَينِ والنّبراسِ

مِنْ أُسْرَةٍ شَرُفتْ وجَلَّتْ واعْتَلَتْ

عنْ أنْ يُقاسَ عَلاؤها بقياسِ

رَوَوا الخِلافةَ كابرًا عنْ كابرٍ

بِصَحيحِ إسْنادٍ بِلا إلباسِ

فَروى «عَليٌّ»[4] عنْ «رَسولٍ»[5] مثلَ ما

يَرويهِ «يوسُفُ»(6) عن «عُمَرْ»[7] ذي الباسِ[8]

---

(1) لفظ (شعر) ساقطة من النسخ الأربع الباقية، والأبيات من البحر الكامل، والقافية مطلقة مؤسسة متواترة، والرويُّ حرفُ (السين) المكسور، ويبدو أنّها من نظم «الفيروزآبادي»، إذ قال «ابن الطيب»: (هذه أبيات أنسجتها قريحة المصنّف فسالتْ بها براعته ورعفتْ بها يراعته؛ قيامًا بما لممدوحه من الإحسان الذي يقصر عنه اللسان)، ينظر: إضاءة الراموس، ابن الطيب: 2: 212.

(2) في (ب)، و(ج): (ملك)، ولا يستقيم معه الوزن العروضي.

(3) تفعيلات المطلع كلها مضمرة، أي: إنّ (مُتَفاعلنْ) أصبحتْ (مُتْفاعلنْ) بسكون «التاء»، وهي تساوي (مُسْتفْعلنْ)، وبهذا تحوّل المطلع إلى الرجز، وهو عند بعضهم لا يصح؛ لاختلاط الكامل بالرجز، وجوّزه أكثرهم؛ لأنّهم يُنظرون إلى أبيات القصيدة، فإذا وجدوا فيها تفعيلة (متَفاعلنْ) سليمة من الإضمار أصبح البيت من الكامل المضمر، ينظر: العروض، الزجاج: 154، وشرح تحفة الخليل، عبد الحميد الراضي: 167، وفي العروض والقافية، د. يوسف بكار: 88.

(4) الأمير شمس الدين عليُّ بن رسول، من عُمّال الدولة الأيوبية، وهو أوّل من دخل إلى اليمن من بني (رسول) أميرًا، توفّي عام (614هـ)، ينظر: طرفة الأصحاب، الملك الأشرف: 89، والعقود اللؤلؤية، الشيخ الخزرجي: 1: 32، والأعلام، الزركلي: 4: 331.

(5) محمد بن هارون بن أبي الفتح بن يوجى بن رستم التركماني المعروف بـ(رسول)، وقيل: إنّه عربي من ذرية جبلة بن الأيهم الغساني، وهو جد أمراء الدولة اليمنية الرسولية، وإليه نسبتهم، وقد توفّي (رسول) في «مصر» عام (580هـ)، ينظر: طرفة الأصحاب، الملك الأشرف: 88، والعقود اللؤلؤية، الشيخ علي الخزرجي: 1: 26، وإنباء الغمر، ابن حجر: 1: 158، والأعلام، الزركلي: 7: 128.

(6) الملك المظفر شمس الدين يوسف بن عمر بن علي بن رسول، ثاني الملوك الرسوليين، ولي بعد مقتل أبيه، فأحسن صيانة الملك، وكانتْ له عناية بالطب والفن، (ت: 694هـ)، ينظر: بهجة الزمن، تاج الدين اليماني: 88 - 98، وطرفة الأصحاب، الملك الأشرف: 90 - 91، والعقود اللؤلؤية، الشيخ علي الخزرجي: 1: 50، 85 - 284، والأعلام، الزركلي: 8: 243.

(7) بسكون «الراء» ضرورة ليستقيم الوزن، أو إجراء الوصل مجرى الوقف، و(عمر) هذا هو: الملك المنصور عمر بن علي بن رسول، وهو مؤسِّس الدولة الرسولية في «اليمن» عام (630هـ)، وأول ملوكها، حتى قتله مماليكه بتحريض من ابن أخيه «أسد الدين» عام (647هـ)، ينظر: العقود اللؤلؤية، الشيخ علي الخزرجي: 1: 5 - 6، 33، 40 - 88، والأعلام، الزركلي: 5: 56.

(8) أصلها (البأس)، فخفّف الهمزة، وأبدل بها حرف مدٍّ؛ لأنّها ساكنة، وحينئذٍ تُزال نبرتُها، فتلين، وفيها قراءة قرآنية في قوله تعالى: ﴿وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ﴾ -البقرة: 177 -، ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 5: 265، والتذكرة، ابن غلبون: 1: 137.

وَرَواهُ «داوودٌ[1]» صَحيحًا عنْ «عُمَرْ»[2]
وَرَوى «عليٌّ»[3] عنهُ للجلاّسِ
وَرَواهُ «عبّاسٌ»[4] كذلك عنْ «عَليْ»
وَرَواهُ «إسْماعيلُ»[5] عنْ «عبّاسِ»))

مِقْباسُ نورٍ، أي: نور مقتبسٌ بِهِ منَ الأنوارِ العاليةِ، أيُّما مقباسٍ، أي: كاملٌ بَدْرٌ، أي: هو بَدْرٌ، والمُحَيّا - بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثنّاة مِنْ تحت وآخرهُ ألف مقصورة -، والمرادُ به هنا: إمّا الوجهُ، فالوجهُ المضافُ إليه مرادٌ به: الذّاتُ، وإمّا ما بدا من الوَجْهِ فالوَجْهُ على معناهُ، والأسْنى: «أفْعَل» من «السّنا» مَقْصورًا، وهو الضّوءُ، و«المُحَيّا»: مُبْتدأٌ مُضافٌ إلى الوَجْهِ، و«مُغْنٍ»: خبرُهُ، والجُمْلةُ[6] صِفةُ «بَدْرٍ»، و«النِّبراسُ» -بكسر النون-: المِصْباحُ، و«الأُسْرةُ» - بالضم -: الجَماعةُ الأدْنَون، قولُهُ: «فروى عليٌّ»[7] [إلى آخرِهِ][8] ينبغي أنْ يُحرَّرَ معناه، وهو موقوفٌ على السّماع[9]، ولم يَظهرْ لي ما يُثلَجُ به الصَّدْرُ[10]، ومثلُ هذا يُطلَبُ مِنْ كُتبِ التّواريخِ[11]، ((تُهبُّ بهِ))، أي: بالمَمْدوحِ، وبسَبَبِهِ،

(1) الملك المؤيَّد هِزَبر الدين داوود بن يوسف بن عمر، رابع ملوك الدولة الرسولية، ولي بعد وفاة أخيه الملك الأشرف، كان محبا للعلم، مشاركًا فيه، شجاعًا جوادًا، توفي عام (721هـ)، ينظر: بهجة الزمن، تاج الدين اليماني: 100 - 128، وطرفة الأصحاب، الملك الأشرف: 91، والعقود اللؤلؤية، الشيخ علي الخزرجي: 1: 299 - 442، والأعلام، الزركلي: 2: 336.

(2) بسكون «الراء» ضرورة ليستقيم الوزن، وهو: الملك الأشرف ممهِّد الدين عمر بن يوسف بن عمر الرسولي، ثالث ملوك الدولة الرسولية في اليمن، ولي بعد وفاة أبيه، كان حسن السيرة عالمًا فاضلًا له عناية بالطب والفلك، توفي عام (696هـ)، ينظر: بهجة الزمن، تاج الدين اليماني: 98 - 100، والعقود اللؤلؤية، الشيخ علي الخزرجي: 1: 284 - 297، والأعلام، الزركلي: 5: 69.

(3) الملك المجاهد علي بن داوود بن يوسف بن عمر، خامس ملوك الدولة الرسولية في اليمن، وفاته عام (764هـ)، ينظر: بهجة الزمن، تاج الدين اليماني: 128 - 139، وطرفة الأصحاب، الملك الأشرف: 92، والعقود اللؤلؤية، الشيخ علي الخزرجي: 2: 2 - 4 - 126، والأعلام، الزركلي: 4: 286.

(4) الملك الأفضل عباس بن علي بن داوود بن يوسف بن عمر، سادس ملوك الدولة الرسولية في اليمن، ولي بعد وفاة أبيه، وكان عالي الهمّة حازمًا عارفًا بفنون من العلم والأدب والتأريخ، وله فيه مصنفات، توفي عام (778هـ)، ينظر: العقود اللؤلؤية، الشيخ علي الخزرجي: 2: 127 - 163، وإنباء الغمر، ابن حجر: 1: 140، والأعلام، الزركلي: 3: 262.

(5) الملك الأشرف إسماعيل بن عباس بن علي بن داوود، سابع ملوك الدولة الرسولية، وهو الذي قدّم «الفيروزآبادي» له «قاموسه»، كان محمود السيرة مكرمًا العلماء، وممّن زاره «ابن حجر»، فأكرمه، توفي عام (803هـ)، ينظر: العقود اللؤلؤية، الشيخ علي الخزرجي: 2: 163 - 320، وإنباء الغمر، ابن حجر: 1: 133، و2: 158، والأعلام، الزركلي: 1: 316.

(6) الجملة هي قوله: (محيّا وجههِ الأسنى لنا مُغْنٍ عن القمرين والنبراس).

(7) جملة مقول القول (فروى عليٌّ) ساقطة من (ب)، (ج)، (د)، والمثبت فيها هو: (فروى إلى آخره).

(8) ما بين معكوفين ساقط من (أ)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(9) السماع: أحد طرق تحميل الرواية بسماع لفظ الراوي بالإملاء وغيره من حفظ أو من كتاب، والسماع أرفع أنواع التلقي، ينظر: تدريب الراوي، السيوطي: 304.

(10) يبدو أنّ الشارح أشكل عليه هذا الموطن من النظم في معرفة آباء الممدوح، فأحال إحالة مبهمة على كتب التواريخ.

(11) يُريد بها كتب التأريخ التي ترجمتْ لهم، ومنها: (بهجة الزمن في تأريخ اليمن، لتاج الدين اليماني، (ت: 743هـ))، و(مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي اليمني، (ت: 768هـ))، و(العقود اللؤلؤية في تأريخ الدولة الرسولية، للشيخ علي الخزرجي، (ت: 812هـ))، و(إنباء الغمر

((**على رياضِ المُنى**)): لترتيبها وإيصالِها إلى {ظ/ 15} كمالِها، رِيْحانِ مُتَقابلانِ هُما ((**ريحا جَنوبٍ وَشَمالٍ**)) -بفتحِ الشّين-: الرّيحُ المقابلُ للجَنوب، ((**وَتَقيلُ**)): منَ القايلةِ، ((**[بِمكانِهِ][1] جنّتانِ عنْ يَمينٍ وشِمالٍ**)) - بكسر الشّين -: الجانبُ المقابلُ لليمينِ ((**[وتشتملُ][2] على مَناكبِ**)) أهْلِ ((**الآفاقِ أرْديَةُ**)): جَمْعُ «رِداءٍ» ((**عَواطفِهِ**))، وإشْفاقه، ((**وتَسيلُ طِلاعَ الأرضِ**)) - بالكسر -، أي: [مِلْأها][3] ((**للإرْفاقِ**))، واللُّطْفِ ((**أوديةُ**)) جَمْعُ «وادٍ» ((**عَوارفِهِ**))، وعَطاياه، ((**وَتَشْمِلُ رأفتُهُ البِلادَ والعِبادَ، وَيَضربُ**)): يُقيمُ ((دونَ المِحَنِ)): جَمْعُ «المِحْنَةِ» ((والأضْدادِ)): جَمْعُ «الضدِّ» ((**الجُنَنَ**)): جَمْعُ «جُنّةٍ» - بالضم -، وهو كلُّ ما وَقى، ((**والأسْدادَ**)): جَمْعُ «سَدٍّ»، وهو كلُّ ما حَجَزَ، أي: يُقيمُ عندَ عُروضِ المِحَنِ، والشّدائدِ المُنَغِّصَةِ لِعَيشِهم ما يَقيهم عنها، ويَسُدُّها وَيَحْجُزُها عنهم، ((**ولمْ يَسَعَ البَليغَ سوى سُكوتِ الحوتِ بِمُلْتَطَمِ تَيّارِ بِحارِ فَرائدِهِ**))، [أي: لا يجوزُ للبليغِ - وإنْ بَلَغَ الغايةَ في بلاغتِهِ أنْ يَتكلّمَ في حَضْرتِهِ، ولا يَسَعُهُ إلّا أنْ يَسْكُتَ كما يَسْكُتُ الحوتُ في مُلْتَطَمِ بِحارِ فَرائدِهِ][4]، والتّيارُ: مَوجُ البحرِ، والمُلْتَطِمُ: المَوجُ[5] الذي يَضربُ بَعضُهُ بعضًا، فهو مِنْ إضافةِ الصِّفَةِ إلى الموصوفِ، أي: في تيّارٍ مُلْتَطِمٍ مِنْ بِحارِ فَرائدِه، ((**ولمْ ترتمِ جَواري الزُّهْرِ في البحرِ الأخْضرِ إلّا لتُضاهيَ فَرائدَ قَلائدِهِ**))، لمْ ترتمِ: «افْتعال» منَ «الرّمي»، وجَواري الزُّهْرِ: مِنْ إضافةِ الصِّفَةِ إلى الموصوف، أي: الزُّهرُ والأنوارُ الجاريةُ في البحر، والبحرُ الأخضرُ: يحتملُ أنْ يُحْمَلَ على ظاهرِهِ[6]، وأنْ يُحْمَلَ على «السّماء»، وجواري الزُّهْرِ: على الكواكبِ الدّراري، ((**بَحْرٌ على عُذوبةِ مائهِ تملأُ السفائنَ جَواهرُهُ**))، تشبيهٌ بليغٌ لا اسْتعارةٌ[7]، إذ المرادُ: {و/ 16} هو بَحْرٌ، وكذا بَرٌّ، والسفائنُ: مفعولُ «تملأ»، وجواهرُهُ فاعلُهُ، والمعنى ظاهر، فإنْ كانَ المرادُ تشبيهه بالبحرِ في سَعَةِ علمِهِ [وغزارتِهِ][8] فالمُرادُ بالجَواهرِ: جواهرُ [علومِهِ][9]، والسفائنُ: أوْعيتُها التي هي صُدورُ العُلماءِ، وإنْ عامًّا، فعامٌّ، وقولُهُ في الفِقْرَةِ الثانيةِ: ((**مِنْ بَناتِ الخاطِرِ**)) يدلُّ على الأوّلِ، وقولُهُ: «على عُذوبة مائهِ» {تكميلٌ، فإنّ البحرَ الذي يُسْتَخرَجُ منه الجواهرُ مالحُ الماءِ، وكانَ مَظنّةَ أنْ يُتَوَهَّمَ أنّه أيضًا مالحٌ، فَدَفَعَهُ بقولهِ: «على عُذوبةِ مائه»}[10]، ((**وتُزْهى**)) بالبناء للمفعولِ، أي: تَتكبّرُ وتَفْتَخِرُ ((**بالجَواري المُنْشآتِ**))، أي: بالسُّفُنِ الجارياتِ فيهِ المصنوعاتِ لهُ كائنةً ((**مِنْ بَناتِ الخاطِرِ**))، أي: مِنْ مُخْتَرَعاتِ خاطرِهِ ((**زَواخِرُهُ**))، أي: مُمْتلئاتُ أمواجِ ذلكَ البحر، ((**بَرٌّ**

بأنباء الغمر، لابن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)).

(1) في (أ): (بمكانة)، وما أثبته من (ب)، و(ج)، و(د)، ومن القاموس المحيط: 31، وتاج العروس: 1: 114.

(2) في (أ): (وتستمل)، وما أثبته من (ب)، و(ج)، و(د)، ومن القاموس المحيط: 31، وتاج العروس: 1: 114.

(3) في (أ): (عُلاها)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية، ومن تاج العروس: 1: 115.

(4) ما بين معكوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من النسخ الأربع الباقية.

(5) في (د): (موج) من غير «أل» التعريف.

(6) البحر الأخضر من الأسماء التأريخية للمحيط الاطلسي، ويُسمّى أيضًا بحر الظلمات، ولعل «الفيروزآبادي» أراد به (بحر العرب)؛ لأنه يحد اليمن موطن المملكة الرسولية، ينظر: أوضح المسالك، ابن سباهي: 38، والتذكرة التيمورية: 67.

(7) التشبيه البليغ: ما لم تذكر فيه أداة التشبيه، وهو هنا في قوله: (هو بحرٌ)، وقد صرّح الشارح أنّ هذا ليس استعارة ردًّا على «السكاكي» الذي يجعل التشبيه البليغ استعارة، ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي: 463، 477، والإيضاح، القزويني: 233، 302.

(8) في (أ): (غزارة)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(9) في (أ): (علوية)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(10) ما بين معكوفتين ساقط من (د).

[سالَ][1] **طِلاعَ الأرضِ))**، أي: مَلأها **((أوْديةُ جودِهِ، ولمْ يَرضَ للمُجْتدي))**، أي: لِطالبِ العَطاءِ **((نَهْرًا))** لِحَقارتِهِ في نَظرِهِ، **((وَطامي عُبابِ الكَرَمِ يُجاري نَداهُ [الرافِدِينَ[2]]، وَبَهَرًا))**، أي: و[**مُمتلِئُ**][3] **مُعْظَمِ** كَرَمِهِ يُعارِضُ عَطاؤهُ المُعْطين، ويُبهرُهم بَهْرًا، أي: يَغلبُهم غَلْبةً، فَحَذَفَ عاملَ المَصْدرِ، ويجوزُ أنْ يكونَ «بَهَرا» فِعْلًا ماضيًا، و«الألفُ» للإشْباع؛ ليوافقَ الفِقْرةَ الأولى، أي: غلبَهم في الرِّفْد، **((خِضَمٌّ))** كـ[جِذَبٍّ][4]، أي: بَحْرٌ **((لا يَبْلغُ كُنْهَهُ))**، أي: غايَتَهُ **((المُتَعَمِّقُ))** الذي يَقْصِدُ العُمْقَ {ظ/ 16} والقَعْرَ **((عَوْضُ))**: أبدًا، **((ولا يُعْطَى))** بالبناءِ للمَفْعولِ **((الماهِرُ))** بالسِّباحَةِ **((أمانَهُ))**: [أي:][5] لا يأمَنُ السّابحُ الماهِرُ **((مِنَ الغَرَقِ إنْ اتَّفَقَ لهُ في لُجَّتِهِ))**، أي: مُعْظَمُ مائهِ **((الخَوْضُ))** معَ تَعَسُّرِهِ عَليه، **((مُحيطٌ تَنْصَبُّ إليهِ الجَداولُ فَلا يَرُدُّ ثِمادَها، وَيَغْتَرِفُ مِنْ جُمَّتِهِ السُّحُبُ، فَتَمْلأُ مَزادَها))**، الجَداول: جَمْعُ «جَدْوَلٍ» كـ«جَعْفَرٍ»: النَّهرُ الصَّغيرُ، والثِّمادُ – بالكسر –: الماءُ القليلُ الذي لا مادّةَ له، وجُمَّةُ الشيءِ: {مُعْظَمُهُ، والمَزادُ – بفتحِ الميمِ –: جَمْعُ «مَزادةٍ»[6]، وهي الرّاويةِ، يعني: أنّ الممدوحَ في غزارةِ علْمِهِ كالبحرِ المُحيطِ}[7] الذي ينْصبُّ ويَسيلُ إليهِ الأنهارُ الصّغارُ، والعُلماءُ الذين يُصنِّفون الكُتُبَ ويَعرضونها عليه كالجَداولِ تَصبُّ مياهُها في البحرِ المُحيطِ، فلا يردُّها عليهم لِقلّتِها وحَقارتِها عندَهُ كالبحرِ لا يردُّ مياهَ الجَداولِ لحَقارتِها بالنِّسْبةِ إلى مائهِ، وهم يَستَفيدون مِنْ مُعْظَمِ عِلْمِهِ، وَيَتضلّعون منه كالسُّحُبِ تأخُذُ مِنْ مُعْظَمِ ماء البحرِ، وَتَتَمَلّأ منه، **((فأتْحَفْتُ [مَجْلسَهُ][8] العالِيَ بهذا الكتابِ الذي سما))**، أي: ارتفعَ قدْرًا؛ **((لمّا تَسامى))**، أي: تَبارى وتَعارضَ معَ سائرَ الكُتُبِ، **((وأنا في حَمْلِهِ إلى حَضْرتِهِ، وإنْ دُعيَ بـ«القاموسِ» كحامِلِ القَطْرِ إلى الدّأماءِ))**، أي: البَحْرِ، **((والمُهدي))**، أي: وكالمُهدي **((إلى خُضارةَ))** – بالضم – غيرُ مَصْروفٍ عَلَمُ البَحْرِ **((أقَلَّ ما يكونُ))** بالنَّصْبِ مفعولُ «المُهدي» **((مِنْ {و/ 17} [أنْداء][9] الماءِ))**، أي: بَلَلُهُ ورُطوباتُه، **((وهاأنا أقولُ: [إنِ][10] احْتملَهُ[11] مِنّي اعْتناءً))**، أي: إنْ قَبِلَ المَمْدوحُ منّي هذا الكتابَ الذي أتْحَفْتُهُ بهِ مُعْتنيًا بهِ، مُعَظِّمًا إيّاهُ، رافِعًا لهُ معَ كَونِهِ حَقيرًا بالنِّسْبَةِ إلى سَعَةِ عِلْمِهِ، فَليسَ ذلكَ بِبَعيدٍ منهُ، **((فالزَبَدُ – وإنْ ذَهَبَ جُفاءً –))**: باطِلًا **((يركبُ غاربَ البحرِ))**، أي:

(1) في (أ): (شال)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية، ومن القاموس المحيط: 31، وتاج العروس: 1: 116.

(2) في (أ): (الوافدين)، وهي جمع «وافد» بمعنى: (الذي يجيء)، أي: (الجائي)، وما أثبته من في النسخ الأربع الباقية، وهو (الرّافِدِينَ) جَمْعُ (رافد) بمعنى: (الذي يرفد)، وهو (المعطي) كما فسّره به الشارح، فجعل معنى (الرافدين = المعطين)، ولذا ترجّح عندي لفظ (الرافدين)، ينظر: إضاءة الراموس، ابن الطيب: 2: 238، وتاج العروس: 1: 116.

(3) في (أ): (يمتلئ وملأ)، وما أثبته من في النسخ الأربع الباقية.

(4) في (أ): (كحدب)، وفي (ب)، و(ج): (كحرب)، وفي (هـ): (كخِدَبّ)، وما أثبته من (د).

(5) (أي:) ساقطة من (أ)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.

(6) (مَزاد) مفردها (مزادة)، فهي اسم جنس جمعي، مثل: (دجاج – دجاجة)، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 2: 193 – 196، وشذا العرف، الحملاوي: 146.

(7) ما بين معكوفتين غير موجودة في (ب)، و(ج).

(8) في (أ): (بمجلسِهِ)، وما أثبته من (ب)، و(ج)، و(د)، وهو ما مثبت في القاموس المحيط: 31، وتاج العروس: 1: 117.

(9) في (أ): (أندى)، وما أثبته من (ب)، و(ج)، و(د)، وهو ما مثبت في القاموس المحيط: 31، وتاج العروس: 1: 118.

(10) في (أ): (أني)، وما أثبته من (ب)، و(ج)، و(د)، وهو ما مثبت في القاموس المحيط: 31، وتاج العروس: 1: 118.

(11) في (ب)، و(ج): (احتملته).

كاهِلُـهُ ((اعْتـلاءً)): مُعْتليًـا عليـه، ((**ومـا**(1) **أخـافُ عـلى الفُلْـكِ**))، أي: سَـفينةُ رَجائي بالظَّفَـرِ ((**انْكِفـاءً**)): انْقِلابًـا، وانْكِبابًـا، كيـف؟!، ((**وقـد هَبَّـتْ**)) بِحمْـدِ الله ((**ريـاحُ عِنايتِـهِ**))، أي: عنايـةُ المَمْـدوحِ ((**كـما اشْـتَهتِ السُّـفُنُ رُخـاءً**)): لَيِّنًـا عـلى وَفْـقِ مـا يُرجـى سـلامتُها.

((**وبِـمَ أعْتـذِرُ؟!**))، كأنّـهُ لمْ يهتـدِ لوجْـهِ الاعتـذار، فَبَقـيَ متحـيِّرًا فيـه، فاسـتفهَمَ عنـهُ، وقـال: «بِـمَ اعتـذرُ[2]»؟!، أي: بـأيِّ شيءٍ أعْتَـذِرُ؟!، ((**مِـنْ حَمْـلي الـدُّرَّ مِـنْ أرضِ الجبـالِ**))، والمفـاوزِ التـي لا يوجـدُ فيهـا الـدُّرُّ ((**إلى**)) بَلَـدِ ((**عُـمانَ**[3])) الـذي هـو [**مَحَلَّـةُ**][4] الـدّراري ذواتُ الأثـمانِ، أرادَ بـ«أرْضِ الجبـالِ»: نفسَـهُ، وبـ«عُـمانَ»: المَمْـدوح، يعنـي: أنّ حَمْـلَ هـذا الكتـابَ إلى حَضرتِـهِ، وإتحافِـهِ بـهِ موجِـبٌ للخَجالـةِ والاعتـذارِ، وليـسَ يبـدو عـلى وجْهـهِ حتّـى اعْتـذَرَ بـهِ[5]، ثُـمَّ بالَـغَ فيـهِ، وقـالَ: كيـفَ لا أسْـتحي، ولا أعْتَـذِرُ؟!، والحـالُ أنّي[6] ((**[و]**[7]**أرى البحـرَ**)) مَـعَ كونِـهِ مَعْـدَنَ اللآلـئ {((**يَذهَـبُ مـاءُ وجْهِـهِ**))، ويفْتَضِـحُ ((**لـو حَمَـلَ**)) البحْـرُ ((**بِرَسْـمِ الخِدْمَـةِ إليـهِ**))، أي: إلى المَمْـدوحِ ((**الجُـمانَ**)) - بالضـم والتخفيف -، أي: اللآلـئ}[8]؛ لحقـارةِ مـا حُمِـلَ {ظ/ 17} إليـهِ بالنِّسْـبَةِ إلى مـا عنْـدَه، ((**[9]وفُـؤادُ البحـرِ يَضْطَـرِبُ كاسْـمِهِ رجّافًـا، لـو أُتْحَفَـهُ بالمَرْجـانِ**[10]**، أو أنْفَـذَ**[11] **إلى البَحْريـن - أعْنـي: يَدَيـهِ - الجواهِـرَ الثِّـمان**))، رجّافـا - بفتـح الـراء وتشـديد الجيـم -، أي: مُتحَـرِّكًا مُضطَرِبًـا، وهـو مِـنْ أسـماءِ البحـر، سُـمّيَ بـهِ؛ لاضْطرابِـهِ، والمَرْجـانُ: صِغـارُ اللؤلـؤ، وأنْفـذَ[12] - بالـذال المعجمـة -، أي: أخـرجَ، والثِّـمان - بكـسر الثـاء المُثلّثـة -: جَمْـعُ «ثَمـينٍ»، أي: ذاتُ ثَمَـنٍ غـالٍ[13]، والمعنـى ظاهـر.

((**لا زالـتْ حَضْرَتُـهُ التـي هـي جَزيـرةُ بَحْـرِ الجـودِ مِـنْ خالـداتِ الجَزائـرِ**))، أي: مـن الجَزائـرِ الخالـداتِ الباقيـاتِ إلى يـومِ القيامـة، وقولُـهُ: «مِـنْ خالـدات الجزائـر» خـبر «لا زالـتْ»، والجُملـةُ دُعائيّـةٌ.

((**ومَقَـرَّ أُنـاسٍ يُقابلـون الخَـرَزَ المحمـولَ إليهـا بأنْفَـسِ الجواهـر**)): منصـوبٌ معطـوفٌ عـلى قولِـهِ: «مِـنْ خالـداتِ الجزائـر»، وفيـه تَعْريـضٌ بنفسِـهِ بأنّـه يَحْمِـلُ إلى حَضرتـهِ الخِـرزاتِ[14] الحَقيـرةَ، ويأخُـذُ بَدَلَهـا الجَواهـرَ النَّفيسـة.

((**وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قالَ: آمِيْنا**))[15]

---

(1) ساقطة من (د).

(2) في (ب)، و(ج): (اعتذاري).

(3) مدينة عربية على ساحل بحر اليمن، وهي اليوم البلد العربي الشقيق المعروف بـ(سلطنة عُمان)، وعاصمته «مسقط»، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: 6: 348، والأقطار والبلدان، مصطفى فاخوري: 276.

(4) في (أ)، و(ب)، و(ج)، و(هـ): (مجلبة)، وما أثبته من (د).

(5) ساقطة من (ب)، و(ج).

(6) في (ب)، و(ج): (أنّني).

(7) من (ب)، و(ج)، وهو مثبت في القاموس المحيط: 31، وتاج العروس: 1: 119.

(8) ما بين معكوفتين ساقط من (ب)، و(ج).

(9) في (ب)، و(ج) عبارة: (يَذهَبُ ماءُ وجْهِهِ لو حَمَلَ بِرَسْم الخِدْمَةِ إليهِ الجُمانَ).

(10) في تاج العروس: 1: 120: (المرجان) من غير حرف الجر الـ(باء).

(11) في (ب): (أنفد)، وفي (ج): (أخبذ).

(12) في (ب): (وأنيذ)، وفي (ج): (وأنبذ).

(13) في (ب)، و(ج): (عالي).

(14) في (ب)، و(ج): (الخزائن).

(15) هذا عَجُز بيت وصدره: (يارِبِّ، لا تَسْلُبَنّي حُبَّها أبَدًا)، وهو من البحر البسيط، والقافية مطلقة مردوفة من نوع المتواتر، والرويُّ حرفُ (النون) المفتوح، وله رواية أخرى بـ(لا تَسْلَيَنّي) من «السلوّ»، وفي عجزه يُروى لفظ (يرحمِ اللهُ) بكسر الميم لالتقاء الساكنين؛ لأن الفعل على معنى الطلب، أي: (ليرحمِ الله)، والبيت لـ(قيس بن الملوح)، ونسبه بعضهم إلى (عمر بن أبي ربيعة)، وهو ليس في ديوانه ولا في زياداته، وأورده آخرون من غير نسبة، ينظر: ديوان قيس بن الملوح: 31، ومعجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون: 497.

دعا لِمَنْ أمّنّ على دُعائهِ، هذا إظْهارٌ لِكَمالِ رَغْبَتِهِ في اسْتجابَتِهِ، ((**وكتابي هذا - بِحَمْدِ الله تَعالى - صَريحُ أَلْفَي مُصَنَّفٍ مِنَ الكُتُبِ {و/ 18} الفاخِرَةِ، ونَتيجُ[1] أَلْفَي قَلَمَّسٍ مِنَ العَيالِمِ الزّاخِرَةِ**))، القَلَمَّسُ - بفتح القاف واللام وتشديد الميم -: البَحْرُ، والعَيالِمُ: جَمْعُ «العَيْلَمِ»، وهو أيضًا البَحْرُ، وهذا منه مبالغةٌ في وصْفِ كتابِهِ بالجامِعيّة، يعني: أنّ كِتابَهُ هذا خُلاصَةُ أَلْفي كِتابٍ صُنِّفَ في هذا الفَنِّ مِنَ الكُتُبِ الفاخِرةِ، أي: المُمْتَدَحَةِ بالإفادَةِ والجَمْعِ، وأنّهُ نَتيجةُ أَلْفَي بحْرٍ من البِحارِ الزّاخِرَةِ، أي[2]: المُمْتَلِئة، ((**وَالله[3] أَسْأَلُ أَنْ يُثيبَني بِهِ جَميلَ الذِّكْرِ في الدُّنْيا، وَجَزيلَ الأَجْرِ في الآخِرَةِ، [ضارعًا][4] إلى مَنْ يَنْظُرُ مِنْ عالِمٍ في عَمَلي أَنْ يَسْتُرَ عِثاري وزَلَلي، [وَيَسُدَّ بِسَدادَ][5] فَضْلِهِ خَلَلي، وَيُصْلِحَ ما طَغى بِهِ القَلَمُ، وَزاغَ عَنْهُ البَصَرُ، وَقَصَرَ عَنْهُ الفَهْمُ، وَغَفَلَ عَنْهُ الخاطِرُ، فالإنْسانُ[6] مَحَلُّ النِّسْيانِ، وَإنّ أَوّلَ [ناسٍ][7] أَوّلُ النّاسِ[8]، وعَليهِ[9] التُّكْلان[10]**))، قالَهُ[11]، وكتبَهُ[12] الفَقيرُ إلى عَفْوِ مَولاهُ الكريم «عيسى بْنُ عَبْدِ الرّحيم» مُعْتَذِرًا بِأَنْ [بَدَأَ][13] الكَلامَ في مثل هذا المرام، مَما لَمْ يَسْبَقْ فيهِ أَحَدٌ مِنَ الأنام، اسْتِهدافٌ للسِّهامِ مِنْ مُشاغبي الفاغةِ[14] والطّغامِ[15]، لكنِ المأمولُ مِمَّنْ حَسُنتْ سيرتُهُ، وَخَلُصَتْ عنِ[16] الزّيغِ[17] سريرتُهُ، مِنْ ذوي الإنصافِ السَّالِمينَ عنِ الزَّيلَةِ[18]، والانْحرافِ أَنْ يُسْبِلَ على مَظَنَّةِ المَزَلَّةِ[19] بأَحْسَنِ التأويلِ، وأَنْ يَصْفَحَ الصَّفْحَ الجَميلَ، واللهُ يَقولُ الحَقَّ، وهو يَهْدي السَّبيلَ، وَيَمُنُّ على عَبيدِهِ[20] بالتّوفيقِ، وإعْطاءِ

(1) في النسخ الأربع الباقية: (سنيح)، ومعنى (السنيح) هو (الجوهر)، أمّا في تاج العروس: 1: 122 فـ«نتيج».
(2) ساقطة من (ب)، و(ج).
(3) في (ب)، و(ج): (تعالى).
(4) في (أ): (ضارعٌ) بتنوين الضم، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.
(5) في (أ): (ويد يداد)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية، ومن القاموس المحيط: 32، وتاج العروس: 1: 123.
(6) في (د): (فإنّ الإنسان)، وذكره «الزبيدي»، فقال: (وفي نُسخة البدر القرافي: «فإنّ الإنسان)، تاج العروس: 1: 124.
(7) في (أ): (الناس)، وما أثبته من (ب)، و(ج)، و(هـ)، وهو ما مثبت في القاموس المحيط: 32، وتاج العروس: 1: 124.
(8) في (د): (وَإنّ أوّلَ النّاسِ، وعَليهِ التُّكْلانُ)، فسقطتْ عبارة (أوّل ناس).
(9) عبارة (وعلى الله تعالى التكلان) في (ب)، و(ج)، وفي القاموس المحيط: 32، وفي تاج العروس: 1: 124: (وعلى الله التكلان).
(10) في (هـ) بعد قوله، (وعليه التكلان) عبارة (والحمد لله رب العالمين)، وفي حاشيتها عبارة (بلغ المقابلة بأصله).
(11) كانتْ الخاتمة بالخط نفسه ما عدا نسخة (هـ)، فكانتْ بخط التعليق، وفي نسختي (ب)، و(ج) قبل لفظ (قاله) عبارة هذا نصها: (وجد في النُّسخة التي هي الأم ما نصّه، انتهى، قاله ...).
(12) في (د): (وصنّفه).
(13) في (أ): (يد)، وما أثبته من النسخ الأربع الباقية.
(14) في (ب)، و(ج): (الفاعية)، وفي (د): (العاغة)، وفي (هـ): (الفاعة)، ومعنى (الفاغة): السمج والعاصي والمعدم، ينظر: القاموس المحيط: 1322 .
(15) الطغام: أوغاد الناس والحمقى، ينظر: القاموس المحيط: 1133.
(16) في (د): (من).
(17) (عن الزيغ) ساقطة من (هـ).
(18) في (ب)، و(ج): (وسيلة الانحراف)، وفي (د): (زيلة الانحراف)، وفي (هـ): (زويلة الانحراف).
(19) في (د): (الزلة).
(20) في (د)، و(هـ): (عبده).

الجَزيلِ[1]، {والحَمْدُ لله وَحْدَهُ}[2]، {وَصَلّى الله على مَنْ لا نَبيَّ بعْدَهُ، وحَسْبُنا الله وَنِعْمَ الوَكيل}[3]، انتهى كتابةً في ثامنِ شَهْرِ ذي الحِجّة الحَرام سنة (1004)، تم. {ظ/ 18}.

المصادر

- القرآن الكريم.
- إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، (ت: 1170هـ)، تح: عبد السلام الفاسي ود. التهامي الراجي الهاشمي، مطبعة فضالة، المملكة المغربية، 1403هـ - 1983م.
- الأضداد في كلام العرب، أبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، (ت: 351هـ)، تح: د. عزة حسن، دار طلاس، دمشق، ط2 - 1995م.
- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين الزِّرِكْلي، (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط17 - 2007م.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أبو جعفر الرعيني، (ت: 779هـ)، تح: عبد الله حامد النمري، وهو رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، الفرع اللغوي، بإشراف د. عبد العزيز برهام، 1402هـ - 1982م.
- الأقطار والبلدان موسوعة جغرافية وتأريخية واقتصادية لدول العالم كافة، إعداد: مصطفى فاخوري، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1428هـ - 2007م.
- إنباء الغُمْر بأنباء العُمر، ابن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)، تح: د. حسن حبشي، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1389هـ - 1969م.
- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت: 646هـ)، تح: محمّد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1424هـ - 2004م.
- أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، محمد بن علي البروسوي المعروف بـ«ابن سباهي»، (ت: 997هـ)، تح: المهدي عيد الرواضية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2 - 2008م.
- الإيضاح، الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، (ت: 739هـ)، تح: د. محمد عبد المنعم خفاجة، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1426هـ - 2006م.
- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، د. أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت - 1972م.
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط4، 1434هـ - 2013م.
- البلغة في أصول اللغة، محمد صدّيق حسن خان، (ت: 1890م)، مطبعة الجوائب، القسطنطينية- 1296هـ.
- بهجة الزمن في تأريخ اليمن، تاج الدين عبد الباقي اليماني، (ت: 743هـ)، تح: مصطفى حجازي، دار الكلمة، صنعاء، ط2 - 1982م.

(1) في (ب)، (ج) بعد (الجزيل) عبارة (والله أعلم)، وفي (د): (تمّتْ شرحُ خطبة القاموس)، وفي (هـ): (تم كلام الشارح العطوف والحمد لله الرؤوف).

(2) ساقطة من النسخ الأربع الباقية.

(3) ساقطة من النسخ الأربع الباقية، والموجود في (ب): (وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما إلى يوم الدين، انتهى على يد كاتبه الفقير «مصطفى فيّاض» غفر الله له ولوالديه والمسلمين في يوم الأحد من شعبان المبارك سنة 1105ه)، والموجود في نسخة (ج): (وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما إلى يوم الدين، آمين ، آمين)، أمّا في (د) فقد ذُكرتْ فرائد أدبية بخط التعليق لا علاقة لها بالشرح، وقد كُتبت بخط مائل عن أسماء الشعراء وألقابهم، وأمامها بخط مائل أيضا ألفاظ اسم الجلالة في اللغات الأُخَر.

● تاج العروس من جواهر القاموس، محمَّد المرتضى الزَّبيدي، (ت: 1205هـ)، تح: مجموعة من الأساتيذ، مطبعة حكومة الكويت، (1385 - 1422)هـ / (1965 - 2001)م.
● تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، (ت: 400هـ)، تح: السيد أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م.
● تأريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: د. عبد الحليم النجار، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار المعارف، مصر ط5 - 1959م.
● تأريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، د. أحمد محمد الساداتي، المطبعة النموذجية، القاهرة، (لا. ط. ت).
● تأريخ دولة أباطرة المغول الإسلامية في الهند، د. جمال الدين الشيال، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط1، 1421هـ - 2001م.
● تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، (ت: 911هـ)، تح: محمد أيمن بن عبد الله الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ - 2004م.
● التذكرة في القراءات الثمان، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، (ت: 399هـ)، تح: د. أيمن رشدي سويد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط1، 1430هـ - 2009م.
● التذكرة التيمورية (معجم الفوائد ونوادر المسائل)، العلّامة المحقق أحمد تيمور باشا، (ت: 1930م)، تح: محمد شوقي أمين، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ط1 - 1953م.
● الجاسوس على القاموس، أحمد فارس الشدياق، (ت: 1304هـ)، طبعة خاصة لدار النوادر، 1434هـ - 2013م، وهي طبعة مستنسخة عن الطبعة الأصلية لمطبعة الجوائب في إسطنبول - 1299هـ.
● جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، دار المناهج، المملكة العربية السعودية، جدة، ط1، 1439هـ - 2017م.
● حاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمّد بن علي الصبّان (ت: 1206هـ)، ومعها: شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، المسمّى: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، نور الدين الأشموني (ت: 929هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002م.
● حضارات الهند، د. غوستاف لوبون، ترجمة: عادل زعيتر، دار العالم العربي، القاهرة، ط1 -ـ 2009م.
● حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمد بن موسى الدميري، (ت: 808هـ)، تح: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط1، 1426هـ - 2005م.
● الخصائص، ابن جني، (ت: 392هـ) تح: محمّد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1372هـ - 1952م.
● ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط5 - 1987م.
● ديوان ابن خفاجة، تح: د. السيد مصطفى غازي، الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، مطبعة دار المعارف، القاهرة - 1960م.
● ديوان قيس بن الملوح، مجنون ليلى، تح: يُسري عبد الغني، دار الكتب العلمية. بيروت، ط1، 1420هـ -ـ 1999م.
● سِقْط الزَّنْد، أبو العلاء المعري، (ت: 449هـ)، دار صادر، بيروت، 1376هـ - 1957م.
● شذا العَرْف في فن الصرف، الحملاوي، (ت: 1351هـ)، شرحه، وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 1430هـ - 2009م.
● شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهَب، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد، المعروف بـ»ابن العماد الحنبلي»، (ت: 1089هـ)، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، وبيروت، ط1، 1406هـ - 1986م.
● شرح تحفة الخليل في العَروض والقافية، عبد الحميد الراضي، مطبعة العاني، بغداد، 1388هـ - 1968م.
● شرح التسهيل، جمال الدين محمّد بن عبد الله المعروف بـ»ابن مالك»، (ت: 627هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيّد، د. محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة، الجيزة، مصر، ط1، 1410هـ - 1990م.

● شرح ديباجة القاموس المحيط للفيروزآبادي، العلّامة نصر الهوريني، (ت: 1291هـ)، دار المقتبس، بيروت، ط1 – 2015م.
● شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمّد بن الحسن الإستراباذي، (ت: 686هـ)، تح: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ – 1975م.
● شرح المُفَصَّل، ابن يعيش، (ت: 646هـ)، تح: أ.د. إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1434هـ – 2013م.
● الشعوب الإسلامية، د. عبد العزيز سليمان نوار، دار النهضة العربية، بيروت، 1411هـ – 1991م.
● طبقات الشعراء، عبد الله بن المعتز، (ت: 296هـ)، تح: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، مصر، ط4 – 1981م.
● طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، السلطان الملك الأشرف عمر بن يوسف عمر الرسولي، (ت: 696هـ)، تح: ك. د. سترستين، دار صادر، بيروت، 1412هـ –ـ 1992م.
● العروض، إبراهيم بن السِّرّي الزجّاج، (ت: 311هـ)، (ت:)، تح: سليمان أبو ستة، منشور في ضمن مجلة الدراسات اللغوية، تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس، العدد: الثالث، رجب – رمضان، 1425هـ / سبتمبر – نوفمبر، 2004م.
● العقود اللؤلؤية في تأريخ الدولة الرسولية، الشيخ علي بن الحسن الخزرجي، (ت: 812هـ)، عُني بتصحيحه: الشيخ محمد بسيوني عسل، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر، 1329هـ – 1911م.
● علم المنطق، د. محمد رمضان عبد الله، اعتنى به: خالد بن خليل الزاهدي، دار ابن حزم، بيروت، ومكتبة أمير، كركوك، العراق، ط1، 1436هـ – 2015م.
● فتوح البلدان أحمد بن يحيى البلاذري (ت: 279هـ) دار الكتب العلمية بيروت – 1983م.
● فقه اللغة العربية، أ. د. قاصد ياسر الزيدي، دار الفرقان، عمّان، المملكة الأردنية، ط1 – 2005م.
● الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط – الفقه وأصوله، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمّان، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمّان، الأردن، 1421هـ – 2000م.
● في العروض والقافية، د. يوسف بكار، دار الرائد– عمّان، ودار المناهل – بيروت، ط3، 1427هـ – 2006م.
● القاموس المحيط، الفيروزآبادي، (ت: 817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث بإشراف: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1426هـ– 2005م.
● الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت: 286هـ)، تح: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1425هـ –ـ2004م.
● كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، (ت: 180هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط1 – 1316، تصوير في مكتبة المتنبي، القاهرة.
● كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المعروف بـ»حاجي خليفة»، (ت: 1067هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – 1941هـ.
● كفاية الأسماع، أبو فارس وليد بن أنيس الجابوصي، ومعه كتاب (إرشاد أبي الروح في السماع)، القاضي أبو الروح عيسى بن عبد الرحيم الكَجراتي، (ت: 982هـ)، دار اللؤلؤة – مصر، 1439هـ – 2018م.
● اللغة العربية في الهند عبر العصور، خورشيد أشرف إقبال الندوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– 2008م.
● ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبد الله محمّد بن جعفر المعروف بـ»القزّاز»، (ت: 412هـ)، تح: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1412هـ – 1992م.
● مجموعات مخطوطة في مكتبات إستانبول، د. طه محسن، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية، (لا. ط. ت).

- معاني النَّحْو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمّان، الأردن، ط5 الشرعية مزيدة، ومنقحة، 1432هـ - 2011م.
- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت: 626هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (لا. ط. ت).
- معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 - 2002م.
- المعجم العربي نشأته وتطوره، د. حسين نصّار، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1375هـ - 1956م.
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1427هـ - 2006م.
- معجم المعاجم، أحمد الشرقاوي إقبال، الجمعية المغربية للتأليف والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2 - 1993م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (لا. ط. ت).
- المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب، أبو الفتح ناصر الدين المطرزي، (ت: 610هـ)، تح: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد، سورية - حلب، ط1، 1399هـ - 1979م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، (ت: 761هـ)، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة (لا. ط. ت).
- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي، (ت: 626هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ - 2000م.
- المقتضب، أبو العباس المبرِّد، (ت: 285هـ)، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1431هـ - 2010م.
- موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط4 - 2003م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، (ت: 905هـ)، تح: علاء الدين عطية، مكتبة ابن عطية، دمشق، ط1 - 2006م.
- النبات، أبو حنيفة الدينوري، (ت: 282هـ)، تح: برنهارد لفين، دار فرانز شتاينر بفيسبادن، 1394هـ - 1974م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)، تح: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط3، 1405هـ - 1985م.
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، للعلامة الشريف عبد الحي بن فخر الدين الحسني اللكنوي، (ت: 1341هـ)، طبع بعناية: د. محمد عبد المعبد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط2، 1382هـ - 1962م.
- نظام الحكومة النبوية، المسمّى (التراتيب الإدارية)، السيد محمد عبد الحي الكتاني الفاسي، (ت: 1962م)، تح: د. عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط2، 1416هـ - 1996م.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، العلّامة عبد القادر العيدروس، (ت: 1038هـ)، تح: د. أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، دار صادر، بيروت، ط1 - 2001م.